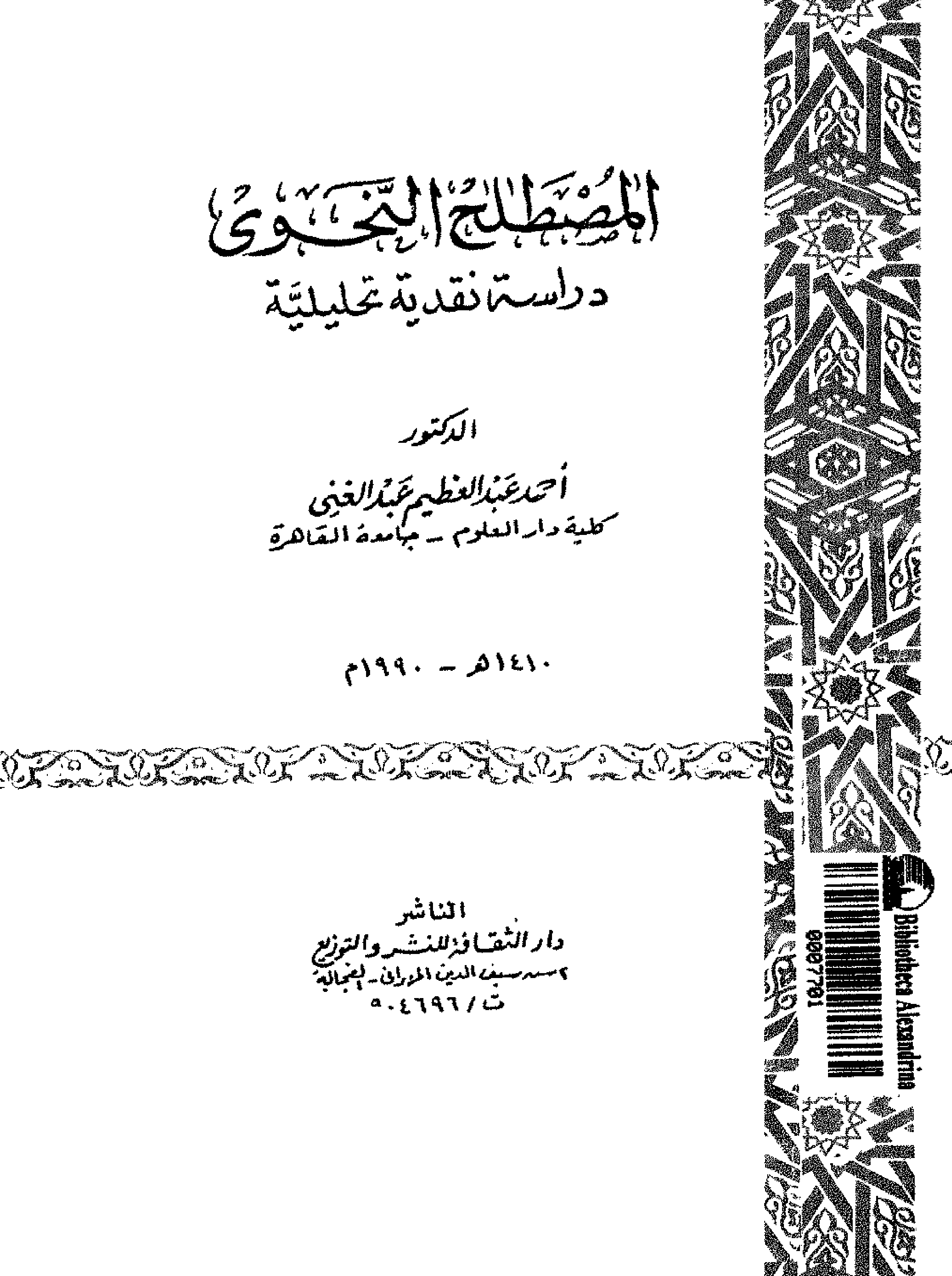


المصطلح النحوي

دراسة نقدية تحليلية

الدكتور

أحمد عبد العظيم عبد الغني

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

الناشر

دار الثقافة للنشر والتوزيع

٢ سة سيف الدين المهراني - الفجالة

ت / ٩٠٤٦٩٦

المصطلح النحوي

دراسة نقدية تحليلية

الدكتور

أحمد عبد العظيم عبد الغني

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

الناشر

دار الثقافة للنشر والتوزيع

٢ ش سيف الدين المهراني - الفجالة

ت / ٩٠٤٦٩٦


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

* * *

بين يدى البحث

تتطلب الصناعة فى العلم أسساً يقود العدول عنها إلى تناقض القواعد وتضاربها، واختلاط المصطلحات وتداخلها، والتقوّل على الظاهرة موضوع الدراسة ما لا يتأتى فيها.

ويهمنا فى هذا البحث أن نعرض لأحد هذه الأسس وهو ضرورة أن تكون مصطلحات الصناعة – وهى هنا صناعة النحو – موصوفة بالدقة على نحو يدفع اللبس ولايدعو إليه، ينفى الغموض ولا يستدعيه، يتجافى عن الخلط ولايسببه، ينأى عن التداخل ولا يؤدى إليه.

والمصطلح – فى أية دراسة نحوية – ليس إلا جزءاً من بناء نظرى للغة، ومن ثم فإن عزل المصطلح فهما وتقييماً عن الهيكل النظرى الذى ينتمى إليه يحول بين الدارس وبين النظرة العلمية للأمور، ويقف حجر عثرة بينه وبين الحكم على المصطلح فى بيئته فلا يدرك أثر الهيكل النظرى فى اضطراب المصطلح، ولايتبين دور تداخل المصطلحات فى تهالك الهيكل النظرى وفقده أسس الصناعة المتطلبة من ضوابط تتسم بالدقة وقواعد تتصف بالاطراد

ولهذا فسوف يتبع هذا البحث معالجة ما سيتناوله من مصطلحات فى ظل إطارها المنهجى، وفى ضوء ما ارتضاه مبدعو هذه المصطلحات أنفسهم حتى يبرئ الباحث ساحته من التقول عليهم، ومن تحكيم ما لم يكن فى عصورهم من

مناهج فى أقوالهم، ومن غمز من خلصت نواياهم ممن خلفوا تراثاً يثير إعجاب من يقف عليه ويعايشه، ويثير عجبه أيضاً، لأنهم لوْ ولَّوا جهودهم البارعة، وبراعتهم المجهدة شطر اللغة لاشطر عبارات من سبقوهم يختلفون حولها ويتخاصمون فيها ولها، ويمرون على الذى لايستقيم منها وهم عنه معرضون حتى لاينسبوا خطأ لإمام مذهب، ولايفتحوا باباً لنقد ما استقر من أصول[1]، أقول: لو أنهم كانوا قد فعلوا لآتت عبقرياتهم ثمارها المرجوّة، ولكانوا قد خدموا الغايات التى عُلِّمنا أنها كانت الدافع وراء ما انتهى إلينا من جهودهم ومناهجــهم.

ولايدّعى هذا البحث لنفسه مهمة تقديم موقف كل نحوى فى كتبه من مصطلحات من سبقوه ممن يشاركونه المذهب، أو ممن يخالفونه الاتجاه، كما لايزعم أن من أهدافه تقديم معجم تطورى مدرسىّ أو أقليمى للمصطلح النحوى فهذا – وإن كان ضرورياً فى الدرس النحوى – لا تتطلبه خطة البحث، ولا تعتمد عليه، ولا تتأثر نتائجه بعدم هذا التتبع أو بفقد هذا الاستقصاء؛ لأن البحث يتناول مصطلحات النحو كما هى فى كتب أئمة المدارس والعصور المختلفة، ومن ثم فإن البحث حين يشير إلى النحاة فإنه لايعنى أفراد النحاة فرداً فرداً وكتاباً كتاباً، وإنما يقصد نوعين من النحاة: أولئك الذين لخصوا عصورهم، وعبّروا عمن سبقــهم، وتبعتهم أجيال من بعدهم ظلت ترتدى عباءاتهم إلى أن ينسج لهم من وُهب روح استيعاب عصره عباءة قد تمايز فى التصنيف عباءة

---

(١) انظر: كتاب الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى، ص ١٧٨، ١٧٩، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودى، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية ١٩٨٠، وانظر أيضاً مجلة معهد اللغة العربية (جامعة أم القرى) العدد الأول ص ٨٠، ٩٥، ٩٨، سنة ١٤٠٢ – ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢ – ١٩٨٣م

السابقين وإن شاركتها فيما يتعلق بموضوع هذا البحث، والنوع الثانى من النحاة هم أولئك الذين ينطبق عليهم قول القدماء: «كل الصيد فى جوف الفرا»، أولئك الذين جعلوا غايتهم فى كتبهم تتبع ما انتهى إليهم من أقوال النحاة، ورصدها، واتخاذ مواقف منها تأييداً أو معارضة، ومن هؤلاء من يجمع إلى خصائصه هذه خصائص الريادة التى يتصف بها فريق الأولين من مغيِّرى اتجاه الأجيال، وأعنى بالفريق الأول نحاة من أمثال المبرد، وأبى على الفارسى، وابن جنى، وابن الحاجب، والرضى، وابن عصفور، وابن الانبارى إلـخ..

وبالفريق الثانى نحاة من أمثال الزجاجى، والزمخشرى، وابن مالك، والبغدادى، والبطليوسى، وابن عقيل، والسيوطى، وابن هشام، والمرادى، والحيدرة اليمنى، إلى آخر هؤلاء وأولئك الذين سيرد ذكرهم خلال البحث.

ولقد تجنب البحث – عن قصد – سيبويه لأن المصطلح عنده وفى عصره كان فى مرحلة طفولته المبكرة، فهو – مثلاً – يسمى «أسماء الأفعال» «حروفاً»[1]، ولايقل من هذا ما يقصده سيبويه بمفهوم «الحرف»، ذلك أن القصد فى وضع المصطلح لايظهر إلا فى استعماله لا فيما نوى به، ويسمى «الحال» «صفة» و «خبرا»[2] ، ويطلق مصطلح «صفة» على «النعت» و«الحال» و«التمييز»[3]، ويسمى «المقصور»

---

(١) انظر: كتاب الحلل.. ص ١٦٧.

(٢) انظر: كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ج٢ ص٤٩، ٥٠، ٨١، ٨٧، مكتبة الخانجى – القاهرة – ١٩٨٨م.

(٣) انظر: المرجع السابق، ج٢ ص ١٢١.

«منقوصًا»[1]، ويستخدم مصطلح «قلب» بمعنى عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة[2] ، وبمعنى «التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر»[3] ، وبمعنى القلب المكاني[4]، ويسمي التوكيد صفة[5]، ويسمي العطف نعتا[6] ، ويسمي التمييز حالاً[7] .

د / أحمد عبد العظيم

---

(1) انظر: المرجع السابق ج٣ ص ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩١، ٤١٣، ٤١٤.

(2) انظر: المرجع السابق ج٢ ص ٥٠، ٥١.

(3) انظر: المرجع السابق ج٣ ص ١٢٥، ١٢٧.

(4) انظر: المرجع السابق ج٣ ص ٤٦٥ –٤٦٨، ٤٨٩، ج٤ ص ٣٨٠، ٣٨١.

(5) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله راجعه: سعيد الأفغاني، ج٢ ص ١٣٩، الطبعة الخامسة، منشورات سيد الشهداء، قم – أصفهان.

(6) انظر: المرجع السابق ج٢ ص ١٣٩.

(7) انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ج٤ ص ٩٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

مصطلح مفرد

مصطلح مشتق

مصطلح شبه جملة

مصطلح جملة

مصطلح تصرف

مصطلح مصدر مؤول

* * *

مصطلح «مفرد»

* * *

لعل أكثر مصطلحات النحاة تداخلاً واضطراباً وتوزعاً في الأبواب هو مصطلح «مفرد»؛ فقد تبين لي من استخداماتهم له، ومن المقولات التي اصطُلح عليها به أن ثلاثة عشر ضرباً من الاستعمال الاصطلاحي توزعت بها السبل في الأبواب في كتبهم، لا يتفق ضرب منها مع آخر في الدلالة أو في المقولة النحوية، بل إن المقولة النحوية التي تبدو واحدة قد تستخدم لها أضرب عدة من مفاهيم هذا المصطلح، على حين نرى أنه قد يضم استخدام من هذه الاستخدامات مقولات نحوية تباعد بينها تصنيفات الأبواب عندهم .

ولعل من المفيد أن نسرد هنا تلك الأضرب التي وردت في كتب النحاة لذلك المصطلح القلب في الأبواب، ثم نثني بتناولها وتحليلها ضرباً ضربا .

أضرب «المفرد» الاصطلاحية:

المصطلح	الباب النحوى
١- «مفرد» في مقابلة «مركب»	- باب الكلمة - باب العلم - باب الضمير - باب الفعل

المصطلح	الباب النحوى
٢- «مفرد» فى مقابلة «مكرر» و«معطوف»	- باب كنايات العدد
٣- «مفرد» فى مقابلة «مركب» و«معطوف» و«عقود»	- باب الأعداد
٤- «مفرد» فى مقابلة «مثنى» و«جمع»	- باب الإعراب
٥- «مفرد» فى مقابلة «جملة» و«شبه جملة»	- الحال - الخبر - الصفة - الصلة - ما يتعلق به الإعراب - المفعول معه - النسق - غير وإلا فى الاستثناء - التمييز
٦- «مفرد» فى مقابلة «جملة»	- الفعل - المميِّز - التعجب - الإضافة إلى الظروف - الابتداء - الفاعل - الاستثناء المنقطع مع «إلا» - مذ ومنذ ومع - «أم» المتصلة والمنقطعة - العطف بلكن

المصطلح	الباب النحوى
	- اسم الفعل - المضاف إليه - العطف ببل
٧- «مفرد» فى مقابلة «مضاف»	- نداء الأعداد المركبة - أى الشرطية - الإضافة إلى « لدن »
٨- «مفرد» في مقابلة «مضاف» و«شبيه بالمضاف»	- النداء - «لا» النافية للجنس
٩- «مفرد» مساوٍ «الشبيه بالمضاف»	- الموصول المندوب المجرد من «أل» المشتهر بصلته.
١٠- «مفرد» فى مقابلة «مثنى» و«جمع» و«مضاف» و«شبيه بالمضاف»	- بناء اسم «لا» النافية للجنس
١١- «مفرد» و«جمع» فى مقابلة «مثنى»	- إعراب الأسماء المبهمة: (اسم الإشارة واسم الموصول).
١٢- «مفرد» في مقابلة «مصدر مؤول»	- ما يقع بعد «بيد» و«ميد» و«غير» فى الاستثناء.
١٣- «مفرد» فى مقابلة «جملة» و«شبه جملة» و«مشتق»	- كأن التشبيهية والظنية

١– «مفرد» فى مقابلة «مركب» .

سوف أجعل الحديث حول تقابل هذين المصطلحين يدور حول الأبواب التالية:

أ – التقابل بينهما فى باب معنى الكلمة .

ب– التقابل بينهما فى باب العلم .

جـ–التقابل بينهما فى باب الضمير .

د – التقابل بينهما فى باب الفعل .

ونتناولها واحداً واحداً فنقول:

أ– تقابل المصطلحين «مفرد» و «مركب» فى باب معنى الكلمة:

يستخدم النحاة مصطلح «مفرد» بهذا التقابل ليفرقوا بين ما أطلقوا عليه –فى غموض– المعنى الإفرادى والمعنى الإسنادى أو معنى الكلمة فى معزل عن التركيب ومعناها وهى فى تركيب إسنادى يحسن السكوت عليه، وبعبارة اصطلاحية أخرى: المفرد هنا يقابل الجملة، وإن كان لا يصح لنا أن نقول ذلك لأن هذا سيؤدى إلى خلط سيتضح أمره حينما يرد التقابل بين مصطلح «مفرد» ومصطلح«جملة» .

ويوضح النحاة مفهومهم لمصطلح «مفرد» المقابل لمصطلح «مركب» فى ميدان المعنى بأن المعنى المفرد هو ما يستدعيه اللفظ من خبرات اصطلح عليه بها من حيث الدلالة العرفية، وهو ما أطلقوا عليه دلالة الكلمة على معنى فى نفسها، أما المعنى المركب فقد خصوا به الإسناد الفعلى أو الإسمى أو ما

حمل عليهما[1] .

ب- تقابل المصطلحين «مفرد» و «مركب»

في باب الكلمة (العَلَم):

يرد هذا التقابل بين المفرد والمركب في باب الكلمة بمعنى يـ
الاستخدام السابق تداخل يدعو إلى اللبْس ويوقع فيه؛ ذلك أن النحاة
المفرد في باب الكلمة قاصدين اللفظة التي لا يدل جزؤها على جزء مـ

---

(١) انظر في ذلك ما يلي: شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب –
ص ٢٢، ٢٣. شرح الكافية، الرضي الاستراباذي ج١ ص ٦، ٩، ١٠، ١١.
المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة
١٤١ القاهرة ١٣٩٩هـ .
الأشباه والنظائر في النحو جلال الدين السيوطي، ج٢ ص ٦، ٧ ط ١ سنة ١٩٨٤،
العلمية – بيروت.
الفوائد الضيائية، «شرح كافية ابن الحاجب»، نور الدين عبد الرحمن الجامي، دراسـ
د. أسامة طه الرفاعي ج١ ص ١٦٦ – ١٧١، بغداد ١٩٨٣م.
كشف المشكل في النحو علي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي عطية
ص ١٦٥، ١٦٦، ١٧٠، ط١ سنة ١٩٨٤ م بغداد.
شرح الوافية نظم الكافية، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. موسى
العليلي، ص ١٢١ – ١٢٥، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٩٨٠م، شرح ألفيـ
لابن الناظم ص ٣–٤، انتشارات ناصر خسرو – طهران – إيران، شرح ابن عقيـ
محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١ ص ١٥، ١٦، ط ١٤ سنة ١٩٦٤م.

(٢) انظر ما يلي: شرح المفصل للزمخشري، ج١ ص ١٩، ٢٧، ٢٨.
وشرح ابن عقيل، ج١ ص ١١٩ – ١٢٦، وشرح الكافية، للرضي، ج٢ ص ١٣٩.
وشرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، ج١ ص ١١٦ – ٩
عيسى البابي الحلبي.
وشرح ألفيه ابن مالك، لابن الناظم، ص ٢٨، المقتضب، للمبرد ... ج٢ ص ١٦، ١٧،
وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، جلال الدين السيوطي، ج١ ،

مثل: محمد، خالد، أسد، ويقصدون بالمركب: ما دل جزؤه على جزء معناه، ويندرج تحت المركب: المركب الإضافي كعبد الله، والمركب الإسنادي مثل جاد الحق، ومنه ضربا، وضربوا (إذا سميت بهما)، والمركب المزجي نحو سيبويه ومعدي كرب ويشمل المركبُ الكنيةَ مثل أبي بكر، واللقب كأنف الناقة، ويضم أيضًا مثل: الرجل والغلام إذا سميت بهما .

ولعل مما لا يحتاج إلى ملاحظة أن ما يندرج تحت مصطلح «مركب» هنا يندرج تحت مصطلح «مفرد» في الاستخدام الأول (أ) ؛ ذلك أن «مركب» هنا تضم المركب الإسنادي الذي ينبغي بمقتضى التسمية by definition أن يندرج تحت المركب في (أ) ، لكنه لا يفيده؛ ضرورة أن دلالته على ذات وليست على إسناد، والأمر نفسه يقال في المركب الإضافي والمركب المزجي وما عرف بالألف واللام، فكل ذلك لا يتصف في الاستخدام السابق (أ) بمصطلح «مركب» لأنها لا تدل على إسناد. وهذا مظهر من مظاهر تهافت المصطلح، ولعلنا نضيف إلى ذلك أن المركب العددي في باب النداء[1] يعد عند بعضهم من قبيل المفرد، وهو من قبيل المركب عند آخرين، وهذا فضلاً عن اضطرابه ينعكس في اضطراب الحكم النحوي لتقابل البناء في المركب العددي في باب النداء (على القول بإفراده) بالإعراب (على القول بتركيبه) .

- جملة الخبر :

---

٧١ منشورات الرضي - زاهدي، قم - إيران، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج١ ص ٢٦، ١٢٧ - ١٣٤، منشورات الرضي - زاهدي.

(١) انظر ما يلي: همع الهوامع... ج١ ص ١٧٢، ١٧٣، حاشية الصبان... ج٣ ص ١٣٨، ١٣٩، حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ج٢ ص ١٦٦.

- جملة الصفة :

- جملة الحال مثل: «يحمل أسفاراً» في (كمثل الحمار يحمل أسفاراً)[1].

- جملة الصلة :

- الحروف (الأدوات) التي ليست لها معان عرفية، وإنما تدل على معان وظيفية (Functional Words) لا تجد لها مكاناً في هذه الثنائية الدلالية العرفية؛ ذلك أن كثيرين منهم يرون أن الحروف ليس لها معنى في نفسها (مفرداً كان أو مركباً)، على حين يرى آخرون أنها تدل في نفسها على معان جزئية[2] .

وماذا يقول النحاة في معان كالتعجب، والمدح والذم، والنداء، والندبة، والاستغاثة، وهي معان تعبر عنها صور نحوية يصعب تلمس وجه الإسناد فيها كما سترى في حينه .

وأخيراً نسأل: ما أسس تحديد التوحد أو التركيب في المعنى؟

وما المقاييس النحوية للتعرف على كليهما؟

وهكذا يبدو المصطلح غير قادر على استيعاب الظاهرة موضوع الدراسة،

---

(١) الجمعة/٥.

(٢) انظر ما يلي: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي ص ٨٥، ٨٦

كشف المشكل في النحو .. ج١ ص ٢٠٩.

وشرح المفصل، لابن يعيش، ج٨ ص ٢، ٥، ٧،

وشرح الكافية، للرضي، ج١ ص ٩، ١٠،

والأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، ج٢ ص ٦، ٧.

وهي المعنى، كما يبقى غامضاً في دلالته على ما أُدرج تحته .

ولقد أدت هذه الثنائية في تقسيم المعنى إلى أن تبقى على الأعراف صور كلامية بعضها تركيبي وبعضها إفرادي، منها ما لا يتصور إلحاقه بأحد طرفي هذه الثنائية الدلالية للمعنى («مفرد» في مقابلة «مركب») ، ومنها ما يصعب تحديد انتمائه في حسم، ويتمثل بعض هذا وذاك فيما يلي:

- حروف الجواب مثل: نعم ، لا ، جير ، بلى[1] .

- المركبات من الأعلام مثل: عبد الله، جاد المولى .

- المركبات من الأحوال مثل: يداً بيد، أيادي سبا .

- المركبات من الظروف مثل: يداً بيد ، صباحَ مساءَ .

- المصادر التي تقوم مقام الجمل مثل: إحساناً إلى الوالدين .

- التركيب الوصفي مثل: الرجل المجد ...

- الأفعال المركبة، كأفعال المقاربة والرجاء والشروع مثل: ﴿...أكاد أخفيها﴾[2]،﴿عسى ربكم أن يرحمكم﴾[3]، ﴿... طفقا يخصفان..﴾[4] .

- شبه الجملة مثل: ﴿ أفي الله شك﴾ [5] (عند من يرى تحمله الضمير) .

---

(١) انظر ما يلي: الجنى الداني في حروف المعاني ... ص ٤٦٩ (نعم)، ص ٢٠٠ (لا)، ص ٤١٢ (جير)، ص ٤٠١ (بلى)، ومغني اللبيب...، ابن هشام ج١ ص ٤٥١ (نعم)، ص ٢١٣ (لا) ص ١٦٢(جير)، ص ١٥٣ (بلى)، والإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ج٢ ص ٣٠٠ (نعم)، ٢٦٩ (لا)، ٢١٩ (بلى)

(٢) طه/١٢. (٣) الإسراء / ٨.

(٤) الأعراف/٢٢. (٥) إبراهيم / ١٠.

– اسم الفعل ومرفوعه مثل: أفٍّ ، صه (مختلف فيه عندهم بين الإفراد والتركيب).

– المشتق ومرفوعه مثل: أكاتبٌ محمد ...؟ (مختلف فيه عندهم بين الإفراد والتركيب).

– المصدر المؤول الواقع مبتدأ مثل: ﴿ ... وأن تصوموا خير لكم ﴾ (١)

– المصدر المؤول الواقع فاعلاً مثل: يسرني أن أقدر جهود النحاة .

– جملة الشرط مثل: «تعودوا» في ﴿ وإن تعودوا نعدْ ﴾ (٢) .

– جملة الجواب مثل: ﴿أولئك هم الظالمون﴾ في ﴿ ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ﴾ (٣)

جـ– تقابل المصطلحين «مفرد» و «مركب» في باب الضمير:

يتحدث النحاة في تقسيماتهم للضمير عن المفرد والمركب منه(٤) ، ويعنون بالإفراد في الضمير شيئًا لا علاقة له بدلالته، أو مرجعه، وإنما يعنون أمورًا

---

(١) البقرة / ١٨٤. (٢) الأنفال / ١٩. (٣) البقرة/ ٢٢٩

(٤) انظر ما يلي: شرح المفصل، لابن يعيش، ج٣ ص ٩٥، ٩٦، ٩٨ – ١٠١. وشرح التصريح على التوضيح... ج١ ص ٩٥، ٩٦، ١٠٣. وهمع الهوامع... ج١ ص ٥٨، ٦٠، ٦١، وحاشية الصبان... ج١ ص ١١٤، ١١٥، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ج٢ ص ٦٩٥ – ٧٠٢، ط ٤ سنة١٩٦١، نشر أدب الحوزه، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي النحوي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، ص ١٠٩ – ١١٢، مطبعة العاني – بغداد ١٩٨٣.

تتعلق بشكله وصيغته، فالضمائر: هو ، أنا، نحن ، من قبيل المفرد، والضمائر: إياى، إياك، إياه، من قبيل المركب، والمتتبع لأقوالهم سوف يقف على أن ما عُدَّ مفرداً عن قوم عدَّه آخرون من المركب، وأن ما ألحقه نحاة بالمركب، أدرجه فريق منهم تحت المفرد، وإنما اضطربت أمورهم فى هذا السبيل لأن مقولة الإفراد أو التركيب هنا لا يصح درسها معزولة عن تبين أوجه التطور التاريخى الذى لحق الصيغ الضميرية فى اللغات السامية، ولو أننا أرجعنا البصر كرتين لوجدنا أن مصطلحى «مفرد» و «مركب» هنا يندرجان معًا تحت مصطلح «مفرد» فى (أ)، وأن المصطلحين كليهما لا يربطهما أى نسب بما استخدما فيه فى باب الكلمة (العلم) .

د- تقابل المصطلحين «مفرد» و «مركب»

فى باب الفعل:

من الأبواب التى استخدم فيها هذا التقابل الاصطلاحى باب الفعل (وهو من الأبواب التى توزع الحديث عنها فى أبواب النحو أيادى سبا كما سنرى -إن شاء الله فى بحثنا عن التصنيف النحوى)، ويعرض النحاة لهذا ا لتقابل فى حديثهم عن:

- المضارع المعطوف على مجزوم، فيرونه من قبيل المفرد، ويصفونه بالإفراد وبتجرده عن الفاعل[1] .
- المضارع المعطوف على منصوب، ويعامله النحاة معاملة الحالة السابقة .

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر فى النحو... ج٢ ص ١٤، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادى، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ج٥ ص ١٥٩، ج٨ ص ٥٦٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

– الفعل المؤكد لآخر .

– الفعل المفسر لآخر .

ويذهب بعضهم إلى أن اسم الفعل ومرفوعه[1] من هذا القبيل (المفرد)، وكذلك المشتق ومرفوعه، ولا يخفى ما يؤدى إليه هذا الفهم الاصطلاحى من اضطراب فى مقولاتهم النحوية المختلفة التالية المتعلقة بالفعل:

– مقولة أن الفعل لا يستغنى عن الفاعل[2] .

– مقولة أن ما يساوى الفعل زمنًا ومعنى وعملاً (من أسماء الأفعال) يعدل تلك الأفعال فيما تتطلبه من فاعل لا يستغنى عنه الفعل إذْ «معتمده عليه، ومن أجله صيغ»[3] .

– مقولة أن الإفراد خاصية يتسم بها الاسم دون الفعل، وهم الذين قرروا أن الفعل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وإن اتصلت به علامات العدد، والنوع المشار إليها، ومن ثم عدُّوا واو الجمع، وألف الاثنين، وياء المخاطبة فى الأمثلة الخمسة عند ذكر الفاعلين أسماءً ظاهرةً بعدها علاماتٍ تشير إل نوع الفاعل وعدده، وذهبوا فى تفسير ذلك طرائق قددا[4] أسلمتهم إلى

---

(١) انظر ما يلى: الخصائص... ج٣ ص ١٧٨، وشرح المفصل، لابن يعيش، ج٤ ص ٢٥، ومغنى اللبيب ... ج١ ص ١٧، والجنى الدانى فى حروف المعانى، ص ٥٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ص ٢٥٥ – ٢٦٠، ط ١١ سنة ١٩٦٣: منشورات مكتبة الرضوى – إيران.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو... ج١ ص ٧١، ٧٢.

(٣) المرجع السابق، ج١ ص ٧٢.

(٤) انظر ما يلى: الجنى الدانى فى حروف المعانى، ص١٨١، وهمع الهوامع... ج١ ص ١٦٠، حاشية الصبان... ج٢ ص ٤٦-٤٨، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ص ١٨٢، وخزانة الأدب... للبغدادى، ج٥ ص ٢٣٤، وفتح القدير: الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن على بن محمد الشوكانى، ج٣ ص ٤٩٨، دار إحياء التراث العربى – بيروت.

وصف ما جاء القرآن على نحوه ونظمه بما لا يليق من وصف على امستويين اللغوى والمنهجى (كما سنرى فى بحث القاعدة النحوية: دراسة نقدية تحليلية)، أما مصطلح «مركب» المقابل لوصف الفعل بالإفراد فقد عَنَوْا به التركيب الصيغي لا التركيب الإسنادى النحوى، ربما لأنهم كانوا يشعرون أن القول بخلو الفعل من الإسناد إلى ا لفاعل فيه غلوّ وردّة عما قرروه، فرأوا أن يكون اصطلاح تركيب الفعل المقابل لإفراد الفعل مقصوداً به الصيغ الفعلية المركبة التى اختلفوا فى الحكم بوجودها فى اللغة، واختلف المثبتون فى حجم هذا الوجود، وجعلوا منه المنحوت فى مثل: بسْمل، وحوقل، ولم يعدُّوا منه -ولو فعلوا لأحسنوا- صيغًا مثل:

- كان فعل، كان قد فعل، وتصريفاتها .

- لا زال + مضارع، لا يزال + مضارع .

- أفعال المقاربة مع أخبارها المشتملة على فعل (كاد ... يفعل، كرب ... يقوم، الخ...) .

وتقود معاودة النظر فيما قالوه فى هذا التقابل الاصطلاحى فى مجالات استخدامها (فى المعنى ، والكلمة (العلم) ، والضمير ، والفعل) -وهى مجالات كما ترى لا تربطها رابطة دلالية، أو نحوية، أو تصريفية- إلى تسجيل ما أدى إليه اضطراب هذا الاستخدام للمصطلح «مفرد» على هذا النحو وذلك التنوع فيما يلى:

- فى تحديد مفهوم الجملة، وشبه الجملة ، والمفرد ؛ ذلك أن غموض المقصود من المعنى الجزئى-ومقابلته للمعنى الإسنادى (الجملة) يجعل من أفراده اسم الفعل ومرفوعه، والمشتق ومرفوعه، وكلاهما يعدُّ إسناداً، ومن

ثَمَّ مركبًا لا مفردًا، ويلحق بهذا الفعل الذى يزعمون -من ناحية- أنه لا يستقل دون فاعله أى أنه دائمًا (جملة أى معنى إسنادى أى مركب)، ومن ناحية أخرى يعدُّون بعض أفراده داخل إطار المفرد (المعنى الجزئى)، ثم أخيرًا غموض المقصود «بجزئية المعنى»، وهل تنطبق تلك الجزئية على ما دل على حدث وزمن كالفعل، مع القول بتجرده من الفاعل؟ وعلى المشتقات الدالة على حدث وذات وفاعل؟ وعلى الوصفية غير العاملة الدالة على ذات وآلة، أو حدث وهيئة، أو حدث وعدد، كما فى أسماء الآلة والهيئة والمرة على الترتيب؟ وأخيرًا هل ينطبق ما يسمى المعنى الجزئى على شبه الجملة المشتمل على ضمير كما تقرر تصوراتهم؟ وإن لم ينطبق مفهوم المعنى الجزئى على شىء من هذا كله أو بعضه، فلنا أن نسأل: ما موضع ما لا ينطبق عليه مصطلح «معنى جزئى» من هذه الثنائية الاصطلاحية، وهو غير مستحق كذلك على المستوى الاصطلاحى لقسيم المعنى الجزئى هنا ؟

- فى الإعراب والبناء: فى باب النداء، يترتب على هذه الثنائية الاصطلاحية («مفرد» فى مقابلة «مركب») خلط وتداخل بين مجالات المعرب والمبنى، فمثلاً الأعداد من ١١ - ١٩ وهى ما اصطلح عليها فى باب تمييز العدد بالأعداد «المركبة»، يتوارد عليها فى باب النداء مصطلحان بسبب اضطراب مصطلح «مفرد» الذى يقابله مصطلح «مركب»؛ إذ يعدّ بعض النحاة هذه الكوكبة جميعها من قبيل «المركب الإضافى» الذى يقتضى حكم الإعراب، ويرى آخرون أنها «مفردة»، ومن ثم فهى مبنية[١] .

- فى باب النعت: نلحظ أن الإعراب يتوقف أحياناً على فهم المصطلح «مفرد» مقابلاً للمصطلح «مركب» ؛ فأبو على مثلاً (وهو فى باب العلم من

(١) انظر: حاشية الصبان.... ج٣ ص ١٣٩، وهمع الهوامع... ج١ ص ١٧٢، ١٧٣.

المركب) يعد فى باب النعت مفرداً يُقصد طرفاه بالصفة، ولا يقصد جزؤه الذى يراعى فيه الإعراب، فهو «مركب» من حيث الإعراب وفى باب العلم «وهو «مفرد» من حيث المقصود بالنعت .

- فى باب الضمير: يعدّ الضمير «إياى» من قبيل «المركب» ، على حين يطلق على تاء المتكلم مصطلح «مفرد»، مع أن الأول كالثانى، لا يدل جزؤه على جزء معناه، وهو ما ارتُضى مقياساً فى الصناعة، كما أنهما معًا (إياى»، وتاء المتكلم) يدلان على معنى جزئى لا إسنادى، وعلى الرغم من هذا كله فُرِّق بينهما فى المصطلح، وصارا يعبران عن التقابل بين مصطلحى «مفرد» و «مركب» .

٢- «مفرد» فى مقابلة «مكرر» ومقابلة «معطوف» .

حين يتحدث النحاة فى باب كنايات العدد[1] يذكرون من كُنى العدد «كذا»، ويسجلون صور استخدامها تحت مصطلحات ثلاثة متقابلة هى: «مفرد» ، و«مكرر» ، و«معطوف»، ويقيمون التفرقة بين هذه المصطلحات الثلاثة على أساس الشكل الذى إن ذكر مرة واحدة فالمصطلح الذى يستخدم له هو «مفرد» ، وإن ذكر مرتين فالمصطلح المستخدم هو «مكرر»، وإن عطف لفظ «كذا» على نظيره اللفظى كان من فصيلة «المعطوف»، فالمفرد هنا -كما ترى- يرتبط بالكلمة: عدداً ، أو عطفًا، لا بمدلولها الكنائى العددى، ولا بإسنادها النحوى، ولا بعلميتها على المكنى بها عنه، على حين أن النحاة يقررون أن المقصود الدلالى المكنىُّ عنه «بكذا» المسماة «بالمفرد» هو العدد المفرد، أو المضاف، وأن المقصود

---

(١) انظر: كشف المشكل فى النحو، الحيدرة اليمنى، ج٢ ص ٧٣، ٧٤، وشرح ابن عقيل... ج٢ ص ٤٢٢، ومغنى اللبيب... لابن هشام، ج١ ص ٢٤٧ - ٢٤٩، وحاشية الصبان ... ج٤ ص ٨٧، ٨٨، وهمع الهوامع... ج٢ ص ٧٦، وشرح الكافية... للرضى، ج٢ ص ١٠١، والمقتضب، للمبرد ... ج٣ ص ١٨٣، وشرح التصريح على التوضيح ... ج٢ ص ٢٨١.

المكنيّ عنه «بكذا» المصطلح عليها «بالمكرر» هو العدد المركب (وقد عرفنا أن هذه التسمية لا تسلم له في باب النداء)(1) ، كما أنهم حددوا المقصود الدلالي المكني عنه «بكذا» المعطوفة على مثلها بالعدد المعطوف والمعطوف عليه، وتوزيع المصطلحات دلاليًا على الأعداد يتركنا بحاجة إلى مصطلح لألفاظ العقود، اللهم إلا إذا أدرج -كما يرى فريق- تحت مصطلح مفرد، كما سنرى فيما بعد(2) .

وهكذا نرى أن مصطلحات: «مفرد»، و«مكرر»، و«معطوف» قد صنفت على أساس شكلي يتعلق بمرات ا ستخدامها، وشكل استخدامها معطوفة، أو غير معطوفة دون نظر إلى مدلولات ما كني بها عنه، في الوقت الذي تم توزيعهم لتلك الصور على الأعداد على أساس مدلولات تلك الأعداد، وقد ترتب على ذلك قصور المصطلحات عن شمول الظاهرة موضوع الدراسة .

٣- «مفرد» في مقابلة «مركب» ، و «معطوف» ، و«عقود»:

يستخدم النحاة في باب تمييز العدد(3) أربعة مصطلحات، اختلفوا في توزيعها على تصنيفهم الرباعي المجحف للأعداد، فهم يستخدمون مصطلح «مفرد» للأعداد من (٣ - ١٠)، ولمائة ، ولألف، وما شاكلهما، والمصطلح مركب لتسعة أعداد (من ١١ - ١٩) مع الاختلاف على طبيعة هذا المركب (فمنهم من يراه جميعه من قبيل المركب العددي، ومنهم من يراه جميعه من قبيل المركب الإضافي ، ومنهم من يرى العدد (١٢) من قبيل المركب الإضافي ، أما الباقي

---

(1) انظر : ص من هذا البحث. (2) انظر: ص من هذا البحث.

(3) انظر ما يلي: شرح الكافية... للرضي، ج٢ ص ١٤٥ - ١٦١، وشرح المفصل، للزمخشري، ج٦ ص ١٥ - ٣٦، والمقتضب، للمبرد ... ، ج٢ ص ١٥١ - ١٨٥، ج٣ ص ٣٢ - ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٥٥، ٦٧، وشرح التصريح على التوضيح.... ج٢ ص ٢٦٩ - ٢٧٦، وحاشية الصبان ... ج٤ ص ٦١ - ٧٩، وكشف المشكل في النحو، الحيدرة اليمني، ج٢ ص ٦٨ - ٧٣.

فهو من قبيل المركب العددى)، والمصطلح «ألفاظ العقود» لثمانية ألفاظ من ألفاظ العدد (٢٠ ، ٣٠ ، ٤٠ – ٩٠)، والمصطلح «معطوف» لما بين ألفاظ العقود من أعداد (ولا يعطف هنا إلا بالواو) .

ومصطلح «مفرد» في هذا التقابل لا يعني الشكل الكتابي للعدد (Single Figure) كما يتبادر ذلك إلى الذهن من مصطلحى «مركب»، و«معطوف»، ولو أنهم أقاموا تصنيفهم على أساس الشكل الكتابى لما استقامت لهم القسمة الثنائية (Double Figure) فى مقابل (Single Figure) لعدم انطباق الشكل المفرد على الأعداد (١٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠٠، ...) فليس المقصود «بمفرد» –كما هو واضح– الشكل الكتابي، كما أنه ليس المقصود به مدلول الإفراد في العدد؛ لأنه غير متحقق فى أى عدد مندرج تحته، بله أن نقول: إن العدد الدال على الإفراد لا يدخل تحت هذا المصطلح (ولا يدخل تحت غيره من المصطلحات؛ لزعمهم أنه لا يحتاج إلى تمييز) (Self defined number) .

ويبقى أن نسجل الملاحظات التالية:

– لم يصنع النحاة مصطلحات لأسلوب اللغة فى تمييز العددين (١ ، ٢) لا فيما أطلقوا عليه «مفرداً» ، ولا تحت غيره من المصطلحات، مع أنهم أدرجوا هذين العددين فى حالتى «التركيب» و«العطف»، أما القول بأنهما ليسا فى حاجة إلى تمييز، فزعم يخالف استخدام اللغة؛ فاللغة تقول: واحد من الرجال، وامرأة واحدة، واثنان من القوم، وامرأتان اثنتان، وكان عليهم أن يوجدوا لذلك (فى باب تمييز العدد) من المصطلحات ما يستوعب الظاهرة موضوع الدراسة .

- تداخل هذه المصطلحات عندهم تداخلاً بيِّنًا؛ فالأعداد «المفردة» (وتسمى أيضًا عندهم «المضافة» نظرًا لأنها تضاف إلى تمييزها) يدخل فيها عند بعضهم «ألفاظ العقود» مع أنها لا تضاف إلى تمييزها أبدًا، فضلاً عن أن تمييز هذه الأخيرة يكون مفردًا منصوبًا دائمًا، على حين أنه في الأولى يدور بين الإفراد والجمع، ويكون في الحالتين منصوبًا، فأوجه الخلاف تباعد بين ألفاظ العقود، وما أطلق عليه مصطلح «مفرد»، ولعل هذا ما دفع بعض النحاة لإفراده بمصطلح خاص به .

ولعل مما يزيد اضطراب المصطلح «مفرد»، وتداخله، أنهم يطلقون عليه مصطلح «مضاف» وهو بهذا المفهوم -كما سبق أن أشرت- يضم بعض ما يندرج تحت المركب، أو كل ما يندرج تحت المركب من الأعداد، ويثير اضطرابًا وغموضًا في مصطلحات أخرى كالإعراب والبناء في باب النداء (على النحو الذي سبق بيانه)(١).

- أن ما اصطلح عليه في العدد «بمعطوف ومعطوف عليه» عُدَّ في باب النداء إذا سمي به من قبيل المفرد، هذا بالإضافة إلى أن مصطلح «معطوف ومعطوف عليه» ليس من قبيل ما يقتضيه العطف في بابه من مخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه، بل إنه على العكس من ذلك هنا؛ إذ يقتضي توحدهما لدلالتهما معًا على ذات واحدة، ومعنى مفرد (إن أردنا أن نستخدم مصطلحاتهم) .

ولا بد من الإشارة إلى أن ما يندرج تحت هذا المصطلح يطلق عليه في باب

---

(١) انظر: ص   من هذا البحث.

النداء عند قوم من النحاة مصطلح «شبيه بالمضاف»[1] ، وهكذا يكون «مفرداً» مرة، «ومعطوفاً» أخرى، «وشبيهاً بالمضاف» ثالثة، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من أحكام إعرابية فى أبواب أخرى تقتضيها هذه المصطلحات فى تلك الأبواب (باب النداء مثلاً) .

- أن ما يندرج تحت «ألفاظ العقود» فى باب تمييز العدد، ويطلق عليه بعضهم مصطلح «مفرد»، يلحق بالجموع فى موضع آخر من النحو فى باب جمع المذكر السالم، فهو حيناً يعامل على أنه «جمع» فى الدلالة، عقد فى العدد، مفرد فى النداء، وإذا لم يكن هذا هو الاضطراب والتداخل المؤديان إلى غموض التعلم، إن كانت غاية النحو تعليمية، وإلى غموض الدرس، إن كانت غايته علمية تهدف إلى وصف اللغة، والكشف عن قوانينها المطردة، واستخدام مصطلحات دقيقة لا تتداخل، ولا تؤدى إلى تناقض فى صياغة قوانين اللغة، فما التداخل ؟ وما الاضطراب؟ .

- يعتبر النحاة ضمائر مثل: تاء المتكلم، ونون النسوة ، و واو الجماعة، ضمائر مفردة، على حين يعتبرون ضمائر مثل إياى، وإياك، وأنت ، وهن، من قبيل المركب، لأن الشكل هو الذى قادهم إلى استخدام تلك المقابلة الاصطلاحية، أما دقتها أو خطؤها، صحتها اللغوية والتاريخية، فأمور -إلى جانب عدم صلتها المباشرة بالبحث- تتطلب تحكيماً لتطورات الصيغ الضميرية فى اللغات السامية[2] ، وهو أمر سنعرض له فى مكان وبحث

(١) انظر ما يلى: حاشية الصبان ... ج٣ ص ١٤٠، وشرح التصريح على التوضيح ... ج٢ ص ١٦٧، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ... ص ٢٢١.

(٢) انظر ما يلى: التطور النحوى لبرجستراسر، ص ٤٧ – ٥٦،
An Introduction to dthe Comparative Grammar of the Semitic Languages, Sabatino Moscati, pp., 102 - 111,

آخرين إن شاء الله .

٤- «مفرد» فى مقابلة «مثنى» و«جمع»[(١)] :

ترد هذه القسمة الثلاثية للاسم فى سياق التفرقة الدلالية، فالمفرد: ما على واحد، والمثنى: ما دل على اثنين، والجمع: ما دل على أكثر من اثنين (و بعضهم ما دل على ا ثنين فاكثر)، ويتنوع الجمع تبعًا لسلامة مفرده من التغ إلى جمعى المذكر والمؤنث السالمين Sound plurals ، أو لتغيره تـ داخليًا proken plural ، أو بعبارة أخرى: يتنوع الجمع تبعًا لتغير الم تغيرًا خارجيًا external change ، أو تغيرًا داخليًاternal change ويُلحق بهذا الأخير ما يسمى: اسم الجمع، واسم الجنس الجمعى وما يـ عليه جمع الجمع .

والذى يعنينا هنا هو استخدام مصطلح «مفرد» فى هذا التثليث، و دقته أو اضطرابه وتداخله .

يتسم مصطلح «مفرد» فى هذه القسمة الثلاثية المعتمِدة أساسًا الدلالة بالقصور والتداخل لما يلى:

- أن الاعتماد على الدلالة فى تحديد مصطلح «مفرد» هنا سوف يؤدى أن يخرج منه ما لا يدخل تحت قسيميه مثل: زوج، شفع، مثنى، والمفر المتعاطفة، وكل ما دل على صيغ المفاعلة مما يفيد المشاركة، كما سيـ إلى أن يدخل فيه ما هو منهما، مما له شكل المثنى أو الجمع أو الـ

---

(١) انظر ما يلى: همع الهوامع... ج١ ص ٤٠ - ٥٠، وشرح التصريح على التوضيح... ج ٦٦ - ٧٩، وج٢ ص ٢٩٧ - ٣١٧، وشرح الوافية نظم الكافية... ص ٣١٥ - ٣٢١، و المشكل فى النحو ... ج١ ص ٢٥٦ - ٢٩٢، والفوائد الضيائية... ج١ ص ١٩٩ - ٢٠٥.

بأحدهما مثل: حمدان، زيدان، محمدين، عوضين، حسانين، سمعان، وسعدون، زيدون، وجمالات، آيات، وأحلام، آلاء، وهكذا يتداخل مصطلح «مفرد» -إنْ نحن حكمنا الدلالة وحدها- مع مقولة المثنى والجمع .

- أن المثنى والجمع النحويين لا يعتمدان -عند النحاة- على دلالة التثنية فى الأول أو الجمع فى الثانى (وإن كانت التفرقة الثلاثية عندهم قائمة عليها)، وإلا لدخل تحتهما ما لا يعده النحاة مثنى أو جمعًا اصطلاحيين، بل لا بد من تحقق شروط فى الصيغة، أو تغيير فيها ، أو اتصال لواحق بها ، أو كل هذا مجتمعًا، وإن نحن تبعنا حدودهم، وشروطهم فى المثنى والجموع، انتهينا معهم إلى تداخل القسمة الثلاثية المتحدث عنها؛ ذلك أننا سنلحظ الإعراب، ولواحق الصيغة، ونعتمد عليها فى تحديد مصطلحات: مفرد، ومثنى، وجمع، وحين نفعل لنمايز، سوف نرى أن فريقًا من النحاة يرى أن العلامات الشكلية للمثنى لا تُلزم فى العربية مخالفته للمفرد فى الإعراب، إذْ قد يعرب المثنى إعراب المفرد بحركات مقدرة على لواحق المثنى كالمفرد المقصور، أو يعرب إعرابا ظاهراً بالحركات على النون منه مع إلزامه الألف، كما أن المفرد الذى تلحقه علامة التثنية الشكلية قد يعرب -إلى جانب إعراب المفرد- إعراب المثنى[1] .

ومن فضول القول أن أشير هنا إلى أن جمع التكسير، وما ألحق به كالمفرد عندهم فى إعرابه، فما يلحقه من تغيير فى الشكل، وما يستحقه

---

(١) انظر ما يلى: حاشية الصبان... ج١ ص ٧٩، وشرح التصريح على التوضيح... ج١ ص ٦٧، ٦٨، وهمع الهوامع... ج١ ص ٤٠، وشرح ابن عقيل... ج١ ص ٥٨، ٥٩، والنحو الوافى، عباس حسن، ج١ ص ١١٤ - ١١٧، ط٣، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٦، انتشارات ناصر خسرو - طهران - إيران.

من إعراب لا يصلحان مقياساً شكلياً للتفرقة بين المصطلحين «مفرد» و«جمع»، أما جمع المؤنث فمن أعاريبه ما يجعله كالمفرد سواءً بسواء (ينصب بالفتحة إلى جانب رفعه بالضمة وجره بالكسرة)(١)، فلم يبق إلا جمع المذكر السالم الذى نجد له عند النحاة من أوجه الإعراب ما يجعله كبعض المفرد المعرب، أو يجعل بعض المفرد يلتحق بإعراب الجمع(٢)، ونحن حين نأخذ فى اعتبارنا هذا الاضطراب الذى يعتمد على نصوص لغوية لها حق الرواية والبقاء وربما القياس عليها لانتمائها إلى ما أطلق عليه النحاة عصر الاحتجاج، نجد أنفسنا مضطرين إلى التسليم بأن هذه القسمة الثلاثية مرة أخرى ترهقها قترةُ التداخل والاضطراب .

٥- «مفرد» فى مقابلة «جملة» و «شبه جملة» :

يوظِّف النحاة مصطلح «مفرد» بهذا التقابل المرقوم فى أبواب شتى من أبواب نحوهم، منها:

أ- الإعراب (ما يتعلق به الإعراب من الكلام) .

ب- الحال . جـ- الخبر .

د- الصفة . هـ- الصلة .

و- المفعول معه . ز- عطف النسق .

ح- الاستثناء («غير» فى مقابلة «إلا») .

---

(١) انظر ما يلى: شرح التصريح على التوضيح ... ج١ ص ٨٠، وحاشية الصبان ... ج١ ص ٩٢، ٩٣.

(٢) انظر ما يلى: حاشية الصبان... ج١ ص ٨٨، وشرح التصريح على التوضيح ... ج١ ص ٧٥، ٧٦، ٧٧، وهمع الهوامع... ج١ ص ٤٧، ٤٨.

(أ) ففي باب ما يتعلق به الإعراب، نراهم يخصون الإعراب بالمفرد، دون قسيميه: الجملة وشبهها «لأن المعرب إنما هو المفرد»[1] ، ويضم المصطلح «مفرد» تحته مشيجًا من المقولات؛ إذ يندرج تحته ما دل على واحد، وكذلك المثنى والجمع بأنواعه، وما ألحق بتلك الأنواع، والمركبات الاسمية المختلفة، والمشتق بأنواعه المتباينة صرفيًا ونحويًا ودلاليًا، والأعداد، ويشمل فيما يشمل «الفعل»، وبعبارة وجيزة، يشمل مصطلح «مفرد» كل ما عدا الجملة (اسمية وفعلية) وشبه الجملة (ظرفاً أو جاراً ومجروراً). و«المفرد» في باب ما يتعلق به الإعراب يشمل ما يلحقه الإعراب، وما لا ينتمي إلى الإعراب بوجه مبين، وما لا يتحقق فيه الإعراب بوجه؛ فهو يضم عندهم: المركب الإضافي غير العددي، وعند بعضهم المركب الإضافي العددي الملحق بالمثنى (العددان: اثنا عشر واثنتا عشرة)، وكذلك المركب المزجي المختوم بويه عند من يعامله معاملة الممنوع من الصرف (وهي درجة أقل أمكنية في باب الإعراب)، ويشمل في الوقت نفسه من الناحية الاصطلاحية «المركب الإسنادي»، والمركب المزجي غير المختوم بويه، والمركب العددي الذي يشمل الأعداد (من ١١ – ١٩) دون استثناء عند قوم، على حين أن آخرين يستثنون من هذه الكوكبة من الأعداد العدد الملحق بالمثنى (العدد اثنا عشر في حالتيه: التذكير والتأنيث)[2] ، كل هذا في رأى جمهور النحاة من المركبات لا المعربات .

أما ما لا يتحقق فيه الإعراب بوجه مبين فهو ما أطلقوا عليه المعرب

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، ج٢ ص ٢٤، وانظر للأمر نفسه ما يلي: شرح المفصل، لابن يعيش، ج١ ص ٤٩، وحاشية الصبان... ج١ ص ٥٠، وشرح الكافية، للرضي، ج١ ص ١٦.

(٢) انظر ما يلي: حاشية الصبان... ج٣ ص ١٣٩، وهمع الهوامع، ج١ ص ١٧٢، ١٧٣.

«المقصور»، والمعرب «المنقوص»، إذ يرى النحاة أن الإعراب أثر ظاهر أو مقدر، ومنهم من يرى أن الإعراب هو التغير... إلى آخر ما يدور بينهم من خلاف حول مفهوم الإعراب، وأرى أن ورود كلمة أثر تنفي أن يدخل في المعرب بعض ما أقحموه عليه، وراحوا يتأولون له على اللغة، فالأثر إذا لم تظهره اللغة، أو تعذر ظهوره فيها، فإن إطلاق كلمة أثر عليه نوع من المغالطة الفكرية، والأمر نفسه يقال بالنسبة لمن يرى أن الإعراب تغيّر، فإذا لم يكن هذا التغير ملحوظًا فإن ادعاءه تقوّل على اللغة، ومن ثم فإن ما يسمى الإعراب المقدر، والإعراب المحلي محض خيال وتوهم، ولعلنا نقتبس هنا قول بعضهم في المقدرات «وإذا كان معترفاً بأن العرب لم تستعمله لم ... نلتفت إليه، لأنا إنما نتكلم بما تكلمت به العرب، ولسنا نتحدث لغة ثانية»(١) .

كما أن مصطلح «مفرد» بهذا الاستعمال يشمل ما عرف في مواضع أخرى بالمشتق (الذي سنعرض له بالتفصيل -إن شاء الله- في موضعه من البحث)، أو على وجه الدقة بنوع خاص من المشتق هو: اسم الفاعل، واسم المفعول دون غيرهما على الراجح من أقوالهم حين يتحدثون عن صلة اسم الموصول (أل) ، وكذلك الأمر في باب القسم، هذه الوصفية العاملة التي يشملها مصطلح «مفرد» هنا، يرفض النحاة أنفسهم إطلاق مصطلح «مفرد» عليها هناك؛ ضرورة أن قواعد باب الموصول تحول دون ذلك، إذ لا تقع الصلة مفردة، ومن ثم فإن القانون الاضطراري (adhoc rule) الخاص ببابي الصلة والقسم يتعارض مع قانون المشتق في باب ما يتعلق به الإعراب، وتتم الغلبة لقانون الطوارىء؛ فالغلبة للطارىء عند القوم(٢) ، وفي نهاية المطاف يطلق

(١) كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، البطليوسي ... ص ٢٥٩.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي ج١ ص ٤٧.

النحاة على هذا المفرد مصطلح «جملة» أو «شبه جملة».

وعلى حين يرى النحاة فى بعض صور الوصفية العاملة (اسم الفاعل واسم المفعول) الإفراد هنا (فى باب ما يتعلق به الإعراب)، والجملية فى بابى الصلة والقسم، فإنهم يرون أن الوصفية العاملة (وهى حينئذ لا تنحصر فى اسمى الفاعل والمفعول) فى مواقع: الخبر، والصفة، والحال، قد يتم لها الاتصاف بأحد المصطلحين: «مفرد» أو «جملة» دون حرج .

وهكذا نصل إلى نتيجة أن المصطلح «مفرد» يتداخل تداخلاً تختلط فيه الجملة بالمفرد، والمعنى الجزئى بالمعنى الإسنادى، والمعرب بالمبنى، والإعراب بالبناء، والمفرد بالجملة وبشبهها، ويزيد الأمر تداخلاً واضطراباً فى مصطلح مفرد هنا (فى باب ما يتعلق به الإعراب) أن بعض ما يندرج تحته (المشتق العامل) يوظّف فى باب المبتدأ توظيفاً اصطلاحياً محدداً؛ إذ يتعين فيه -هناك- مع مرفوعه أن يكون جملة حتى يستقيم تعريف النحاة للجملة، ذلك أنا حين نقول: أقائم على؟ فإننا من منطق موضوعنا هنا نتحدث عن مشتق عامل يساوى «المفرد»، ويندرج تحته عند النحاة فى باب الإعراب، ولكنهم حين يصلون إلى باب الابتداء ويرون أن الوصفية العاملة فى إحدى صورها (المنون الدال على الحال أو الاستقبال[1]، المعتمد على واحد مما حددوه)[2] قد تم بها

---

(١) يرى الكسائى، مستنداً إلى الاستعمال اللغوى، عدم ضرورة اشتراط الحالية أو الاستقبال فى الوصف العامل ويقرر أنه استخدم لغوياً، وعمل وهو بمعنى المضىّ، وقد رُدّ عليه، وخرّجت أدلته لتستقر للجمهور شروطهم.

(٢) انظر ما يلى: حاشية الصبان... ج١ ص ١٩٠ - ١٩٢، ج٢ ص ٢٩٣ - ٢٩٤، وهمع الهوامع... ج١ ص ٩٤، والفوائد الضيائية... ج١ ص ٢٧٥ - ٢٧٨، وشرح التصريح على التوضيح... ج١ ص ١٥٧، وشرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم... ص ٤١، وشرح ابن عقيل... ج١ ص ١٨٩ - ١٩٥.

ويمتعلقها الكلام، فإنهم لا يستطيعون وصفه بالإفراد، ولا بشبه الجملة، وإنما يرون أن المفرد هنا هو الجملة، لأن تعريف الجملة ينطبق عليه، ومفهوم الإسناد دلالياً يتحقق فيه[1] .

ومما يندرج تحت مصطلح «مفرد» فى هذا الباب (ما يتعلق به الإعراب) ما أطلق عليه فى مواضع عدة من أبواب النحو «المصدر المؤول»، وإدراجهم المصدر المؤول تحت مصطلح «مفرد» أدى إلى اضطراب المقاييس، وتداخل المصطلحات؛ ذلك أن أساس عدِّه فى المفرد هو حلوله فى موقع المفرد، فالمصدر المؤول يقع فاعلاً ونائب فاعل، ومبتدأ، وهذه مواقع رفع لا يقع فيها عند قوم منهم إلا المفرد، ومن ثم يندرج المصدر المؤول تحت مصطلح «مفرد»، ويكون معرباً، وكذلك الأمر فى موضع المفعول به، وموقع المجرور .

لكن المشكلة أن فريقاً منهم يرى فى الوقت نفسه ما يلى:

- أن الفاعل يقع جملة[2] ، وكذلك نائبه[3] ، وإذن يخرج المصدر المؤول من المفرد ولا يندرج تحت مصطلحه .

- أن المصدر المؤول من المعربات على المحل[4] ، ومن ثم فهو من قبيل

---

(١) أقول: «دلالياً» لأننا سنرى فى بحث «القاعدة النحوية:...» أن الإسناد هنا لم يتكون نحوياً من مسند ومسند إليه، بل من مسند إليه ومسند إليه، فهو فى بعض إعراباته مبتدأ + فاعل (أى مسند إليه + مسند إليه)، ولايغير من هذا قولهم: إن الفاعل سدّ مسد الخبر، ذلك أن هذه المقولة توقعهم فى تورط آخر يتمثل فى الإجابة على تساؤل مؤداه هو: ماالجملة الاسمية؟ وما الجملة الفعلية؟ وإلى أى نوع منهما ينتمى هذا التركيب: «أقائم على ؟» ؟

(٢) انظر: حاشية الصبان...ج١ ص ٤٢.

(٣) انظر: المرجع السابق... ج٢ ص ٦٩.

(٤) انظر: النحو الوافى... ج١ ص ٨١.

الجمل، أو من قبيل المبنيات .

وهذا يقودنا إلى أن الإعراب لا يتعلق بالمشتق، ولا بالمصدر المؤول، وهما -كما قرر النحاة فى غير موضع، وفى أكثر من باب- من المفردات، على حين يتعلق الإعراب بالفعل، وبما له محل من الجمل، وليس الأول من المفردات، ضرورة أنه يعبر عن إسناد، كما أن الثانى -بمقتضى التسمية والإسناد معًا- لا ينتمى إلى المفرد، بل إلى الجملة .

- أن المثنى، وجمع المذكر وجمع المؤنث السالمين، وجمع التكسير، تندرج تحت هذا المصطلح «مفرد» فى هذا الباب (ما يتعلق به الإعراب)، وكذلك فى أبواب أخرى كالنداء، و «لا» النافية للجنس، مع ملاحظة أن هذه المقولات المثنى، وجمعى التصحيح للمذكر والمؤنث، وجمع التكسير وما ألحق به تتعلق بها مقولة مقابلة للإعراب، وهى البناء فى بابى النداء، و«لا» النافية للجنس، ولا يتعلق بها إعراب ولا بناء فى باب يخص حدها الدلالى، وعلى الرغم من هذا، فقد بقيت تلك المقولات مسماة بالمصطلح «مفرد» الذى خُصَّ به الإعراب، هذه واحدة، والثانية أن معنى هذه المقولات الدلالية التى حدها النحاة تغاير ما حدوا به قسيمها «المفرد»، وهذا يجعلها مغايرة له، لا مندرجة تحته .

(ب - هـ)

- وُظِّف هذا التقابل («مفرد» فى مقابلة «جملة» و «شبه جملة») فيما وُظِّف -فى كوكبة من الأبواب جرى عرف النحاة على ملاحظتها حين يرد هذا المصطلح بهذا التقابل المقرر أعلاه، هذه الأبواب هى الخبر ، والصفة، والحال، والصلة

ويشترك الجميع عند النحاة فى أن الجملة وشبهها المقابلين للمفرد يقعان

فى المواقع الأربعة المشار إليها مع بعض الفوارق الجوهرية التى تعنينا هنا من ناحية، وتفصل من ناحية أخرى بين الثلاثة الأول، والرابع الأخير (الصلة). وتتمثل تلك الفروق فيما يلى:

– أن الجملة مع الثلاثة الأول تساوى المفرد، أو تؤول به، أو تقع فى موقعه « (قوله: وزيد قام أبوه) قال الدمامينى: بعض المحققين على أنه لا إسناد للجملة من حيث هى جملة إلى زيد، بل القيام فى نفسه مسند إلى الأب ، ومع تقييده مسند إلى زيد، وأما المجموع المركب من الأب، والقيام، والنسبة الحكمية بينهما ، فلم يسند إلى زيد، ولذلك يؤولون «زيد قام أبوه» بأنه قائم الأب، وقولهم: الخبر الجملة بأسرها توسع»[1] ، ولا يصح أن تكون بهذا التأويل مع الأخير (الصلة)؛ لأن الصلة لا تكون عند النحاة بالمفرد، وعليه فإن الجملة –عند النحاة– تساوى المفرد ولا تساويه، ولا يغير من ذلك توهم اختلاف الجهة، لأن الجهة هنا واحدة وليست منفكة، وهى المصطلح «مفرد» فى علم واحد هو «النحو»، يعالج ظاهرة واحدة هى «اللغة» .

– أن شبه الجمله مع الثلاثة الأول (الخبر، والصفة، والحال) قد يتعلق بجملة (استقر)، أو بمفرد (مستقر)، أما الصلة فشبه الجملة معها لا يتعلق بالمفرد، ويقصدون بالمفرد هنا «المشتق» الذى يقدرونه باسم الفاعل (مستقر) أو ما يؤدى معناه، لأن الصلة كما قرروا لا تكون إلا جملة. وهم يقررون هذا فى الوقت الذى رأينا فيه (كما أشرنا من قبل)[2] أن الصلة مع «أل» لا تكون جملة ولا شبه جملة وإنما تكون مفرداً مؤولاً بشبه الجملة (أو بالجملة عند قوم)[3].

---

(١) حاشية الصبان... ج١ ص ١٩٥، وانظر أيضاً: ج٢ ص ٨٦

(٢) انظر ص   من هذا البحث.

(٣) انظر: حاشية الصبان ... ج١ ص ١٦٤.

وهذا معناه: أن النحاة على حين يقولون في مثل «جاء القائل الحق»: إن صلة «أل» هي المفرد المشتق «قائل الحق»، وأن هذه الصلة –تلبية لقواعد الأبواب– مؤولة بشبه الجملة أو بالجملة، فإنهم يرون أن الصلة في مثل «جاء الذي في المدينة» ليس «شبه الجملة» (في المدينة)، وليس متعلقه المشتق، وإنما هو متعلقه الجملة (استقر) حتى تستقيم قواعد الأبواب. ويبدو هذا متناقضاً؛ ذلك أنهم إذا كانوا يجيزون وقوع المفرد المشتق صلة، ويؤولونه بشبه جملة دون شرط إلا أن يكون الموصول «أل»، والوصف العامل «اسم فاعل» أو «اسم مفعول»[1] ، فلماذا يمنعون تعلق شبه الجملة الواقع صلة بالمشتق؟

ومهما يكن من أمر فإن حصيلة هذا بالنسبة لموضوعنا هي أن مصطلح «مفرد» الذي يقابل «الجملة» و «شبهها» يساوي «شبه الجملة»، ويعادل «الجملة» كذلك في باب الموصول، وأن «الجملة» و «شبهها» في بقية الأبواب (الخبر، والصفة، والحال) تَمثِل مصطلح «مفرد»، وعلى هذا فالمفرد جملة أو يشبهها، والجملة أو ما يشبهها قد تعني المفرد، ومثل هذا الالتواء –الذي يحول أحياناً بين النحو وبين غايته، أو يُصعِّب على الأقل غايته المنشودة– لا يصح أن يكون أساساً لوضع مصطلحات علم واحد يعالج ظاهرة واحدة هي «اللغة»، فضلاً عن مقولة واحدة من الظاهرة .

(و): من الأبواب التي صنفها النحاة ضمن المفاعيل، ماأطلقوا عليه «المفعول معه»، وفيه يتحدثون عن المفرد، ويحدُّونه بأنه: ما ليس جملة ولا شبه جملة، فما يقع بعد «واو المعية» في ذلك الباب يجب أن يتحقق فيه مدلول المفرد[2] ، وأن ينتفي عنه مدلول الجملة أو شبهها، وهنا نسأل: هل يدخل في

---

(١) (أل) في صيغ المبالغة يختلف النحاة في وصفها بالموصولة، أما (أل) الواقعة في أفعل التفضيل فقد اتفقوا على أنها ليست موصولة (انظر : حاشية الصبان... ج١ ص ١٦٤، وهمع الهوامع... ج١ ص ٨٥).

(٢) انظر: حاشية الصبان... ج٢ ص ١٣٤، وشرح التصريح على التوضيح... ج١ ص ٣٤٢، وهمع الهوامع... ج١ ص ٢١٩، والنحو الوافي.... ج٢ هو ص ٢٨٣.

مصطلح «المفرد» ما يُدْعى «مشتقًا» فنقول: سرتُ وناطحاتٍ السحابَ، ومضيئاتٍ الطريقَ، بتنوين اسم الفاعل المجموع وإعماله؟ .

وإن صح أن ذلك يقع، فهل هو مفرد، أم جملة، أم شبه جملة؟ .

(ز): يستخدم النحاة مصطلح «مفرد» بهذا المفهوم (مفرد في مقابلة جملة وشبه جملة) في باب عطف النسق، ولعله يحسن تسجيل الملاحظات التالية على استخدامهم هذا التقابل في ذلك الباب:

– من أدوات العطف ما لا يقع بعده إلا المفرد، يتمثل ذلك في «حتى العاطفة»، والمفرد في بابها يقابل ما يلي[1] :

– الجملة (اسمية وفعلية) . – شبه الجملة . – المصدر المؤول .

– الحرف . – الضمير .

فالمفرد حينئذ يخرج منه –مع حتى– ما هو منه مع غيرها كالضمير، والمصدر المؤول، والحرف .

– هذا التقابل الاصطلاحي قد تتحقق صوره بعد حرف العطف «لا»، لكن يترتب على تحققه تداخل في المصطلحات؛ ذلك أن الجملة، وشبه الجملة، إذا وقعت إحداهما بعد «لا» في أسلوب عطف، تعين فيها أن تكون معادلة للمفرد[2]، فتكون الجملة مما له محل من الإعراب، ويكون شبه الجملة متعلقاً بالمفرد المشتق (مستقر) لا بالفعل (استقر)، ويعني هذا أن مصطلح «مفرد» يساوي «الجملة»، وأن مصطلح «مشتق» يساوي «المفرد»، وقد رأينا –من قبل– أن

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح ... ج٢ ص ١٤١، وحاشية الصبان... ج٣ ص ٩٧.

(٢) انظر: حاشية الأمير هامش شرح التصريح... ج٢ ص ١٤٩، وحاشية الصبان... ج٣ ص ١١١.

المشتق قد لا يندرج تحت «المفرد»، وأن «الجملة» مصطلح يختلف عن المفرد .

- «المصدر المؤول» الذى يُقابَل «بالمفرد» (فى الحديث عن «غير» و«بيد»[1]) يساوى المفرد هنا، ويُصطلح عليه بهذا الأخير حين يقع بعد الواو، والفاء، و«ثم»، و«أو» العاطفات المتقدمات المضارع المنصوب[2] ، كى تستقيم قواعد الأبواب فى عطف المفرد على مفرد من قبيله، وكذلك يفعلون حين يعطف المفرد (المشتق) على شبه الجملة أو العكس[3] ، ففى الأولى يُدْخلون ما أدرجوا تحت مصطلح «شبه الجملة» فى دائرة «المفرد»، وفى الثانية يُعْطون ما أطلقوا عليه مصطلح «مفرد»، مصطلح شبه الجملة، ولو رجعنا إلى ما قرروه فى أمر وقوع المشتق صلة، وعلاقته بشبيه الجملة والمفرد، لعرفنا حجم تداخل مصطلح المفرد فى غيره .

(ح) : نلحظ -فى باب الاستثناء[4] - مصطلح «مفرد» مُقابلاً بمصطلحى «جملة» و «شبه جملة» عند المقارنة بين «إلا» و «غير» المستخدمتين للتعبير عن الاستثناء لا فى أسلوب يُعبَّر بهما فيه عن الصفة .

يقرر النحاة فى حديثهم هناك أن هاتين الأداتين بالنسبة لما يقع بعدهما متقابلتان؛ ذلك أنه على حين يقع بعد «إلا» ما يندرج تحت المصطلحات الثلاثة: «مفرد» و «جملة» و«شبه جملة»، فإن «غير» لا يقع بعدها إلا ما يندرج تحت

---

(١) انظر ص   من هذا البحث.

(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح... ج٢ ص ٢٤٤، وشرح ابن عقيل... ج٢ ص ٣٥٨ - ٣٦٢.

(٣) انظر: همع الهوامع... ج٢ ص ١٤٠.

(٤) انظر ما يلى: حاشية الصبان... ج٢ ص ١٥٥ - ١٥٨، والأشباه والنظائر فى النحو... ج٢ ص ٢٢٨، وهمع الهوامع... ج١ ص ٢٢٩، والنحو الوافى ... ج٢ ص ٣٢٤ - ٣٢٧.

مصطلح «مفرد» دون قسيميه المشار إليها. وربما لا نحتاج إلى بيان أن المفرد يندرج فيه: المصدر المؤول، والمصدر الصريح، والمشتق، والمركب بأنواعه، والمعربَ والمبنى، والمثنى، والجمع بصوره المختلفة، وبعض هذا يُتناول فى مواضع أخرى داخل دائرة اصطلاحية تقابل المفرد، أو تبدو مقابلة له كما سترى فى موضوعى المشتق[1] ، والمصدر المؤول[2] .

---

(١) مصطلح «مشتق» يستخدم عند النحاة تبعاً لقواعد الأبواب ليعنى أمورا متقابلة من الناحية الاصطلاحية، فيردُ «المشتق» تحت مصطلح «مفرد»، ويستخدم تحت مصطلح «شبه الجملة»، ويتعين - أحياناً - استخدامه تحت مصطلح «جملة»، (راجع التفاصيل فى بحث مصطلح «مشتق» فى هذا البحث ص)

(٢) يتحدث النحاة فى باب الاستثناء عند الكلام على «غير» و «بيد» اللتين تفيدان الاستثناء، ويفرقون بين ما يقع بعد كل واحدة منهما، فالأولى (غير) يقع بعدها المفرد، والثانية (بيْد) لا يقع بعدها إلا المصدر المؤول، ونخلص من هذا إلى أن «المفرد» بعد بيد يقابل «المصدر المؤول» الذي يُعدُّ بدوره «مفرداً» حين يقع بعد «غير».

٦- «مفرد» فى مقابلة «جملة» :

لعل هذين المصطلحين أكثر مصطلحات النحاة تقابلاً فى الأبواب والوظائف، ولعلهما أكثر مقولتين يقع التبادل بينهما فى المواقع التركيبية، ولقد دفع هذا التبادل الوظيفى بينهما النحاة إلى الحديث عن الجملة التى تساوى المفرد، أو هى بتأويله، فى مواقع عدة من نحوهم، منها:

- الجملة الواقعة خبرًا .
- الجملة الواقعة فاعلاً .
- الجملة الواقعة نائب فاعل .
- الجملة الواقعة صفة .
- الجملة الواقعة حالاً .
- الجملة الواقعة بعد «أنْ» المفسرة
- الجملة الواقعة شرطًا أو جوابًا .
- الجملة الواقعة مضافًا إليها .
- ما اكتنف «أم» المتصلة من جانبيها .
- ما له محل إعرابى من الجمل .

كمَا ورد عنهم فى الوقت نفسه أن المفرد قد ينوب عن الجملة ويؤدى وظيفتها[1] . ويجعلون من اسم الفعل فى مثل «صه»، ومن أحرف الجواب

---

(١) انظر ما يلى: حاشية الأمير على شرح التصريح على التوضيح... ج١ ص ١٦٢، ١٦٣، ٢٦٨، ٢٨٨، ج٢ ص ١٤٢ - ١٤٤، ١٩٦، وهمع الهوامع... ج٢ ص ١٣٢، ٢٤٨، ومغنى اللبيب... ج٢ ص٥٠٠ ، ٥٣٦ - ٥٦٥ (ولا سيما ٥٥٣ - ٥٥٤)، وحاشية الصبان... ج١ ص ١٩٥، ج٣ ص ٦٣، ٩٩، ٢٨٥، ج٤ ص ١٨٨، ٢٥٥، وشرح ابن عقيل... ج١ ص ٦٥٥، وشرح المفصل... ج٤ ص٢٥ ، وشرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم... ص ١١٤، والمسائل المشكلة... ص ٣٦٦، والأشباه والنظائر في النحو... ج٢ ص ٢١ - ٢٠، ٢١٤ ، والخصائص لابن جنى: ج٣ ص١٧٨، والنحو الوافى ... ج٣ هامش ص ٢ ، ص٦ وهامش ص٧ ، ص ٢٨ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ٨٥، ٥٨٥، ٦٥٨.

«كنعم» و«لا» آيات على ما يقــولون .

وقضية البدائل فى المواقع الوظيفية أمر يقره الاستعمال اللغوى، وتؤكده مناهج الدراسات اللغوية على تنوعها، لكن الذى لا يُقرُّ عليه أحد هو أن تتعدد مصطلحات الشيء الواحد فى المجال الواحد، فتتداخل وتضطرب، ويعصف تداخلها بقيمها الاصطلاحية جميعها، فلا يصبح لقضية البدائل الموقعية -التى يتحدثون عنها- ولا لغيرها معنى أو مضمون .

وفى ضوء هذا نسأل : كيف يتأتى أن يُطلق مصطلح «مفرد» على «صه» التى تساوي«اسكت» حدثًا وزمنًا وعملاً، أى أنها إسناد لا مفرد؟ ثم كيف نزعم أن جملة الخبر، وجملة الصفة، وجملة الحال، وجملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة المضاف إليه، فى محل المفرد أو من قبيله، لمجرد أن النحاة يتصورون أن الإعراب يخص المفرد؛ لأنه هو الذي يتغير آخره حقيقة أو تقديرًا أو حكمًا، مع ملاحظة أنهم لم يزعموا ذلك فى الجمل التى تقع فى موقع لا تتطلب قواعدهم فيه المفرد كالصلة والقسم مثلاً، فمقولة أن الجملة فى محل المفرد أو بتأويله، أو أن المفرد يُتَـأوَّل بالجملة لتحقيق قوانين الإعراب مقولة تعتمد علىٰ أسس غير مسلّمة، ولا تؤدى إلى نتائج مطردة؛ ذلك أن أساسها الإعراب الذى إنْ صح أن يفسر إعطاء ما يحل محل المفرد إعراب المفرد، فإنه لا يطرد له ذلك من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يعتمد فى تصنيف ما يحل محل المفرد، وما لا يحل محل المفرد على أمور افترضوها دون دليل لغوى، وإلا فعلى أى أساس لا تكون الصلةمفردة؟

هذا بالإضافة إلى أن المقولة نفسها تهدر القيمة الاصطلاحية للمفرد وللجملة معًا، وتذهب بما أقاموه من فروق بينهما فى الدلالة والإسناد من أجل تحقيق أمور متوهمة لمقولة الإعراب .

الأبواب التى استخدم فيها التقابل
بين المصطلحين «مفرد» و «جملة» :

يطلق النحاة مصطلح «مفرد» على أمور قطعوا بإطلاق مصطلح «جملة» عليها كالفعل[1] ، واسم الفعل[2] ، كما أطلق بعضهم مصطلح «جملة» على مقولات نحوية لا تُتصوَّر عند بعضهم فى مواقع الجملة كالفاعل، ونائب الفاعل، وبعض صور الاستثناء (الاستثناء المنقطع الذى يرد فيه المستثنى منصوبًا)، ولقد تعددت الأبواب التى استخدم فيها التقابل بين مصطلحى «مفرد» و «جملة» فشمل أبواب الفعل، واسم الفعل، والفاعل، والمبتدأ، والتمييز، والتعجب، والإضافة، والشرط، والعطف، والإعراب. ويحسن بنا أن نعرض لها على النحو الذى رتبت به:

- الفعل:

من الغرابة والتناقض أن يقرر النحاة أن الفعل قد يستغنى عن الفاعل الظاهر والمضمر معًا، بعد أن استقرت أصولهم على أن الجملة الفعلية هى التى تبدأ بفعل، وأن الفعل لا يستغنى عن فاعله الذي يُعدّ كالجزء منه يضمر فيه إن لم يكن وجوبًا فجوازًا، ويَرِدُ فى أحشاء فعله كالأمثلة الخمسة، بل قد يجمع على الفعل للفاعلية -عندهم- ظاهر وضمير (كما فى بعض تخريجاتهم لما أسموه «لغة أكلونى البراغيث»)، لكن هذا الغريب المتناقض قد قرره النحاة حين استخدموا للفعل مصطلحات مثل: الفعل «الساذج» فى مقابل الفعل المعلَّم[3]،

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو... ج٢ ص ١٤، وخزانة الأدب... ج٥ ص ١٥٩ ، ج٨ ص٥٦٢ ، والنحو الوافى... ج٣ ص ٦٤١، ٦٤٤ - ٦٥١، ٦٨٦.

(٢) انظر: الخصائص لابن جنى... ج٣ ص ١٧٨.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو... ج٢ ص ١٤.

ومثل: الفعل «الفارغ» فى مقابل الفعل «المشغول»[١] ، ولم يقصد النحاة بالساذج -وصفًا للفعل- وكذلك بالفارغ شيئًا مختلفًا عن مصطلح الإفراد الذى أطلقوه على الفعل، فهذه المصطلحات الثلاثة: « ساذج »، و« فارغ» ، و«مفرد»، تعنى: الفعل الذى لا يكوِّن جملة، أو الفعل الذى لا يحتاج إلى فاعل، فى مقابل الفعل «المعلَّم» الذى يحتاج إلى فاعل أو المشغول بفاعله، أو الفعل المصطلح عليه «بالجملة»، فالفعل حينئذ يوصف بمصطلح «مفرد»، ويوصف بمصطلح «جملة»، والأبواب التى يوصف الفعل فيها بأنه جملة هى أبواب: الفاعل ونائبه، والجمل الفعلية التى سبق أن نقلنا عنهم أنها تقع فى مواقع الخبر والصفة، والحال، والصلة ، والقسم، والشرط والجواب، والإضافة...، أما الأبواب التى يكون الفعل فيها مستحقًا لمصطلح «مفرد» ولقبه فهى:

- باب الشرط (حين يعطف الفعل على فعل الشرط) .

- باب العطف (حين يعطف الفعل على فعل منصوب أو مجزوم)[٢]، أما حين يعطف فعل على فعل مرفوع، فإن الفعل يرقى طبقة، ويُبْهم أمرُه، فيكمن فيه المصطلحان: «مفرد» و «جملة» بالقوة، ويَفْصِل فى هذا الباب قَصْدُ المُعْرِب، فإن شاء منح الفعل مصطلح الإفراد فعطفه على سابقه عطفَ المفرد على المفرد، وإن شاء حرمه هذا الفضل، وعاقبه بالجملة مصطلحًا .

- اسم الفعل:

ما كان يُتوقع من النحاة الذين قرروا أن أسماء الأفعال تساوى الأفعال التى وُضعت هى أعلامًا عليها وعنوانًا لها فى الحدث والزمن والعمل، ومن ثم

---

(١) انظر: كشف المشكل فى النحو... ج١ هـ ص ١٩٧.

(٢) انظر: النحو الوافى... ج٤ ص ٦٤١، ٦٤٤ - ٦٤٧، ٦٨٥ - ٦٨٦.

فهى إسناد تام (أى: جملة) أن تتقاصف مصطلحاتهم على مقولة «اسم الفعل» فيوصف هو ومرفوعه بمصطلح «مفرد» مرة، وبمصطلح «جملة» مرة أخرى، ولقد عزّ على من اصطلحوا عليه بالمصطلح «جملة» أن تجتمع كلمتهم فانقسموا على أنفسهم؛ فقوم يرونه جملة اسمية، وآخرون يرونه جملة فعلية، وينتهى بنا هذا إلى أن «اسم الفعل» فى اصطلاح النحاة «مفرد» و «جملة اسمية»، و «جملة فعلية»[1] . ومبلغ علمى أن مثل هذا المنهج فى وضع مصطلحات العلوم مجلبة للفساد، ومضيعة للجهد، وعبث بمقولات اللغة .

– المبتدأ:

الابتداء موقع نحوى يحتله المفرد، أو ما فى حكمه عند النحاة، وما فى حكم المفرد فى هذا المجال هو المصدر المؤول الذى سبق أن قلنا: إن النحاة يرونه فى بعض المواقع قسيماً للمفرد، وليس قسماً منه، والنحاة حين يعرضون لموقع الابتداء يقررون أن هذا الموقع يشغله اسم صريح أو مؤول به يحتاج إلى خبر، وقد اصطُلح على هذا النوع بالمبتدأ «المفرد» حقيقة أو ما فى حكمه، فالمصدر المؤول ليس مفرداً حقيقة، وإنما هو فى حكم المفرد، وهو مصطلح سنتعرض له فى الحديث عن المصدر المؤول، وإلى جانب هذا النوع من المبتدأ الذى يُستكمل معه المعنى بالخبر، نوع آخر لا يحتاج –صناعة– إلى خبر، بل إلى فاعل أو نائبه ليتم به مع المبتدأ المعنى .

وهنا لا بد من تسجيل بعض الملاحظات:

– أن المصدر المؤول فى هذا الباب ليس مفرداً ، وليس جملة، ولكنه شبيه

---

(١) انظر: الخصائص لابن جنى... ج٢ ص ٣٤ – ٥٠، ١٧٨، وشرح المفصل... ج٤ ص ٢٥، والنحو الوافى... ج١ ص ٤٠٤، ج٤ هـ ص ١٥٣.

بالمفرد (وهذا مصطلح سيشارك المصدرَ المؤول فيه أمورٌ أخرى سنعرض لها في حينها إن شاء الله) .

- أن المبتدأ المحتاج إلى فاعل خُصَّ بمصطلح «الوصف العامل» وهذا الوصف عندهم اقترض العمل من الفعل المضارع الذى تمت بينه وبين الوصف (المشتق) مقاصة ومقايضة[1] أضحى الوصف بها عاملاً عمل الفعل، فهو (أى الوصف) فى معنى الفعل، وفى موقع المبتدأ، ولكى تتحقق متطلبات الفروض جميعها فإن الفعل المستكنّ فى الوصف يعمل فيرفع فاعلاً، ويصير الفاعل خبراً، وتتم الجملة معنى، ويدور خلاف، ماذا تُدعَى تلك الجملة؟ أنسميها فعلية؟ أم نصطلح عليها بالمفرد؟ وعلى الرغم من حاجة ركنها الأول إلى ما يحتاج إليه الفعل فى صناعة النحاة، ومن صريح الإعراب لركنها الثانى بأنه فاعل، فإن الجملة لا تُدعى فعلية، كما أنها حُرِمتْ لقب «المفرد» الذى مُنحتْه فى باب أنواع الإعراب الظاهر والمقدر، وأطلق عليها مصطلح «جملة اسمية»، وصنفت فى باب المبتدأ. وهكذا نرى أن المبتدأ قد استخدمت له مصطلحات: «مفرد»، «شبيه بالمفرد»، «وصف عامل» و«جملة» فالمبتدأ الذى قرروا أنه لا يكون جملة ولا شبه جملة وإنما يكون مفرداً، هو نفسه المبتدأ الذى أُطلق عليه اسم المؤول بالصريح، والوصف العامل، وأول هذين المصطلحين ليس من المفرد فى بعض الأبواب، وكذلك ليس من المعرب لفظهُ بل محلّه، وثانيهما يتم به المعنى مع مرفوعه فى باب الابتداء، ومن ثم فهو على اليقين جملة، ويقود هذا إلى أن مصطلح «مفرد» هو مصطلح «جملة»، ويصير المصطلح «مفرد» أكثر تداخلاً حين نراهم يعربونه تركيباً مثل:

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو... ج١ ص ١٦٢ - ١٦٦.

﴿ أفى الله شك؟ ﴾[1] على أن «فى الله» المسبوقة باستفهام (وقد تسبق بنفى كذلك) مبتدأ، وأن «شك» فاعل سدّ مسد الخبر؛ إذ يجعل هذا الإعراب من شبه الجملة مبتدأ، أم أن تركيب «فى الله» عندهم ليس شبيهًا بالجملة؟ ويؤدى هذا كله إلى ما يلى:

- « المفرد » لا يقابل «الجملة» بل يعادلها .

- « الوصف » لا يساوى «المفرد» بل هو «جملة» .

- «المصدر المؤول» ليس «مفردًا» بل هو «شبيه بالمفرد»، أو هو «جملة» أو «شبيه بها».

- الفاعل:

يرى جمهور النحاة أن الفاعل لا يكون إلا «مفرداً»، وهم يعنون بمصطلح «مفرد» هنا ما يقابل «الجملة»، أى: أن الجملة (بنوعيها: الاسمية والفعلية) لا تقع فى موقع الفاعل[2] ، ومن ثم فمصطلح «مفرد» يقابل مصطلح «جملة». وإذا وهنا نسأل: ماذا يندرج تحت المصطلح «مفرد» حينئذ؟

لقيل لنا: يشمل كل ما عدا الجملة. ومقتضى هذا أن الفاعل يقع مصدراً مؤولاً، ووصفاً عاملاً، وليس وقوع أحد هذين الأمرين في موقع الفاعل بمستغرب، لكنّ المستغْرَب أن الوصف وعامله فى باب الابتداء يأخذ مصطلح «جملة»؛ ضرورة أنه مع مرفوعه (فاعلاً أو نائب فاعل) يمثل جملة تامة المعنى،

---

(١) إبراهيم / ١٠ .

(٢) انظر: مغنى اللبيب... ج٢ ص ٥٢٤، ٥٢٥، وحاشية الصبان... ج٢ ص ٤٣، وهمع الهوامع... ج١ ص ١٦٤، والمسائل المشكلة... ص ٣٦٨، ٣٦٩، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح على التوضيح... ج١ ص ٢٦٨.

كما أن المصدر المؤول في موقع آخر من النحو نفسه (باب بيد وغير) قد أُخْرِج من مفهوم المفرد، فكيف نَفْهم المصطلحات، أو نُفْهِمُها؟ وكأني بقارىء النحو قد حيكتْ له بمصطلحات النحو عن اللغة مشغلةٌ كبرى، وما لهذا توضع النحوُ بله المصطلحات والحدود!!! .

بقي سؤال مؤداه: هل يقع الفاعل شبه جملة؟ ولم لا يعدُّ من الفاعل شبه الجملة ما يأتي:

- الجار والمجرور بعد صيغة التعجب «أَفْعِل» (على أنها فعل ماض)؟ .

- الجار والمجرور بعد الفعل «كفى» وأشباهه؟ .

فإذا عُدَّ شبه الجملة مما يقع فاعلاً، قادنا هذا إلى أن الفاعل الذى خصه النحاة بمصطلح «مفرد» يقع غير مفرد، فيكون مصدراً مؤولاً، ويكون جملة[1] ، ويكون شبه جملة، وهذا بدوره يثير التساؤل التالي:

هل يَسْلَمُ للنحاة حدُّ الفاعل؟ فإن سَلِم لهم، فهل تصير مصطلحات:

«جملة»، و«شبه جملة»، و«مصدر مؤول» معادلات لمصطلح «مفرد»؟ .

أم أن هذه المصطلحات تعني مدلولات مختلفة؟ .

فإن كانت الأولى، فهذا هو ما نعنيه بتداخل مصطلحات العلم، وإن كانت الثانية، فعلينا أن نعيد النظر فيما قدِّم للفاعل من حدود ومصطلحات.

---

(١) انظر: مغني اللبيب... ج ص ٥٢٤، ٥٢٥، وحاشية الصبان... ج٢ ص ٤٣، وهمع الهوامع... ج١ ص ١٦٤.

– المميَّز:

المميَّزُ –بصيغة اسم المفعول– مصطلح يرد في باب الترجمة، أو التفسير، أو التبيين، أو الإبانة، أو ما اشتهر مدرسيًا بباب التمييز[1] ، والمميَّز –عند النحاة– إما أن يكون مفرداً، وإما أن يكون جملة، والأول قسيم للثاني ومقابل له، أي أن المفرد ما ليس جملة، والجملة ما ليست مفرداً، ويقابل بعضهم «المفرد» بالجملة» و«شبهها» و«المضاف»[2] ، وليس هناك ما يسجَّل هنا إلا أن مصطلح «مفرد» هنا يرادفه مصطلح «ذات»، على حين يرادف مصطلح «جملة» مصطلح «نسبة» (علي خلاف بين النحاة في أيهما أدق وأولى؟)[3] ، والذات أو المفرد هنا لا تشمل كل ذات ولا تضم تحتها من المفردات إلا ما دخل في المكيلات أو الموزونات أو المساحات أو الأعداد، وكذلك بعض الضمائر (كفاعل نعم وبئس وساء حين يكون ضميراً تفسره نكرة بعده منصوبة على التمييز)[4] .

أما التمييز فلا يطلق عليه عند النحاة إلا مصطلح «مفرد»، وهو مصطلح اختلفوا في المراد به. فمنهم من يرى أن هذا المصطلح يقابل المثنى والجمع،

---

(١) لقد قصدت إيراد هذه الكوكبة من المصطلحات لألفت النظر إلى أن النحاة كانوا يسرفون ويعددون مصطلحاتهم ويرادفون بينها حين لاتكون هناك حاجة لهذا التزاحم أو التكاثر الاصطلاحي، ولايصلح إرجاعها للمدارس النحوية اعتذاراً، وأنهم كانوا يحجمون عن إيراد المصطلحات وصوغها وخلقها لمقولاتهم حين تتطلبها الدراسة ويقتضيها المنهج وتستلزمها ضرورة الاصطلاح في العلم الواحد، دفعاً للبس، ونأياً عن الخلط المنهجي والتخبط من جانب المتعلم المتلقي للدراسة اللغوية.

(٢) انظر: حاشية الصبان... ج٢ ص ١٩٤، والفوائد الضيائية. ج١ ص ٤٠٠، ٤٠٤ – ٤٠٦، وشرح الكافية... ج١ ص ٢١٦، ٢٢٠، وكشف المشكل في النحو ج١ ص ٤٨٤ وما بعدها، وشرح المفصل... ج٢ ص ٧٠.

(٣) انظر: حاشية الصبان ... ج٢ ص ١٩٤.

(٤) انظر: شرح الكافية... للرضي... ج١ ص ٢١٨.

ويُضَعِّفُ قولَهم بوجود التمييز على صيغة التثنية والجمع[1] ، ومنهم من قال: إن مصطلح «مفرد» يقابل «الجملة» و «شبهها»[2] ، وهؤلاء قد يُردُّ عليهم أيضاً بأن التمييز يقع «شبه جملة»؛ ذلك أن النحاة يقرون سلوك اللغة في إيرادها تمييز المفرد مجروراً بمن في إحدى صوره الإعرابية، وليس ذلك (أي مِنْ والتمييز المجرور بها) -في مصطلحاتهم- إلا وجهاً من وجهي شبه الجملة. وهكذا يقف مصطلح «مفرد» مع «المميِّز» قسيماً للجملة، ومع التمييز شريكاً لشبه الجملة، وقسيماً الجملة في رأي، وفي رأي آخر قسيماً للتثنية والجمع .

- الاستثناء بإلاَّ في المنقطع:

إذا استثنينا ما سبق الحديث عنه عند المقارنة بين «غير» و «إلاَّ» من ناحية، وبين «غير» و «بيد» من ناحية أخرى، فإننا نستطيع أن نسجل أن مصطلح «مفرد» يستخدم عند النحاة في مقولة الاستثناء ليعني «ما ليس بجملة»، فما لا يستخدم إلا فعلاً في أسلوب الاستثناء هو «ليس» و «لا يكون» و«عدا» و «خلا» و «حاشا» حين تتعين الفعلية في هذه الثلاثة الأخيرة لتقدم «ما» المصدرية عليها، وكذلك حين تعامل على أنها فعل وإن لم تسبقها «ما» المصدرية، في ذلك كله لا يقع المستثنى «مفرداً»، وإنما يكون «جملة»، أما حين تكون صيغ خلا، وعدا وحاشا مستعملة استعمال الحروف الجارة، فإن المستثنى يكون مفرداً، ويقصد به اصطلاحياً قسيم الجملة ومقابلها[3] .

---

(١) انظر: كشف المشكل في النحو... ج١ ص ٤٨٥، والفوائد الضيائية ... ج١ ص ٤٠٣، وشرح الكافية... ج١ ص ٢١٦، ٢١٧.

(٢) انظر: النحو الوافي... ج٢ هـ ص ٤٠٠.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح... ج١ ص ٣٤٧، ٣٦٢ - ٣٦٥، وحاشية الصبان... ج٢ ص ١٤٢ - ١٤٣، ١٦٢ - ١٦٧، وهمع الهوامع... ج١ ص ٢٣٢ - ٢٣٤، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح على التوضيح... ج١ هـ ص ٨٤ (السطر الرابع من أسفل) و شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ١٢٢، ١٢٣.

يتبقى معنا من أسلوب الاستثناء ما يلي:

– أسلوب أقحم على الاستثناء، وألحق به، وليس منه؛ إذ أنه من الناحية الدلالية نقيض الاستثناء، وقد دفع هذا بعض النحاة إلى إخراجه من أساليب الاستثناء، وما ذلك إلا أسلوب «(و) لا سيما»، وما ألحق بها[1] .

ومهما يكن من أمر صلته الدلالية بمقولة الاستثناء فإن مصطلح «مفرد» المستخدم وصفًا لبعض ما يقع بعد هذه المزعومة أداة للاستثناء، وأعنى بذلك ما بعدها فى حالتى نصبه على التمييز أو جره على الإضافة، يُعدُّ قسيمًا للجملة أيضًا .

– ما يقع بعد «إلا» المستخدمة فى الاستثناء المنقطع مرفوعًا كان أو منصوبًا يستخدم فيه هو الآخر مصطلحا «المفرد» و«الجملة»، ولا يعنينا هنا الدخول فى تفصيلات الأحكام النحوية التى تتلخص فى أن المنقطع المرفوع يُعدّ جملة، ولا يصلح فيه المفرد، أما المنقطع المنصوب ففريق يجعله من قبيل «المفرد»[2] ، ويراه فريق آخر من قبيل «الجملة» لا «المفرد»[3] ، وهذا يعنى فى إيجاز: أن المصطلح «مفرد» قسيم «للجملة»، وليس قسيمًا لها فى أمر واحد بَلْه أن يكون فى آن واحد .

---

(١) انظر: همع الهوامع... ج١ ص ٢٢٤، ٢٢٥، وحاشية الصبان... ج٢ ص ١٦٧، ١٦٨، ومغنى اللبيب... ج١ ص ١٨٦، ١٨٧.

(٢) النحاة يرون أن وقوع المفرد فى الاستثناء المنقطع أكثر من وقوع الجملة (انظر : شرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم ص ١١٤).

(٣) انظر ما يلي: حاشية الصبان ... ج٢ ص ١٤٦ – ١٤٨، شرح التصريح... وحاشية الشيخ ياسين عليه... ج١ ص ٣٥٢ – ٣٥٤، وشرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم ص ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨، والنحو الوافى... ج٢ ص ٣٠٧ – ٣٠٩.

ونخلص من هذا كله إلى أن مصطلح «مفرد» في باب الاستثناء يقع قسيماً للمصدر (في بيد وغير)، وقسيماً للجملة أو ما يشبهها (في إلاَّ مقارنة بغير)، وقسيماً للجملة أو يَرْدفُها فيما بقي من الأدوات .

– مفعول «أفعل» في التعجب[1] :

من الأبواب التي تُدرج في نطاق استخدام مصطلح «مفرد» قسيماً للجملة (سلبًا لا إيجابًا) باب التعجب؛ فالنحاة يطلقون على المنصوب[2] بعد صيغة التعجب «ما أفعل» مصطلح «مفرد»، ويفسرون مقولتهم تلك بأن المفرد يعني غير الجملة، ويلاحظ أن المصدر المؤول يقع في ذلك الموقع، ومن ثم فإنه قسم من المفرد، وليس قسيماً له، كما عومل في أجزاء أخرى من النحو (باب «غير» و «بيْد») .

– باب العطف :

ويتعلق الحديث بأدوات العطف سوى «حتى» التي سبق أن بيّنا أنهم يخصونها بعطف المفرد، ويعنون به: ما ليس بجملة ولا شبه جملة، ولا مصدراً مؤولاً، ولا ضميراً، ولا حرفًا. أما ما بقي من الأدوات العاطفة، فإن «المفرد» (مصطلحًا) يستخدم كي يعني ما ليس بجملة، ينسحب هذا الحكم على ما يلي:

---

(١) انظر: حاشية الصبان... ج٣ ص ١٨، ١٩، وهمع الهوامع... ج٢ ص ٩٠، ٩١، وشرح التصريح... ج٢ ص ٨٧، ٨٨، وكشف المشكل في النحو... ج٢ ص ٥٠٦، والمسائل المشكلة... ص ١٦٧.

(٢) يطلق بعض النحاة مصطلح « مفعول به » على المفرد المنصوب بعد ما أفعل في التعجب، وهذا الإطلاق يحتاج إلى مناقشة، وقد تنبه لعدم الدقة الاصطلاحية في ذلك نحاة آخرون فاستخدموا مصطلح «شبيه بالمفعول»، ويحتاج هذا الأخير نفسه (هنا وفي باب المنصوب بعد الصفة المشبهة) إلى مناقشة وبسط، وسوف نعرض لذلك – إن شاء الله – في بحث مستقل (انظر في ذلك: حاشية الصبان... ج٣ ص ١٨ – ١٩، وكشف المشكل في النحو... ج١ ص ٥٠٦).

– الواو، والفاء، وثم، وأو العاطفات، ومما ينبغي الإشارة إليه هنا: أن هذه الأدوات حين تُتْلَى بمضارع منصوب، فإن مصطلح «مفرد» الواصف ما بعدها يعنى «المصدر المؤول».

– « أم » بقسميها: المنقطعة التى تعنى الابتداء والإضراب لا العطف، وتقع بين جملتين لا مفردين(١) ، والمتصلة بصورتيها: التى تفيد التسوية وتقع بين جملتين خبريتين(٢) ، والتى تفيد التعيين وتقع بين مفردين أو جملتين، أو بين مفرد وجملة(٣) .

والذى يعنينا هنا أن نسجل أن مصطلح «جملة» قد يساوى «المفرد» إعرابًا وموقعًا، وأن هذا «المفرد» هو المصدر المؤول(٤) دون مؤوِّل ملحوظ، يقرر النحاة هذا مع «أم» المفيدة للتسوية. أما أن تندرج بعض صور «أم» فى باب العطف، أو تخرج منه، فله سياق غير هذا –إن شاء الله– .

– «بل» و «لكنْ»، وتشتركان فى أن استخدامهما عاطفتين يتوقف –إلى جانب أمور أخرى– على المصطلح «مفرد» وصفًا لما يقع بعدهما معنيًا به ما ليس بجملة، فإن كان ما بعدهما قسيمَ المفرد (أعنى الجملة)، فإنهما تكونان للاستدراك والابتداء(٥) ، ومن ثم فإن المصطلح «مفرد» يقابل مع هاتين الأداتين

---

(١) انظر: حاشية الصبان... ج٣ ص ١٠٤، ومغنى اللبيب... ج١ ص ٦٥ – ٦٨.

(٢) انظر: حاشية الصبان... ج٣ ص ٩٩، ١٠٠، ومغنى اللبيب... ج١ ص ٦١، ٦٢ (يلاحظ هنا أن النحاة يرون أن الجملتين الخبريتين هنا يجب أن تكونا فى تأويل المفرد، ومن ثم أولهما النحاة بالمصدر دون حرف مصدرى).

(٣) انظر: مغنى اللبيب... ج١ ص ١٠٠ – ١٠٢.

(٤) انظر المرجع السابق ، ج١ ص ٦١.

(٥) انظر: مغنى اللبيب... ج١ ص ١٥١ – ١٥٢، ٣٨٥ – ٣٨٦، وشرح التصريح على التوضيح... ج٢ ص ١٤٦ – ١٤٨، وحاشية الصبان... ج٣ ص ١١٠ – ١١٢، والجنى الدانى فى حروف المعانى... ص ٢٥٣ ، ٥٣٣ – ٥٣٦.

المصطلح «جملة» .

– وأما العطف «بلا»، فإن المفرد –وإن كان قسيم الجملة معها– إلا أن المقصود بالجملة هنا هو: ما ليس له محل من الإعراب، وعليه، فالجمل التى لها محل من الإعراب من قبيل «المفرد» فى باب «لا» العاطفة؛ لتأول تلك الجملة بالمفرد[1] .

– وللنحاة هنا حديث عن شبه الجملة أيضًا؛ ذلك أنهم يرون أن شبه الجملة إن كان متعلقه مفردًا (ويقصدون بهذا المشتق «مستقر») صح وقوعه بعد «لا» العاطفة، أما إن كان متعلقه جملة (استقر) فحكمه من حيث الوقوع بعد «لا» كحكم الجملة التي لا محل لها من الإعراب[2] .

وهكذا نجد أن مصطلح «مفرد» يستخدم مع «لا» العاطفة استخدامًا خاصًا؛ فالمفرد تقابله الجملة التي لا محل لها من الإعراب، وتساويه الجملةُ إن حلّتْ فى موقع معْربٍ ، وشبيهُ الجملة حين يكون تعلُّقه بالمفرد .

– الإضافة:

من نماذج استخدام مصطلح «مفرد» فى باب الإضافة قسيمًا «للجملة» ما يـلى:

– ما يحتل موقع المضاف إليه فى التركيب الإضافى إما أن يكون «مفردًا»، وإما أن يكون «جملة»، والغريب أنهم يرون أن «الجملة» الواقعة فى موقع المضاف إليه فى قوة المـفرد .

---

(١) انظر: حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح... ج٢ هـ ص ١٤٩، وحاشية الصبان... ج٣ ص ١١، والنحو الوافى... ج٣ ص ٦١٨ وهامشها، ص ٦١٦، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٢٧.

(٢) انظر: النحو الوافى... ج٣ هـ ص ٦١٨.

- ما يقع بعد أسماء الزمان المبهمة يطلق عليه مصطلح «مفرد» قسيمًا لمصطلح «جـملة».

- كلمات بعينها، منها: «مذ» و«منذ» اللتان يتعاقب المفرد والجملة على ما يليهما من موقع

({ مـذ / مـنـذ } + مفرد) في مقابل ({ مـذ / مـنـذ } + جملة)

ويتوقف تحقق الظرفية أو عدم تحققها فيهما (أي: مذ ومنذ) على تحقق مقولتي «المفرد» و«الجملة» فيما تلاهما[1]؛ فإن كان التالي لهما جملة (اسمية أو فعلية) أفادتا الظرفية دون غيرها، وإن تُليا بالمفرد؛ فإن الظرفية فيهما تتوقف على إعراب ذلك المفرد عند النحاة؛ فإن أُعربتا (أي: مذ ومنذ) مبتدأين، خلتا من الظرفية، وإن أعربتا خبرًا، دلّتا عليها .

وكلام النحاة في هذا يحتاج إلى مناقشة ونظر، وذلك في أمرين:

مفهوم الإسناد، إذا أعربتا مبتدأين، وتناقض أقوالهم، إذْ قرروا أن دلالتهما على الظرفية إنما تكون إذا أضيفتا إلى جملة، فإن أضيفتا إلى مفرد خلتا من الظرفية، ثم عادوا ليقرروا أن إعرابهما خبرًا مقدمًا لما بعدهما من مبتدأ مفرد يجعل منهما ظرفين، ومهما يكن من أمر، فإن لهذا موضعًا غير هذا نتناوله فيه تفصيلاً -بإذن الله- .

ويتصل بمصطلح «مفرد» في مقابلته لمصطلح «جملة» في باب الإضافة ما يعرض له النحاة عند الحديث على ما يقع مضافًا ومالا يقع من أنواع الكلمة، وعنوا «بالمفرد» الاسم المفرد في مقابلة الفعل والحرف والجملة، إذ لا يقع واحد من هذه الثلاثة الأخيرة في موقع المضاف في تركيب إضافي ، ومصطلح

---

(١) انظر: مغني اللبيب... ج١ ص ٤٤١، ٤٤٢، والجنى الداني... ص ٤٦٥ – ٤٦٧، والنحو الوافي... ج٢ ص ٥٠٢ – ٥٢١.

«مفرد» فى هذا الاستخدام يشمل المثنى، والجمع بأنواعه، والمشتق الذى أدرج فى أبواب أخرى تحت مصطلحات أخرى تقابل المفرد .

ويلاحظ أن مصطلح «مفرد» فى هذا الاستخدام لا يدخل فيه ما يلى:

– الضمائر (لعدم وقوعها مضافة) ، وإن كانت معدودة من المفرد فى بابها وفى غيره .

– بعض المركبات التى صنفت فى بعض الأبواب من المفرد وعُدَّت منه .

– المصدر المؤول الذى اعتُبر فى عدة أبواب من المفرد، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن المصطلحات المقابلة للمفرد لا تشمل المصدر المؤول كذلك؛ إذ ليس المصدر المؤول داخلاً تحت الفعل، ولا مندرجًا تحت الحرف، ولا يُدعى جملة .

٧– « مفرد » فى مقابلة « مضاف » :

من المصطلحات المستخدمة مُقَابِلَةً «للمفرد» المصطلح «مضاف»، ونشير هنا إلى نماذج ثلاثة مما يندرج تحت هذا التقابل، موزعة على أبواب ثلاثة هى:

باب النداء، وباب الشرط، وباب الإضافة .

– باب النداء[١] :

عند حديث النحاة عن نداء الأعداد المركبة، نرى فريقًا منهم يعدُّها من «المفرد»، وهذا يعنى عدم الإعراب[٢] ، وقد يُستثنى منها عند فريق ما ألحق بالمثنى فيعدُّ مضافاً، ويكون له حكم الإعراب، وفريق آخر من النحاة يعامل هذه الأعداد معاملة المضاف لا المفرد، ومن ثم تنادى معربةً لا مبنية، يشمل هذا

(١) انظر: حاشية الصبان... ج٣ ص ١٢٩، وهمع الهوامع... ج١ ص ١٧٢، ١٧٣، والنحو الوافى... ج٤ ص ١٥، ١٦، ٣١.

(٢) أى البناء على فتح الجزأين أو الألف.

عندهم الأعداد من الحادى عشر إلى التاسع عشر دون استثناء .

وهكذا تتدرج الأعداد المركبة تحت طرفي التقابل كليهما، فيصير «المفرد» من قبيل «المضاف»، و «المضاف» من قبيل «المفرد»، ويؤدى هذا إلى أن المعرب والمبنى يختلطان حدوداً، مع أن أساس التفرقة كان الإعراب .

– باب الشرط:

يرى النحاة فيما يرون عن «أى» أنها تستخدم شرطية، واستفهامية، وموصولة، ونعتية، وحالية، ويقابل بعضهم فى حديثه عن أى الشرطية بينها «مفردة»[1]، و«مضافة»، قاصدين بإفرادها قطعها عن الإضافة لفظاً .

– باب الإضافة:

حين يعرض النحاة للظرف «لدن» مع كلمة «غدوة»[2] ، ينصون على أن لكلمة «غدوة» أوجه إعراب مختلفة؛ منها أن ترفع، فيكون التالى للدن جملة، والوجه الثانى أن تُنصب غدوة ، ولذلك عدة تفسيرات:

الأول: أن تُعرب تمييزاً، والثانى: أن تُعرب مُشبهة المفعول به، والتالى للدن فى الحالين، يُصطلح عليه بالمفرد، والثالث: أن تُعرب خبراً للكون المحذوف، وعليه، فالواقع بعد «لدن» جملة .

فى كل الحالات المبسوطة أعلاه يستعمل للظرف «لدن» مصطلح «المفرد»،

---

(١) انظر: شرح المفصل... ج٧ ص ٤٤، ومغنى اللبيب... ج١ ص ١٠٨.

(٢) انظر: حاشية الصبان... ج٢ ص ٢٦٣، ٢٦٤، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح... ج٢ هـ ص ٤٦، ٤٧، وشرح المفصل... ج٤ ص ١٠١، ١٠٢، وشرح الكافية... ج٢ ص ١٢٥، والنحو الوافى... ج٣ ص ١٢٢، ١٢٣ وهامشهما.

ويُقابِل هذا أن ترد الكلمة «غدوة» بعد «لدن» مجرورة، حينئذ، توصف كلمتنا المتحدث عنها (أي: كلمة لدن) بالمصطلح «مضاف».

٨– « مفرد » في مقابلة « مضاف » و« شبيه بالمضاف » :

لعلي لا أجانب الصواب إذا قلت: إن استخدام مصطلح «مفرد» في هذا التقابل واللذين يتلوانه من أكثر استخدامات المصطلح «مفرد» تداخلاً واضطراباً، ويرد هذا التقابل المعنون له في بابين من أبواب النحو هما:

– النداء.

– « لا » النافية للجنس.

ففي باب النداء:

يعتمد تصنيف المنادى إلى معرب ومبني على أساس اصطلاحي، يقرر له البناء حين يتوافر له مصطلح «مفرد» ويشمل ذلك: العلم المفرد وصف أم لم يوصف، وما اصطلح عليه بالنكرة المقصودة[1]، ويقرُّ له الإعراب إذا تحققت له المصطلحات التالية المقابلة لمصطلح «مفرد»، وهي: المضاف، والشبيه بالمضاف،

---

(١) النكرة عند النحاة هي: كل شائع في أفراد جنسه، لايختص به واحد دون غيره، فرجل مثلاً تطلق على كل من يندرج تحت هذا الجنس من المخلوقات، ولايختص به عليٌ دون إبراهيم مثلاً، وعليه، فكلمة رجل نكرة لأنها شائعة وغير معيَّنة لأحد من هذا الجنس، أما المعرفة فهي ما وضع، أو نقل مما وضع له ليدل على معين، فحين تقول: يارجل، فأنت تحدد بالنداء، والقصد، والتوجه، ذاتا بعينها، وحين تقول: الرجل، فأنت تعين من تقصد باستخدامك (أل)، ومن ثم فالنكرة – ضرورة أنها نكرة – لاتدل على معين، وحين تخرج عن هذا المفهوم، لايصح أن يُطلق عليها أنها نكرة، وإنما ينبغي تحقيقاً لمدلولات المصطلحات أن تسمى بمصطلح مدلولها الجديد وهو أنها معرفة، تماماً كما قلنا: إن الرجل معرفة، ولم نقل: إنها نكرة قصدت بأل، فكذلك ينبغي أن نقول في يارجل: إنها معرفة، وهذا ما قاله بعض النحاة حين عدو نظماً أنواع المعرفة سبعة قائلين: إن المعارف سبعة في ذا ذكر * أنا، صالح، ذا، ما، الفتى، ابني، يارجل. (انظر: محاضرات في النحو، للمؤلف، ص ٩، ١٠ سنة ١٩٨٣ – ١٩٨٤، مطبعة المدينة – القاهرة.

وما سمي بالنكرة غير المقصودة[1] .

ويشمل مصطلح «مفرد» ما دل على الواحد، وكذلك ما دل على تثنية أو جمع للتذكير أو التأنيث أو التكسير، يستوى فى ذلك كله ما أفاد تلك المقولات اصطلاحًا وما أفادها استخدامًا[2] ودلالة، لا اصطلاحًا وصناعة .

كذلك يشمل مصطلح «مفرد» –على نحو مختلف فيه– الأعداد المركبة التى تضم بينها العدد «اثنى عشر» المعرب فى باب المثنى إلحاقًا به[3] ، وكذلك فى هذا الباب (النداء) عند كثير من النحاة، كما يشمل مصطلح «مفرد» أيضًا ما أطلقوا عليه مصطلح «نكرة مقصودة» وأخيراً يشمل: العلم المفرد تبعه وصف أم لم يتبعه[4] .

---

(١) إذا كان وصف النكرة بأنها مقصودة أمر يتناقض مع مفهوم النكرة – كما أشرنا، فإن وصف النكرة هنا بأنها غير مقصودة أمر يصفه المناطقة بأنه «تحصيل حاصل»، ذلك أن النكرة أمر مجهول يشيع فى جنسه، ومن ثم فهو لايقصد، أما المقصود – كما يفهم من منطوق اسم المفعول – فمعلوم متعين، ومن ثم فلا يتلاقيان، هذا بالإضافة إلى أن قواعد النحاة المقررة فى أبوابهم ترفض وصف الشئ بنفسه أو بمرادفه، وقد دفع هذا نحوياً كالمازنى إلى القول بإنكار هذا النوع المنادى، فقد نقل عنه أنه أحال وجود المنادى النكرة غير المقصودة، مدعياً أن نداء غير المعين لايمكن (انظر: شرح التصريح... ج٢ ص ١٦٧، وهمع الهوامع... ج١ ص ١٧٣).

(٢) أعنى بذلك ما فقد شروط المثنى الاصطلاحى، وما لم ينطبق عليه تعريف جمع المذكر أو جمع المؤنث الاصطلاحيين، وكذلك ما فقد خصائص جمع التكسير، أى كل ما أفاد الدلالة على مضمون المصطلح دون انطباق تعريف المصطلح عليه.

(٣) يرى بعض النحاة – اعتمادا على بعض الاستخدامات اللهجية – أن المثنى وما ألحق به من المبنيات، للزومها الألف فى جميع المواقع.

(٤) انظر فى تفصيل استخدامات «مفرد» فى باب النداء ما يلى: المقتضب... ج٤ ص ٢٠٢ – ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٢٥ وشرح الكافية... ج١ ص ١٣٢ – ١٣٥، وشرح المفصل... ج١ ص ١٢٧ – ١٢٩، وحاشية الصبان... ج٣ ص ١٣٧ – ١٤١، وكشف المشكل فى النحو... ط١ ص ٥٢٠ – ٥٢٢، وشرح الوافية نظم الكافية... ص ١٩١ – ١٩٢، وشرح التصريح... ج٢ ص ١٦٥ –

وحين نتأمل ما أُدرج في مصطلح «مفرد»، نرى أنهم قد أخرجوا منه في باب النداء ما يدخل فيه باب المعنى مثلاً؛ فالعلم المركب تركيبًا إضافيًا مفرد في باب المعنى، ومضاف هنا وفي باب العلم، كذلك يخرج من باب المفرد هنا ما هو داخل فيه كالنكرة الموصوفة[1] التي لا تختلف دلالة عن النكرة المقصودة، ولا عن العلم المفرد، ومع ذلك ضُمَّ الأخيران تحت مصطلح «مفرد»، وأُدرج الأول تحت مصطلح «الشبيه بالمضاف».

أما مصطلحات «المضاف» و «الشبيه بالمضاف» و «النكرة غير المقصودة»[2] فتشمل كلَّ ما عدا المفرد، ولأنه ليس من هدفنا هنا الدخول في تفصيلات الأحكام النحوية إلا بقدر اتصالها المباشر بمحور الدراسة، فإن جملة ما أريد أن أثبته عن نفسي في هذا هو مايلي:

١- يتساوى العلم المفرد (وصف أم لم يوصف) والنكرة المقصودة في نظر النحاة؛ فكلاهما مبنى لا معرب، ويتشابهان في تعيين المقصود بهما؛ النكرة بالتوجه والقصد والنداء، والعلم بالنداء الذى يؤكد تعريف العلمية أو ينسخها وينشىء تعيين القصد والنداء[3] ، وعلى ا لرغم من هذا التشابه في الإعراب والدلالة فإنا نجد عند النحاة ما يلي:

١٦٨، والفوائد الضيائية... ج١ ص ٣٢٥ – ٥٢٩، وشرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم... ص٢٢١.

(١) يطلق عليها بعض النحاة (المنادى المخصص) (الأشباه... ج٤ ص ١٨) وانظر أيضاً: شرح التصريح... ج٢ ص ١٦٨، والنحو الوافي... ج٤ ص ٢٧ – ٢٩.

(٢) انظر في ذلك المراجع في هامش (٣) الصفحة السابقة .

(٣) انظر: همع الهوامع... ج١ ص ٥٥، وحاشية الصبان... ج١ ص ١٠٦، ١٠٧، ج٣ ص ١٣٨، وشرح التصريح... ج٢ ص ١٦٦.

أن النكرة حين لا تقصد لا تتعين بالنداء، وعلى هذا فقصد المتكلم وقرائن السياق هى التى تُلحِقُ الأسلوب المكون من « يا » متلوة بكلمة «رجل» بالمفرد فيتعين، ويُبنى، ويسمَّى نكرة مقصودة، أو تجعله مقابلاً له فى إعرابه ودلالته، فيُنصب، ولا يدل على معين و يسمى نكرة غير مقصودة، ويقود هذا إلى تساؤل مؤداه: إذا كانت النكرة غير المقصودة تستحق النصب، والنكرة المقصودة تستحق البناء، فلم نصب أمثال: « يا عظيماً يرجَّى لكل عظيم»، والمنادى فيه متعين ، لا يتعدد، ولا يتصور فيه التعدد، وإن كان من الناحية الاصطلاحية نكرة؟ ويجيب النحاة عن هذا قائلين: إن هذا المنادى نكرة موصوفة حُمِلتْ فى إعرابها على الشبيه بالمضاف، لما بينهما من مشابهة؛ إذ علاقة الصفة (يرجى لكل عظيم) بالموصوف المنادى النكرة، تشبه علاقة الوصف المنادى العامل فيما بعده (يقصدون: الشبيه بالمضاف)، وهو قياس -إلى جانب غرابته- لا ينهض سببًا فى منع الإعراب لما حقه البناء عندهم، وقد كان الأَوْلى -لو أن الأحكام تجرى على المشابهة التى سنُّوها- أن تأخذ النكرة الموصوفة حكم النكرة المقصودة؛ لتعين مدلول كليهما، أحدهما: بالوصف والنداء، وثانيهما: بالقصد والتوجه، ولكنهم لا يذهبون إلى ذلك، كما أنهم لا يعاملون العلم المفرد الموصوف معاملة النكرة الموصوفة؛ إذ يبْنون الأول، ويعربون الثانى، وهكذا يصبح الأساس الذى أقيمت من أجله هذه الكوكبة من المصطلحات فى باب النداء (وأعنى بهذا الأساس: الإعراب والبناء) غير ملحوظ فى الظاهرة، بل يلحظ نقيضه .

يضاف إلى هذا حديثهم عن تركيب مثل: «يا محمد بن على» حيث يرد العلم المفرد المستحق للبناء على الضم محركًا بفتحة ينظر إليها على أنها فتحة بناء لا إعراب؛ لتركيب «محمد» مع «ابن» تركب العدد الذى عرفنا من قبل أنهم لم

ينتهوا إلى قول واحد فيه من حيث الإعراب والبناء، هذا فضلاً عن غرابة هذا التركيب (أي تركيب «محمد بن») في العربية وفي باب الأعلام[1] . ولا يفوتني أن أذكر أن هذا العلم المفرد المندرج تحت مصطلح «مفرد» المستحق للبناء على ما يرفع به، قد يبقى في باب المفرد ويلحقه الإعراب دون أن ينعم بأحد مصطلحيْ «مضاف» أو «شبيه بالمضاف» عنوانًا عليه، كعديّ في شاهدهم

(ضربت صدرها إليّ وقالت * يا عديًّا، لقد وقتك الأواقي)

بل قد يرد مضمومًا منونًا، ويظلون يطلقون عليه مصطلح «مفرد» الذي يقتضي الضم وفقد التنوين، ولا يقلل من هذا أنهم قصروه على الشعر[2]، فذلك ينسحب على أبواب النحو جميعها. وينتهي بنا هذا كله إلى أن «الإعراب» الذي أسس عليه الاصطلاح في باب النداء قد أُنْدر في التطبيق، ولم يطرد الأساس الإعرابي فيما اندرج تحت المصطلح من حالات، فصار المعرب مندرجًا في المبني، والنكرة إن قُصدت تأخذ حكم العلم وتبنى، أما إنْ وُصفت، وأدت مدلول العلم فلا تأخذ حكمه، ولا تندرج في المفرد، بل تُلحَق بشبيه المضاف وتعرب، ولا ينطبق ذلك على العلم المفرد الموصوف .

٢- أن النحاة شملوا بمصطلح «المضاف» ما عدّه بعضهم من المفرد، مما ترتب عليه الحكم على الظاهرة الواحدة بالشيء ونقيضه (أعني الإعراب والبناء) كما اتضح لنا في الأعداد المركبة (من ١١ - ١٩) التي عوملت مرة على

---

(١) انظر ما يلي حاشية الصبان ج٣ ص ١٤١ - ١٤٤، وشرح الكافية ج١ ص ١٤١، وشرح ابن عقيل ج٢ ص ٢٦١، ٢٧٠ - ٢٧٣، وشرح التصريح على التوضيح ، ج٢ ص ١٦٨ - ١٧١.

(٢) انظر حاشية الصبان ج٣ ص ١٤٤، ١٤٥، وشرح الكافية ج١ ص ١٢٣، وشرح ابن عقيل ج٢ ص ٢٦٢، ٢٦٣، وشرح التصريح على التوضيح ج٢ ص ١٧١، ١٧٢.

أنها من «المضاف» فأعربت ، وأخرى على أنها من «المفرد» فاستحقت البناء على الألف مع العدد(١٢)، وعلى فتح الجزأين مع الباقي .

٣- أن بعض ما يندرج تحت الشبيه بالمضاف عند قوم يُدخله آخرون تحت المفرد، ومن ذلك:

- الموصول المجرد من «أل» المشتهر بصلته في باب الندبة(١) .

-الأعداد المعطوفة، إذا سمي بها تُلحق بالمفرد دلالة، لكنها لا تدخل فيه اصطلاحًا(٢) عند النحاة، وإنما تندرج تحت مصطلح «الشبيه بالمضاف» .

- ما سمي «بالنكرة غير المقصودة» واعتبر قسيمًا للمضاف والشبيه به، عدُّوه حين يتلى بصفة (يستوى فى هذا أن يُتلى بها قبل النداء، أو بعده، عند بعضهم) من الشبيه بالمضاف(٣) .

«لا» النافية للجنس، أو «لا» التبرئة، أو «لا» التى لاستغراق الجنس:

خلط النحاة فى تصنيفهم لما يقع بعد «لا» النافية للجنس من أسماء بين المعنى الذى تقتضيه «لا» من النفى المستغرق لأفراد اسمها المبرِّئ لهذه الأفراد جميعها من الاتصاف بالخبر، وبين عملها عمل «إنَّ» الناصبة الاسم الرافعة الخبر، وقد أدى هذا الخلط بين التصنيف على أساس المعنى وبينه على أساس

---

(١) انظر: حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح... ج٢ هـ ص ١٨٢.

(٢) انظر: شرح التصريح... ج٢ ص ١٦٧، ١٦٨، وحاشية الشيخ ياسين على شرحى التصريح... ج٢ هـ ص ١٦٧، ١٦٨.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح... ج٢ ص ١٦٧، ١٦٨، والفوائد الضيائية... ج١ ص ٣٢٩، وشرح الوافية نظم الكافية... ص ١٩٢، وشرحى ألفية ابن مالك لابن الناظم... ص ٢٢١، وخزانة الأدب... ج٢ ص ١٧٤ - ١٧٥، ١٨٣ - ١٨٤، ١٩٠، ١٩٢.

العمل (الإعراب والبناء) إلى اضطراب المصطلح «مفرد» فى هذا الباب اضطرابًا بيِّنًا اختلت به القاعدة، واختلطت به الأداة التى تعمل عمل إنَّ («لا» النافية للجنس) بالتى تعمل عمل ليس («لا» النافية للوحدة). وتفصيل ذلك يوضحه ما يلى:

يصنف ا لنحاة الاسم الواقع بعد «لا» النافية للجنس إلى ما يندرج تحت مصطلحات ثلاثة هى: مصطلح «مفرد» الذى يقابل اصطلاحيًا وإعرابيًا مصطلحين آخرين هما: «مضاف» و «شبيه بالمضاف». ويعين النحاة ما يندرج تحت كل مصطلح من هذه الثلاثة، فيقررون أن المفرد يراد به ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، وأنه يشمل ما دل على الواحد، وما دل على الاثنين، وما دل على الجمع بصوره النحوية والدلالية المختلفة، وفى ضوء هذا التحديد للمصطلح «مفرد» فإنا نتوقع منهم أن كلمات مثل: كاتب، وكاتبين، وكاتبِين، وكاتبات، وكُتَّاب فيما يلى من أمثلة:

١- لا كاتب هنا
٢ - لا كاتبيْن هنا
٣ - لا كاتبين هنا،
٤ - لا كاتبات هنا،
٥ - لا كُتَّاب هنا،

تُعدّ أسماء مفردة للا النافية للجنس مبنية على ما تنصب به من فتحة فى الأول والأخير، وياء فى الثانى والثالي، وكسرة فى الرابع، فى محل نصب، وكذلك فعلوا؛ لأن تصنيفهم اعتمد فى توزيعه مقولتى الإعراب والبناء على ما تقتضيه المصطلحات المعطاة لأنواع اسم«لا»النافية للجنس، إذ قد خصوا البناء بما يندرج تحت المفرد، وجعلوا الإعراب لما يندرج تحت مصطلحى «المضاف» و«الشبية بالمضاف»، لكنهم حين نظروا إلى ما تقتضيه دلالة «لا» النافية للجنس

من استغراق نفى الجنس، وتبرئة أفراده من الاتصاف بالخبر فرداً فرداً، جعلوا هذا الفارق الدلالى ممايزاً بينها وبين «لا» النافية للوحدة، فمع «لا» النافية للجنس لا يصح أن تقول: .

لا رجلَ هنا بل رجلَيْن أو بل رجال

لأنك نفيت الخبر عن الجنس أولاً، فلا يصح لك أن تثبته لعدد منه بعد ذلك، لكنك تستطيع أن تقول:

لا رجلَ هنا بل امرأة، أو بل امرأتان...؛

وإنما صح لك هذا لأنك تتحدث عن جنس غير الذى استغرقت نفيه «بلا» أولاً. ومع «لا» لنفى الوحدة تستطيع أن تقول الأمرين معاً:

- لا رجلٌ هنا بل رجلان أو بل رجال .

- لا رجلٌ هنا بل امرأة أو بل امرأتان...

(برفع الاسم الواقع بعد «لا» لعملها عمل ليس) .

وقد دفعتهم ملاحظة معنى استغراق الجنس مع «لا» النافية للجنس إلى تضييق مفهوم مصطلح «مفرد» وجعله مقصوراً على ما دل على الوحدة دون التثنية والجمع، وعليه فإن دلالة «لا» النافية للجنس حين يكون ما بعدها مثنى أو جمعاً هى الدلالة نفسها التى تفيدها «لا» العاملة عمل ليس، وبعبارة أخرى: تستوى «لا» النافية للجنس مع «لا» النافية للوحدة دلالةً حين يكون الاسم الواقع بعدهما غير دال على الوحدة، وهذا فى نفسه لا يحتاج إلى تعليق يوضح ما فيه من تضارب وتداخل، لكن الذى قد يحتاج إلى بيان هو أن مصطلح «مفرد» فى باب «لا» النافية للجنس من حيث الإعراب والبناء يضم المثنى والجمع ، فنقول

تبعًا لذلك:

(لا رجلين...، لا مسلمين...، لا رجال...، لا طالبات...) ببناء هذا كله؛ لأنه ليس مندرجًا تحت مصطلحي «مضاف» أو «شبيه بالمضاف» اللذين يعرب ما تحتهما في هذا الباب. وفي الوقت نفسه يخرج هذا كله من تحت مصطلح «مفرد» في باب «لا» النافية للجنس دلالة ، ولا يدخل أيضًا تحت المصطلحين الآخرين (مضاف وشبيه بالمضاف) من باب أولى. وهكذا يكون المثنى والجمع مندرجين تحت المصطلح «مفرد» وخارجين عنه في وقت واحد معًا، وفي باب واحد، بل وفي ظاهرة واحدة، ويترتب على هذا أيضًا أن ما قصد به الدلالة على نفي الجنس، وخُصَّ بالبناء في مقابل الإعراب (اسم «لا» النافية للجنس حين يدل على عدد المثنى وعلى عدد الجمع) لا يدل على نفي الجنس، وإنما يعبِّر عن قضية عُبِّر عنها بأداة أخرى، تعمل عندهم عملاً نحويًا آخر، هي «لا» النافية للوحدة العاملة عمل ليس. وعليه، فإن ما صنف اصطلاحيًا على أساس الإعراب والبناء في باب «لا» النافية للجنس، استُبعد منه ما لا يحقق مدلول الباب ومعناه[1] .

وقد عالج النحاة على هذا الوجه المضطرب عدة أبواب تمت تسميتها على أساس المعنى الدلالي الذي اختير عنوانًا لكل منها، ثم صنف بعض منها على أساس الإعراب كما هو الحال هنا في «لا» النافية للجنس، وبعض آخر على أساس المعنى كما في باب الاستثناء والتمييز، وقسم ثالث صنف على أساس

(١) انظر: حاشية الصبان... ج٢ ص ٢، وهمع الهوامع... ج١ ص ١٤٥، ١٤٦، ومغني اللبيب... ج١ ص ٣١٢ – ٣١٨، والجنى الداني في حروف المعاني... ص ٣٠٠ – ٣٠١، وكشف المشكل في النحو... ج١ ص ٣٦٧ – ٣٧١، والفوائد الضيائية... ج١ ص ٤٣٧ – ٤٥٠، وشرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم... ص ٧٠، ٧١، وشرح ابن عقيل... ج١ ص ٣٩٣ – ٣٩٦، والنحو الوافي... ج١ هـ ص ٦٢٤، ص ٦٢٢ – ٦٣٢.

الشكل كما فى المفعول لأجله، ومع أنهم حددوا لكل باب من هذه الأبواب مجاله الدلالى كما يفهم من عنوانه وأسس تصنيف الظواهر فيه، لم يلتزموا مجال الدلالة من ناحية كما فى باب الاستثناء؛ حيث درسوا ما لا يدل على استثناء، وما يدل على نقيضه، فمن الأول ما أسموه «الاستثناء المفرغ»، ومن الثانى أسلوب «لا سيما وأخواتها»، كما أنهم -من ناحية أخرى- حَرَموا بعض ما يندرج فى هذه الأبواب دلاليًا من إطلاق مصطلح الباب عليه، ليس لأن مدلول الباب لا يتحقق فيه، بل لأن مقولة الإعراب المفترضة فيه نتيجة وضعه فى التصنيف النحوى مع المنصوبات لا تتحقق فيه، وإن كان الاستعمال اللغوى قد ورد به غير منصوب، بله أن يكون وروده غير منصوب هو الأرجح قاعدة، واستعمالاً، كما فى باب المفعول معه؛ حيث قرروا أن مصطلح «المفعول لأجله» لا يطلق إلا على ما نصب منه، وكما فعلوا فى التمييز المجرور الذى قيدوا استخدام مصطلح تمييز معه بقيد «مجرور»، والغريب أنهم لم يستخدموا أيًا من مقولتى المعنى أو الإعراب المُفْتَرَضِ للأبواب فى أبواب مثل الاستثناء، والاشتغال[1] ؛ حيث نرى ظواهر فى هذين البابين لا تنتمى دلاليًا ولا اصطلاحيًا إلى هذين البابين، ولا إلى ما افتُرِض فيهما من إعراب[2] .

٩- «مفرد» مُساوٍ الشبيه بالمضاف:

يندرج عند النحاة تحت هذا ما يلى:

- النكرة الموصوفة .

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح... ج١ ص ٣٠٢، وشرح ابن عقيل... ج١ هـ ص ٥٢٣، ٥٢٤.

(٢) سنتناول هذا كله بالتفصيل - إن شاء الله - فى بحثى: «التصنيف النحوى» ، و «القاعدة النحوية».

- الموصول المندوب المجرد من «أل» المشتهر بصلته .

- النكرة الموصوفة:

تحدثنا في الصفحات السابقة عن المفرد الذي يُعدُّ قسيمًا للمضاف، والشبيه به، وعرفنا أن مما ألحق بالشبيه بالمضاف وعُدَّ منه ما تعارف عليه النحاة بمصطلح «النكرة الموصوفة»، وأشرنا إلى أن النحاة اعتمدوا في إلحاق النكرة الموصوفة بالشبيه بالمضاف في باب النداء على قياس العلاقة بين الصفة والموصوف على العلاقة بين الوصف العامل ومعموله دلالةً، وأدّاهم هذا القياس إلى تبرير إعراب النكرة الموصوفة إعراب الشبيه بالمضاف، وبعبارة أخرى: اعتمدوا على الشبه الجزئي لإقامة شبه نحوي تركيبي. ولقد عرضنا هناك إلى أن القياس غريب ، ولا يؤدي إلى ما أدى إليه؛ ذلك أن الشبه بين النكرة الموصوفة والشبيه بالمضاف شبه جزئي، فالعلاقة الدلالية بين الصفة والموصوف (في النكرة الموصوفة) مباينة لتلك التي بين الوصف ومعموله، وإن كان الجزء الثاني من كليهما يتمم معنى الجزء الأول، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن ما اشترطه النحاة في الشبيه بالمضاف من ضرورة أن يعمل الوصف نحويًا فيما يتمم معناه، غير متحقق في النكرة الموصوفة: إذ الموصوف -في مقاييسهم- لا يعمل في الصفة، وإن أكملته دلاليًا. هذا بالإضافة إلى أنه لا يصح الاعتماد على المشابهة الجزئية لإعطاء أحد المتشابهين حكم الآخر نحويًا؛ لأن أوجه المشابهة والتناظر تقابلها أوجه عدّة من المخالفة والتباين على المستويين الدلالي والنحوي، فلمَ يُعْتَدُّ بواحدة على حساب الأخرى، بله أن يُحكَم وجْهَا شبه (كما قرروا في قواعد التوجيه عندهم)[1] في عديد من أوجه الخلاف التي تُصادر مصادرة بيِّنة من أجل تبرير

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر في النحو... ج١ ص ٢٥٧ - ٢٦٢.

الإعراب أوالبناء .

وينتهي بنا هذا إلى ما أريد أن أسجله هنا عن علاقة المصاهرة المنعقدة بين النكرة الموصوفة والشبيه بالمضاف، وأنه إن كان ولا بد من صلة بين النكرة الموصوفة وأحد أفراد عائلة النداء فلتكن بينها وبين العلم، أو النكرة المقصودة؛ لأن الثلاثة تشترك في مجال دلالي واحد هو : التعيين بينها وبين الأول في غير مجال النداء، وهو النكرة المنقولة من حقلها إلى التعيّن بالوصف، والقصد بالنداء في النكرة المقصودة. وما صنف النحاة النكرة الموصوفة مع الشبيه بالمضاف إلا لورودها معربة منصوبة في ظل قواعد تفرض بناءها على ما ترفع به لأنها لا تنتمي إلى المضاف، ولا يصح أن تنتمي إلى الشبيه بالمضاف؛ لأن لكليهما مواصفات نحوية ودلالية لا تتوفر في النكرة الموصوفة[1] ، ولهذا البُعد بين مدلول هذه المصطلحات الثلاثة: مضاف، وشبيه بالمضاف، ونكرة (قُصدتْ أم لم تُقصد) رأى بعض النحاة أن النكرة الموصوفة ليست من الشبيه بالمضاف، وإن حسَّن نصبها[2] .

- الموصول المجرد من «أل» المشتهر بصلته في الندبة:

يعرض النحاة لأسلوب مثل: «وامن حفر بئر زمزماه»، وتختلف كلمتهم على تصنيفه، والاصطلاح عليه، فمنهم من يعده من قبيل الشبيه بالمضاف؛ لأن من شروط المندوب أن يكون علماً، ويدخل في نطاق هذا العلم، الموصول المجرد من «أل» الذي تفردت صلته به دلالةً، واشتهر هو بها دون سواها حتى رفعته إلى درجة العلمية، وبررتْ صحة ندبه، ويعتمد بعض النحاة على هذا التشابه الدلالي

---

(١) انظر: شرح المفصل... ج١ ص ١٢٧، ١٢٨.

(٢) انظر: حاشية الصبان... ج٣ ص ١٣٨، ١٣٩، وشرح التصريح على التوضيح... ج٢ ص ١٦٧، ١٦٨، وهمع الهوامع... ج١ ص ١٧٣، والنحو الوافي... ج٤ ص ٢٨.

بين هذا النوع من الموصول وبين الشبيه بالمضاف، فيجعلون هذا الموصول المفرد من قبيل الشبيه بالمضاف[1] ، ولا يخفى ما فى هذا من إهدار لقيمة المصطلحات، وتوسيع مجال التداخل بينها، فالشبيه بالمضاف من أركان تحققه -كما أشرنا- العمل النحوى فى مكمله، والموصول لا يعمل فى صلته، هذه واحدة، والثانية: أن الموصول لا يتأتى استعماله نحويًا أو دلاليًا دون صلة (اشتهر بها الموصول أم لم يشتهر) أيا كان موقعه فى الجملة، أو مكانه منها، وليس الأمر مع الوصف ومعموله (الشبيه بالمضاف) على هذا النحو؛ إذ قد يستخدم دون ذكر متعلقه، اعتمادًا على سياق ، أو قرينة، أو أدلة حال، ولعل هذا الإدراك لأوجه المخالفة بين المندوب المقيَّد بما ذكر، والشبيه بالمضاف هى التى جعلت بعض النحاة يقرر أن هذا المندوب من قبيل المفرد[2] ، لأنه (إذا صح لى أن استخدم هنا مصطلح النحاة فى باب الإضافة) ليس على نية الانفصال، ولا يتأتى ذلك فيه .

وهكذا نرى أن الذى يندرج عند قوم فى مصطلح «مفرد»، يندرج عند آخرين فى مصطلح غيره هو «الشبيه بالمضاف»، وهذا يعنى -خضوعًا لمتطلبات المصطلحات المقررة لديهم- أن المبنى يأخذ حكم المعرب (أى: المفرد يأخذ حكم الشبيه بالمضاف)، وأن ما لا يعمل يأخذ حكم العامل (أى: أن الموصول يأخذ حكم الوصف العامل)، وأن المفرد الذى يقابل الشبيه بالمضاف قد يكون من قبيله ومساويًا له .

---

(١) انظر: حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح... ج٢ هـ ص ١٨٢ .

(٢) انظر: حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح... ج٢ هـ ص ١٨٢ ، وهمع الهوامع... ج١ ص ١٧٩ ، وحاشية الصبان... ج٣ ص ١٦٨ ، ١٦٩ ، وشرح المفصل... ج٢ ص ١٤ ، والنحو الوافى... ج٤ ص ٩٠ .

١٠- «مفرد» فى مقابلة «مثنى» و «جمع» و «مضاف» و «شبيه بالمضاف» :

عود إلى ما سبق الحديث عنه فى «لا» النافية للجنس، وتذكرة بما قلناه هناك من أن تصنيف اسمها قد أقيم على أساس نحوى (ما يعرب وما يبنى) إلى مفرد، ومضاف، وشبيه بالمضاف، فالأول يبنى، والأخيران من المعربات، وأن المفرد يندرج تحته المثنى والجمع بصوره المتباينة إعرابًا ودلالة، وأن النحاة -التزامًا بدلالة الباب وهى تبرئ أفراد اسم «لا» من الاتصاف بالخبر -استبعدوا من المفرد، ومن الباب، تبعًا لذلك ما لا يدل على الوحدة، وعليه؛ فإن مصطلح «مفرد» أضحى يعنى فى باب «لا» النافية للجنس «ما دل على الوحدة» حتى يتحقق فيه مدلول الباب حين تسبقه «لا» النافية للجنس فتستغرق أفـراده.

وهكذا يخرج من مصطلح «مفرد» ما دل على مثنى أو جمع، ويصبح التقابل فى باب «لا» النافية للجنس على النحو التالى:

«المفرد» يقابل «المثنى» و «الجمع» و «المضاف» و «الشبيه بالمضاف»، ولو أننا ضممنا ما قيل هناك، إلى ما ذكر هنا لرأينا تداخل المصطلح «مفرد» مع هذه الكوكبة من المصطلحات تداخلاً ينتهى بنا إلى إهدار ما بدا مستقرًا من القواعد، ويذهب بما تراءى متماسكًا من مصطلحات .

١١- «مفرد» و «جمع» فى مقابلة «مثنى» :

من الأبواب النحوية التى تثير عناوينها التساؤل ما أطلق عليه النحاة -عند حديثهم عن أنواع المعرفة- مصطلح «المبهمات» أو «الاسم المبهم»[1] ، ويشمل

---

(١) انظر ما يلى... المقتضب... ج٣ ص١٨٦ ، ١٩٧، ج٤ ص٢٧٧، ٢٨٢، وشرح الكافية... ج٢ ص١٣٠، وشرح المفصل... ج٣ ص١٢٦ ، ١٣٩، والمسائل المشكلة... ص٢٤٩، ٢٥٠، وكشف

ذلك عندهم بابين من أبواب المعرفة هما:

أ- الأسماء الموصولة أو «المبهمة» أو «الناقصة» .

ب- أسماء الإشارة أو «الأسماء المبهمة» .

ويقصد النحاة بالإبهام فى هذين البابين أن مدلول ما يندرج تحتهما من كلمات عام يطلق على الجماد والحيوان والنبات ، كما أن هذا المدلول لا يفيد تعيينًا ولا تخصيصًا، هذا بالإضافة إلى أن المراد من أفراد هذين البابين لا يتضح ولا يزول غموضه -أو تنكيره إن شئت- إلا بواسطة خارجة عنهما تتمثل فى الصلة مع الأول، والإشارة الحسية فى الثانى، وما يعنينا هنا عدة أمور:

١- أن «المفرد» فى هذين البابين -ويشاركه «الجمع» فى ذلك- يقابل المثنى فيما يتعلق بمقولتى الإعراب والبناء، فالمثنى فى هذين البابين من المعربات عند أولئك النحاة الذين لا يعيرون اهتمامًا لبعض نطوق العرب التى تُلزمه صورة واحدة فى المواقع الإعرابية جميعها، فى مقابل ما دل على المفرد، وما دل على الجمع من ألفاظ هذين البابين، ولقد دفع هذا التقابل بعض النحاة لتبرير ما أشرنا إليه من نطق لهجى يُلزم بعض ألفاظ هذا الباب «الألف» فى جميع المواقع فقال ببنائها فى حالة التثنية حملاً على استعمالها مبنية فى حالتى الإفراد والجمع[1] .

٢- أن إطلاق مصطلح «مبهم» على ما يندرج تحت مصطلح «معرفة» أمر

المشكل فى النحو... ج١ ص١٨٩ - ١٩٦، ج٢ ص١٧١، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٠، «مفاتيح العلوم» أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمى: ص٣١، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٩٨٠م، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، ص٥٨ ، ٧٥ ، ١٨١ ، انتشارات ناصر خسرو - طهران - إيران.

(١) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو... ج٣ ص٢١٤ .

واضح التناقض دلالياً واصطلاحياً؛ إذ الأول شائع مطلق لا يُقيِّد ولا يعيِّن، أما الثاني فقد أريد به -عندهم- ما دل على معين محدد .

٣- أن مصطلح «مبهم» -كما حددوه- كان ينبغي أن يندرج فيه ما يلي:

- علم الجنس (وهو من المعارف عندهم) .

- ضمائر الغيبة التي تصلح عائداً على ما تحتمله «مَنْ» الموصولة، أو اسم الإشارة «ذا» من عموم وإطلاق .

٤- أن ما قرروه من إبهام الموصول والإشارة يتنافى مع ما قرروه من تقسيمات فيهما، فهم الذين وقَّفونا على أن «الذي» تختلف عن «التي»، وأن مثنى الأول وجمعه يختلفان عن مثنى الثاني وجمعه، فلا اختلاط ولا شيوع في مقولتي الجنس (التذكير والتأنيث) أو العدد (الإفراد والتثنية والجمع)، بل إن بعضهم يتناول التفرقة بين العاقل وغيره في استخدام بعض ما يندرج تحت هذا الباب، والأمر نفسه ينطبق على أسماء الإشارة؛ فمقولات الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وزِّعت على قائمة الألفاظ المحدودة التي يشملها هذا الباب، ومن ثم فإن إطلاق مصطلح «مبهم» على المقولات المرادة بأفراد هذين البابين -إلى جانب منافاته لمقولة التعريف- أمر يجانبه الصواب الدلالي والاصطلاحي معاً .

٥- أنه ربما كان تفسير النحاة لاستخدام اسم الموصول «الذي» - وهو عندهم للمفرد المذكر- للدلالة على الجمع[1] صدى لهذا المصطلح «مبهم» الذي جعلوه عنواناً على أسماء الموصول، متناسين تحديدهم لوظيفة كل فرد من

---

(١)انظر: خزانة الأدب... ج٢ ص٥٠٧، ج٣ ص٤٣٢، ج٥ ص٥٠٥، وأسرار العربية... أحمد تيمور باشا، ص١٤٣، ط١ سنة ١٩٥٤، لجنة نشر المؤلفات التيمورية - القاهرة، والمسائل المشكلة... ص٢٤٩، ٢٥١، ولسان العرب... مادة (لذا)، ومادة (فلج) .

أفراد ذلك الباب نحواً، ودلالة، ولعله يفسر لنا أيضاً ما يذهب إليه بعض النحاة من استخدامات ضمير جماعة الفاعلين المتصل (واو الجماعة) للدلالة على المفرد المذكر[1] على النحو الذى ورد فى بعض تخريجات أمثال الآية الكريمة ﴿ ...رب ارجعون﴾[2] ، وما يهمنا رصده اصطلاحياً هنا أن ما وضع لمصطلح «جمع»، وأقصد بذلك «واو الجماعة» ساوى المفرد، فأضحى مصطلح «مفرد» مساوياً لمصطلح «جمع» ، وأن «الذى» (وهى للمفرد) عُبِّر بها عن مقولة «الذين» (وهى للجمع)، ومثل هذا الاستخدام الاصطلاحى يؤدى إلى تداخل الأبواب، واختلاط المقولات المتنوعة للعدد (المفرد والمثنى والجمع)، والحالة (الإعراب والبناء)، والجنس (التذكير والتأنيث) .

١٢- «مفرد» فى مقابلة «مصدر مؤول» :

يستخدم النحاة مصطلح «مصدر مؤول» وهم يعنون واحداً مما يلى:

أ- المصدر المنسبك من أحد الأحرف المصدرية (أن ، لو ، كى ، ما)[3] والفعل، أو من «أنَّ» والجملة الاســمية الواقعة بعدها[4] .

ب- المصدر «المتوهم»[5] ، أو «المتخيل»، أو المنتزع من الفعل لضرورات تقتضيها متطلبات القواعد المقررة لديهم، كأن يكون المعطوف مصدراً مؤولاً، أو أن يرد المضارع منصوباً فى أول الكلام دون ناصب وبعده اسم يعرب مبتدأ، أو

---

(١) انظر: فتح القدير ... ج٣ ص ٤٩٨ .

(٢) المؤمنون... ٩٩ .

(٣) يضاف إلى هذا «إذن» عند بعض النحاة، و«الذى» عند آخرين (انظر: حاشية الصبان... ج١ ص١٧٥، ١٧٦، وشرح التصريح... ج١ ص١٣٠، ١٣١ .

(٤) انظر: حاشية الصبان .. ج١ ص١٧٥ ، ١٧٦، وهمع الهوامع...ج١ ص٨١، ٨٢، وشرح التصريح... ج١ ص١٣٠، ١٣١ .

(٥) انظر: شرح الكافية... ج٢ ص ٢٤٦ - ٢٤٩، وحاشية الصبان... ج٣ ص٢٩٦ ، ٣٠٢ - ٣٠٨، والأشباه والنظائر فى النحو... ج١ ص٢٥٢ ، ج٢ ص٢٠٨ ، وشـرح ابن عقيل... ج٢ ص ٢٤٦ - ٢٥٥ ، ٢٦٢ .

أن تقع الجملة الفعلية بعدما يقتضي النحو وقوع المفرد بعده من مثل: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم...﴾، فالمصدر المؤول -منسبكًا من الحرف المصدري (المذكور أو المتوهم) مع ما بعده من فعل أو جملة اسمية- يقع موقع المفرد، ويعرب إعرابه، فيقع فاعلاً، ومبتدأ، ونائب فاعل، ويتعين في أخبار بعض الصيغ الفعلية، ويترجح في بعض آخر (أفعال المقاربة)، واعتماداً على ما يقرره النحاة في تلك الأبواب (المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل والخبر) من أن الأصل فيها هو الإفراد، وأن ما بدا غير مفرد -إذا وقع فيها- عُدَّ منه، وعومل معاملته من الناحية الإعرابية .

أقول: اعتماداً على هذا المقرر لديهم فإن المصدر المؤول مساو للمفرد ويعرب إعرابه، لكن النحاة -في باب الاستثناء وفي باب الإعراب (اللفظي والمحلي) يقررون ما يفيد غير هذا- كما سبق أن عرضناه عند المقارنة بين «غير» و«بيد» في الاستثناء؛ إذ يقررون أن «غير» لا يليها المصدر؛ لأنه لا يليها إلا المفرد، وأن «بيد» تخالفها في ذلك؛ إذ لا يرد بعدها المفرد، بل المصدر المؤول، ووضع النحاة التقابل على هذا النحو يجعل من المفرد مصطلحًا مغايراً للمصدر المؤول، ومن المصدر المؤول قسيماً للمفرد، وسوف نرى في السطور التالية أن النحاة اختلفت آراؤهم، وتباينت مواقفهم في الحكم على المصدر المؤول من حيث نوع إعرابه: أاللفظي ذلك الإعراب أم محلي؟ ويبدو لي أن تباين مواقفهم تعتمد على اعتباره مفرداً أو قسيماً، فمن عدّه في دائرة المفرد جعل الإعراب الظاهر أو المقدر من نصيبه، وأشرك معه ما يعرف «بالمشتق»، في مقابل الإعراب المحلي الذي قرروه للجمل، والمبنيات من المفردات .

أما الذين عدُّوا المصدر المؤول قسيماً للمفرد فقد جعلوا إعرابه من قبيل الإعراب المحلي كالجمل والمبنيات[1] .

---

(١) يرى بعض النحاة أن الإعراب المحلي يكون للجمل والمبنيات والمصدر المؤول والمجرور بحرف

وهكذا نرى أن مصطلح «مفرد» -عند بعض النحاة- يقابل مصطلحي : «جملة» و «مبني» ، ويشمل في الوقت نفسه «المشتق» و «المصدر المؤول»، وغنيٌّ عن التذكرة أن المشتق عُدَّ عندهم من قبيل «المفرد» حينًا، ومن قبيل «شبه الجملة» حيناً آخر، ومن قبيل «الجملة» مرة ثالثة. لكن الذي قد يحتاج إلى تذكرة هو أن النحاة في تحديدهم مصطلحات الإعراب والبناء قرروا أن الإعراب هو : تغير آخر الكلمة المفردة المعربة...، وأن البناء هو: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة...، وأن الإعراب المحلي إنما يكون حيث يحل محلَّ المفرد ما لا يمكن أن يظهر الإعراب على آخره أو يقدر، ولست أدري كيف يتحقق هذا في المصدر المؤول الذي هو كلمة مفردة معربة مأخوذة من الفعل أو من خبر الاسم الواقع بعد الحرف المصدري، وأن الإعراب يظهر على تلك الكلمة حين نقدرها في موقع المصدر المؤول .

والقول بأن إعراب المصدر المؤول إعراب محلي يقضي بأن مكونات المصدر المؤول «جملة»، أو أنه مفرد «مبني»، ولا أظن أن أحداً من النحاة قد ادعى الأولى للمصدر المؤول لاعتبارات كثيرة منها أن المواقع التي يحتلها المصدر المؤول لا تحتلها الجملة عندهم، كموقع المبتدأ والفاعل[1] ونائب

جر (انظر ما يلي: شرح الكافية... ج١ ص٢٢٠، وشرح المفصل... ج٧ ص ١٥ ، ٢٩، وكتاب الحلل... ص١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٩١، والأشباه والنظائر في النحو... ج١ ص٣٢٩، وحاشية الصبان... ج٢ ص٤٤، وخزانة الأدب... ج١٠ ص١٧٢، وشرح ابن عقيل... ج١ ص١٥٦، ١٨٩، ٥٤٠، والنحو الوافي... ج١ ص٨٠ ، ٨١، ٢٨٢ وهامشها .

(١) من النحاة من يرى أن الفاعل قد وقع جملة في النصوص، وكذلك نائبه، وقد خرَّج الذين يرون غير ذلك ما ورد من نصوص (انظر: خزانة الأدب... ج٩ ص١١٦، ومغني اللبيب... ج١ ص٢٤٤، ج٢ ص٥٢٤ - ٥٢٥)، كما ذهب بعض النحاة إلى أن شبه الجملة يقع مبتدأ، ووجهوا إعراب بعض النصوص توجيهًا يحقق ما ذهبوا إليه (انظر: مغني اللبيب... ج٢ ص٧٢٢، ٧٢٣) .

الفاعل، كما أن المصدر المؤول ليس من بين ما ذكروا من المبنيات .

بقى سؤال فى حاجة إلى إجابة يتعلق بما سمى «شبه الجملة» وأقصد به -من بين ما يشمله- الظرف والجار والمجرور-، ذلك أنا عرفنا مما سبق أن المفرد (ويشمل: المشتق والمصدر المؤول -عند قوم-) من المعرب إعرابًا لفظيًا ظاهرًا أو مقدرًا، وعرفنا أيضًا أن الجملة وكذاك المبنيات ومعهما المصدر المؤول والمجرور بحرف الجر الزائد والمستغاث به -عند قوم- مما يعرب إعرابًا محليًا، ويقى علينا أن نعرف إلى أى نوعى الإعراب: اللفظى والمحلى ينتمى «شبه الجملة» ظرفًا أو جارًا مع مجروره عند من يرى من النحاة أنه حين يكون فى مواقع الخبر والحال والصفة يكون هو نفسه لا متعلقه الخبرَ والحالَ والصفةَ، فهل يعدّ شبه الجملة حينئذ مما يعرب إعرابًا لفظيًا؟ وكيف؟ أو أنه يعدّ من قبيل المعرب إعرابًا محليًا؟ وكيف يتأتى هذا الأخير عند هؤلاء الذين يرون أنه ليس حالاً محل المشتق ولا محل الفعل؛ لأنه لا متعلق له عند هؤلاء القوم، وإنما هو بنفسه يؤدى فى الموقع ما يقتضيه الموقع؟ .

١٣- «مفرد» فى مقابلة «جملة» و «شبه جملة» و «مشتق» :

يُوظَّف هذا التقابل ليمايز بين نوعين من أنواع «كأنَّ»: نوع لا يقع بعده إلا المفرد، وهذا النوع اصطُلح عليه «بكأن التشبيهية»، ونوع آخر تقع بعده الجملة، وشبه الجملة، والمشتق، وهو ما أُطلق عليه «كأن الظنية»[1] .

ويلفت النظر هنا استخدام مصطلح «مشتق» شريكًا للجملة ولشبه الجملة من ناحية، وقسيمًا للمفرد من ناحية أخرى، أى أن «كأن التشبيهية» يقع بعدها

---

(١) انظر ... مغنى اللبيب... ج١ ص٢٥٣، ٢٥٤، والجنى الدانى فى حروف المعانى... ص٥٢٠، ٥٢١ .

المفرد لا المشتق، فالمشتق -على هذا- مصطلح قسيم للمفرد، يجعل كأن -إن هو وقع بعدها- ظنية لا تشبيهية، ويشاركه فى تحقيق الهدف نفسه أن تتلوها الجملة، أو شبه الجملة، فهذه المصطلحات الثلاثة -وإن حققت فى كأن دلالة الظن- تعنى أشياء مختلفة، وهذا ما نود فهمه، فهل عطف المشتق على الجملة وشبهها فى مقابل المفرد عطف مغايرة، أم عطف تفسير؟ فإن كانت الأولى: فما طبيعة المغايرة؟[1] وهل المشتق آنذاك من قبيل المفرد؟، وإن كان مفرداً، أو من قبيله، فلم كانت المقابلة بينهما؟ وأما إن كانت الثانية، فأى الأمرين يفسِّر المشتق: الجملة،أم شبه الجملة؟ .

وغنىّ عن البيان ما تعددت الإشارة إليه -فيما سبق- من أن المشتق قد أُعطى فى باب نحوى مصطلح «المفرد»، واستخدم فى باب آخر تحت «شبيه الجملة»، واصطلح عليه «بالجملة» فى باب ثالث، وأن شبه الجملة قد يعْدِل المشتق حين يتعلق به، وقد يعدل الجملة حين يقدَّر متعلق شبه الجملة فعلاً، وأن شبه الجملة يبقى نوعًا خاصًا يخالف هذا كله عند من يرى أن شبه الجملة لا متعلَّق له، وأنه هو نفسه المؤدى لوظيفة الموقع الذى يرد فيه .

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو... ج٤ ص١٤٧، ١٥٢، (وللإجابة عن هذه التساؤلات، انظر: كتاب «القاعدة النحوية» للمؤلف) .

مصطلح «مشتق»

أ- معايير تحديده:

يتنوع مدلول المصطلح «مشتق» ويتعدد المراد به تبعًا للأبواب المستخدم فيها، ويوقع هذا فى اللبس والغموض اللذين يجب أن تبرأ منهما المصطلحات على المستويين العلمي والتعليمي. وأول ما يطالعنا من تداخل واختلاط في معالجة النحاة لهذا المصطلح هو ماقصدوه بمصطلح «مشتق» من معان تتمثل فيما يلي:

- المشتق هو: ما دل على معنى وذات .
- المشتق هو: ما دل على معنى وزمان أو مكان أو آلة .
- المشتق هو: ما صيغ من غيره (مع قيود بعينها) .
- المشتق هو: ما تحمل ضميراً .
- المشتق هو: ما دل على معنى فقط .

وأمام تحديدات النحاة المتنوعة لهذا المصطلح[1] ، وتوزع هذه التحديدات فى الأبواب، وتنوعها تبعًا لمقتضيات قواعد تلك الأبواب، يجد المرء نفسه أمام مقاييس تُدخل في المشتق أموراً تخرجها منه مقاييس أخرى، فالمعيار الذى يحدد المشتق بأنه ما دل على معنى وذات (فعلتْ ذلك المعنى أو الحدث [كما

---

(١) انظر: همع الهوامع... ج١ ص٩٢، ج٢ ص٩٥، ٩٧، ١٠١، وحاشية الصبان... ج٢ ص٣١٤، ج٣ ص٢، ٣، ٤٣، وشرح التصريح على التوضيح... ج٢ ص٦٥، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح... هـ ص٦٥، ص٦٧، ٦٨، ٧١، ١٠٠، وشرح الوافية نظم الكافة... ص٣٢٢ - ٣٣١، وشرح الكافية... ج١ ص٣٠٢، والأشباه والنظائر فى النحو... ج٤ ص٢٤٠، والنحو الوافى... ج٣ هـ ص١٨٢، ص١١١ - ١١٣، ١١٥، ٤٥٨ - ٤٦٣ .

اصطلح عليه أحيانًا] بولغ فيه أم لم يُبالغ فيه، أو وقع عليها الحدث، أو قام بها المعنى، أو اشتركت معها ذات أخرى وفاقت إحداهما الأخرى فى الاتصاف بذلك المعنى) يهدف إلى تحقيق وظائف نحوية محددة فى أبواب بعينها، منها على سبيل المثال الخبر والنعت والحال ممّا يتطلب وصفًا عاملاً متحملاً لضمير يربط الخبر بمبتدئه، والصفة بموصوفها، والحال بصاحبها، وعلى هذا الأساس فكل ما لا يتوافر له تحقيق هذا مما يعدُّ مشتقًا لا يدخل فى دائرة الاشتقاق المقصودة هنا، فاسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة -وإن كان الاشتقاق صفة صرفية لا تنكر في واحد من هذه الثلاثة- لا تندرج تحت مصطلح «مشتق» بمعنى الدلالة على الحدث والذات وتحمل الضمير .

ويقودنا هذا إلى أن مصطلح «مشتق» يقابل مصطلح «مشتق»، والذى يحدد شكل هذا التقابل ومداه هو متطلبات قواعد الأبواب -كما سنرى عند الحديث عن مصطلح «مشتق» في ظل العمل ونوعه- ، وعلى حين يخرج من المشتق تحت المعيار السابق ما يدخل فيه بمعيار آخر، نرى أن المعيار نفسه يُدخل:

١ - شبه الجملة (الظرف ، والجار مع مجروره) فى دائرة المشتق ويعدّه منه، وفى قوته؛ لتحمله الضمير الذى يتصور النحاة أنه سقط من المتعلّق وكمُن فى شبه الجملة الذى يؤدى وظيفة متعلّقة نحويًا؛ ففى مثل: ﴿ أفى الله شك؟ ﴾ يرون أن شبه الجملة (فى الله) شبيه بالمشتق، ويتحمل الضمير مثله، ومن ثم فالمرفوع بعده فاعل لهذا الوصف الكامن فى شبه الجملة[1] .

---

(١) انظر مغنى اللبيب... ج٢ ص٧٢٢ - ٧٢٣، وشرح ابن عقيل... ج٢ ص٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣، وهوامش صفحات ٢١٠، ٢١٢ - ٢١٣، وكشف المشكل فى النحو... ج١ ص ٤٧٢، ٤٨٢، وحاشية الصبان... ج١ ص ١٩٧، ١٩٨، ج٢ ص ١٦٩، ج٣ ص ٦٢، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم... ص ٤٣ - ٤٤، ١١٤، ١٢٤ - ١٢٦، ١٣٤، ١٩٢ - ١٩٤، والأشباه والنظائر فى النحو... ج١ ص ٨١، ٨٢، وشرح التصريح... ج١ ص ١٦٠ - ١٦٨، ٢٦٩ - ٢٧٢، ج٢ ص ١١٠ - ١١٤.

والذى يعنينا هنا هو أن مصطلح «مشتق» –على حين ضاق وتقلص بمقتضى قواعد أبواب الخبر والصفة والحال، فاستُبعد منه ما اندرج تحته اصطلاحًا– اتسع ليشمل ما لا يدخل تحته فى عرفهم الاصطلاحى كشبه الجملة، أو ما أطلق عليه من أجل ذلك «شبه الوصف» أو «شبه المشتق»، وكان حقه بمقتضى الاصطلاح ألا يكون داخلاً فيه، ولا مندرجًا تحته .

٢– المؤول بالمشتق أى الجامد المساوى فى الدلالة لكلمة مشتقة، ويشمل ذلك ما يلى:

– ذو (بمعنى صاحب أو بمعنى الذى) .

– الجامد المصغر .

– الجامد المنسوب .

– أسماء الموصول المبدوءة بهمزة وصل .

– أسماء الإشارة .

ولست أتصور كيف يفصل القوم بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب[1] ، ثم يقررون مثل هذه الأمور؟ ويزيد الأمر اختلاطًا وتداخلاً فى مصطلح «مشتق» بمعناه السابق أن هذا التضييق فى مفهومه يختلف من باب إلى آخر:

– ففى باب صلة «أل»[2] مثلاً يعنى أفرادًا ثلاثة فقط مما يدخل تحته،

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو... ج١ ص ٢١، ج٢ ص ٢١٧ – ٢١٨، والخصائص... ج١ ص ٢٧٩، ٢٨٢ – ٢٨٤، وخزانة الأدب... ج١١ ص ١٦١.

(٢) انظر: شرح الكافية... ج٢ ص ٣٧ – ٣٩وشرح ابن عقيل ... ج١ ص ١٥٦ – ١٦٠، هـ ص ١٥٦، ومغنى اللبيب... ج١ ص ٧١، ٧٢، والجنى الدانى... ص ٢٢٢، ٢٢٣، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم... ص ٣٥، ٣٦، والنحو الوافى... ج١ ص ٣٢٠، ٣٢١ وهامشيهما.

هذه الأفراد الثلاثة هي : اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، أما الصفة المشبهة فقد اختلفت كلمتهم حول وقوعها صلة لأل، فأقر ذلك قوم، ورفضه آخرون اعتبروا «أل» للتعريف، فالصفة المشبهة -عند أولئك الرافضين- مشتق لا يدخل في دائرة المشتق المقصود هنا، وهي -عند المقرين- منه ومن غيره، وأما أفعل التفضيل فقد انعقد إجماعهم على أن المشتق الخاص بصلة «أل» لا يُعيِّنه، وبالتالي لا يندرج ذلك تحته وإن بقي موصوفًا به، لكن ليس في ظل هذا المعيار .

- ويختلف الأمر في باب الاشتغال[1] عنه في باب صلة «أل»؛ ذلك أنهم يشترطون في المشغول أن يكون فعلاً أو وصفًا عاملاً النصب على المفعولية، وهذا يعني أن الصفة المشبهة[2] ، وأفعل التفضيل مستبعدان؛ لتخلف ما اشترط نحويًا فيهما . ويُسلم ما سبق إلى أن تحقق مصطلح «مشتق» -فيما هو مشتق تفرضه قواعد الأبواب، وتصورات النحاة، فيدخل تحته في باب ما لا يندرج تحته في باب آخر؛ فهو فيما يتطلب الوصفية العاملة من أبواب لا يطلق على كوكبة من المشتقات، على حين أنه يطلق على ما هو خارج عن دائرة المشتقات اصطلاحًا؛ فمن الأول: اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، ومن الثاني أمران: المؤول بالمشتق، وشبه الجملة .

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل... ج١ هـ ص ٥١٦، ص ٥١٨، ٥١٩، وهامشيهما، والفوائد الضيائية... ج١ ص ٢٦٢ وهامشها، وشرح الكافية... ج١ ص ٧٧، وحاشية الصبان... ج٢ ص ٧١، وهمع الهوامع... ج٢ ص ١١١.

(٢) المنصوب بعد الصفة المشبهة يعرب إما تمييزاً أو شبيها بالمفعول به، ولايعرب مفعولا به، لأن الصفة المشبهة تصاغ من فعل لازم وهو لاينصب مفعولاً به، ومن ثم فهي أولى بعدم نصبه، لأنها - كما يقررون - فرع عن فعلها في العمل، والفرع أضعف من الأصل.

هذا بالإضافة إلى أن مصطلح «مشتق» فيما يتطلب الوصفية العاملة يتفاوت ما يدخل تحته من باب لآخر؛ فما يندرج تحته في أبواب: الخبر، والصفة، والحال، يختلف عما يندرج تحته في باب الصلة، ويختلف عن هذا كله في باب الاشتغال وهكذا ...، ويترتب على هذا اضطراب المصطلح وتداخله .

فإذا انتقلنا إلى معيار تحديد المشتق على أنه «ما يتحمل الضمير» وجدنا أن ذلك المعيار يُدخل في حيز المشتق «شبه الجملة» (الظرف، والجار والمجرور) ويخرج من دائرته ما يحمل لقب المشتق ويصنِّفُ أبوابًا فيه، كأسماء الآلة والزمان والمكان؛ لعدم تحملها الضمير، والسبب نفسه يُخرج هذا المعيار من عباءة المشتق ما جعله المعيار السابق تحتها مما سمى «الجوامد المؤولة بالمشتق» .

أما المعيار الذى يحدد المشتق على أنه ما صيغ من غيره، فإن مصطلح «مشتق» -فيه- قسيم لمصطلح «جامد»، ولا يعنى «مشتق» -هنا- إلا هذا التقابل (تحمّل ضميراً أم لم يتحمل، عمِل عمَل الفعل أم لم يعمل، جرى على حركات فعله أم لم يجر)، وعليه ؛ فلا يدخل تحت هذا المصطلح ما يلى:

– المؤول بالمشتق من الجوامد: موصولاً، أو مصغراً، أو منسوبًا، أو مقيداً للإشارة .

– شبه الجملة .

بقى معيار تحديد لمصطلح «مشتق» على أساس المعنى وحده، ونلحظ ذلك فى أبواب منها:

– باب «أى» حين يضاف إليها المشتق، فإن المقصود به المعنى دون نظر إلى الذات (لقيت فارسًا أى فارس) .

- باب النعت، وباب الحال، حيث يرى بعض النحاة أن المقصود بالمشتق ليس واحداً مما مضى، وإنما هو دلالة الكلمة على معنى في موصوفها[1]، وعليه؛ فالجامد يقع صفة، ويقع حالاً أيضاً؛ لدلالته على معنى في الموصوف وفي الصاحب، ويؤيد هذا ما ذهب إليه بعضهم من أن اشتراط الاشتقاق أو الوصفية في هذين البابين (النعت والحال) لم يقم عليها دليل[2] .

وخلاصة ما أريد أن أثبته عن نفسي هنا أن انتهاء أسس تحديد مصطلح «مشتق» (أيًا كانت: صرفية أو نحوية أو دلالية) إلى مصطلح واحد يتفاوت ما يندرج تحته من أفراد تبعًا للأبواب ولمعايير قواعدها أدى إلى اضطراب المصطلح وغموض معناه وتداخله حدوداً وأبوابًا .

ولا يفوتني أن أشير هنا إلى ما يذكره النحاة متعلقاً بالمشتق من أنه يصبح جامداً[3] ويخرج من دائرة المشتق حين ينقل إلى العلمية على الرغم من أن الاشتقاق هو الوصف الصرفي لصيغته، إلا أنه ليس مشتقاً ؛ بسبب انتقاله إلى العلمية، وإذا لم يكن هذا هو الغموض، فما الغموض؟

ب- استخدامات المصطلح «مشتق» في الأبواب :

يستخدم النحاة مصطلح «مشتق» للتعبير عن مقولات نحوية مايزوا بينها في تبويباتهم وتصنيفاتهم، ولقد أصاب توحيد المصطلح لهذا المتعدد شكلاً ووظيفة كلمة مشتق بغموض في الدلالة، واشتراك في اللفظ، وحاجة إلى إضافة

---

(١) انظر شرح الكافية... ج١ب ص ٣٠٢، والنحو الوافي... ج٣ ص ١١٣، وكتاب في أصول اللغة، ج٢ ص ١٦١ - ١٦٤، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط أولى ١٩٧٥.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر في النحو ... ج٤ ص ٣٤٠.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح... ج١ ص ١١٥، النحو الوافي... ج١ هـ ص ١٢٧، هـ ص ١٨٩، ص ٣٥١، ٣٥٢، ج٣ ص ١٨٢ وهامشها.

قيود مع كل استعمال لهذا المصطلح، وسوف نعرض فيما يلى لبعض ما استخدم فيه هذا المصطلح من أمور تقابلت وتمايزت فى عرف النحاة .

– «مشتق» يساوى «المفرد» ويقابل «الجملة» و «شبه الجملة» :

يستخدم النحاة مصطلح «مشتق» بمعنى مفرد، ويعنون به قسيم الجملة وشبهها، ويعرف عنهم ذلك فى الأبواب التالية:

١– باب المشتقات وصياغتها من مادتها الأصلية لتحقيق مقولاتها الصرفية النحوية الدلالية، حيث ينظر النحاة إلى صيغ المشتقات (سواء أكانت مما يعمل عمل الفعل أم مما لا يعمل عمل الفعل، مما يجرى على فعله أم مما لا يجرى عليه، تتحمل ضميراً أم لا تتحمله، نُقِلتْ إلى العلمية أم لم تنقل إليها) على أنها كلمات مفردة تَرِدُ على صيغ بعينها للتعبير عن وظائف صرفية نحوية دلالية بعينها .

٢– باب أنواع الإعراب (اللفظى والمحلى)، وأنواع البناء، وفيه يقرر النحاة أن الإعراب يخص الكلمة المفردة؛ لأنها هى التى يمكن أن تتوارد الحركات على آخرها نتيجة تغير العوامل قبلها تواردًا ظاهراً أو مقدراً، فإذا حل محل الكلمة تركيب تام (اسمى أو فعلى) كان إعراب ذلك التركيب على المحل، وكذلك يفعلون فى المبنى من الكلمات. ويعامل النحاة المشتقات على أنها صيغ مفردة، إعرابها لفظى، ظهر ذلك الإعراب أم قدر تبعًا لطبيعة الحرف الأخير من المشتق، وإمكان ظهور الحركة الإعرابية عليه، أو ثقلها، أو تعذرها، فالكاتب ، والساعى، والكبرى، كلمات مشتقة مما يعرب إعرابًا لفظيًا (ظهر الإعراب عليه أو قدر)، ولا يكون هذا عندهم إلا للمفرد المعرب الذى ليس مبنيًا، وليس جملة، وليس مصدراً مؤولاً وليس مسبوقاً بحرف جر زائد[1] .

---

(١) عند من يرى من النحاة أن المصدر المؤول، والمجرور بحرف جر زائد من المعربات محلاً، (انظر: ص   من هذا البحث).

٣- أبواب الخبر والنعت والحال، وفيها يتحدث النحاة عن أنواع الخبر والنعت والحال، ويذكرون -من بين ما يذكرون- أن هذه الثلاثة تكون بالمفرد الذى يحسن فيه الاشتقاق مع الأول منها، ويجب مع قسيميه: النعت والحال اللذين يشترط فيهما سواء أكانا حقيقيين أم سببيين أن يكونا بالمشتق، ويؤول النحاة ما ورد فى هذه الأبواب الثلاثة (الخبر والنعت والحال) من مفرد جامد بالمشتق حتى تستقيم قاعدة وجود ضمير يربط الخبر بمبتدئه، والصفة بموصوفها، والحال بصاحبها، يفعلون ذلك فى المصدر، وفى الجامد المصغر، وفى الجامد المنسوب، وفى اسم الإشارة، وفى الموصول الاسمى، وفى كل جامد ليس مشتقاً على المستوى الصرفى .

٤- باب المشتق المنقول إلى العلمية:

من الأعلام ما هو مرتجل، ومنها ما هو منقول، والمشتقات مورد من موارد الأعلام المنقولة، وحين ينقل العلم من مشتق يدل على معنى وذات، ، أو معنى وزمان، أو معنى ومكان، أو معنى وآلة، فإن كل ما عدا العلمية يُتناسى فى الصيغة التى تُعامل عند النحاة على أنها صيغة جامدة، على الرغم من أن وصفها صرفيًا بالمشتق لا يمكن دفعه أو إلغاؤه .

ومهما يكن من أمر، فإن المشتق فى هذه الأبواب السالفة الذكر يعدُّ عند النحاة مفردًا قسيمًا للجملة ولشبهها، ويعامل معاملة المفرد صيغة ، وإعرابًا، واستخدامًا .

«مشتق» فى مقابلة «مفرد» :

سبق أن تحدثنا عن كأن التشبيهية وكأن الظنية[1] ، ويهمنا هنا أن نركز

---

(١) انظر: ص   من هذا البحث.

على ما قاله النحاة فى خبر الأولى من أنه لا بد أن يكون مفرداً كما فى «كأن عليًا أسد»، وأنه لا يصح أن يكون مشتقًا، ولا شبه جملة، ولا جملة، وإلا فقدت كأن وظيفتها الدلالية فى التعبير عن التشبيه، واكتسبت وظيفة أخرى هى التعبير عن الظن، فالمشتق هنا لا يساوى المفرد، وإنما هو قسيم له، ولعل وجه فهم هذا التقابل فهمًا صحيحًا هو تفسير مفرد هنا على أنه الجامد. ولقد سقنا فى حديث سابق تساؤلاً دفع إليه وضع المشتق شريكًا للجملة ولشبهها، وقسيمًا للمفرد مؤداه:

هل يعنى هذا أن المشتق شيء يخالف المفرد والجملة وشبه الجملة، أم أن عطف المشتق على شريكيه عطف بيان وتفسير؟ وسألنا آنذاك: أى الشريكين يفسِّر المشتق؟ ولعل الجواب على ذلك هو ما سبق من أن النحاة ربما قصدوا بالمفرد الواقع خبراً لكأن التشبيهية الجامد فى مقابل المشتق الواقع بعد كأن الظنية، ويرشح هذا ما ساقوه من أمثلة، لكن استخدام المصطلحات لم يكن محدداً على نحو يمنع اللبس والتداخل .

— «مشتق» مساو «شبه الجملة»[1] :

يقرر النحاة أن «أل» الموصولة تحتاج كغيرها من عائلة الأسماء الموصولة إلى صلة توضح معناها وتزيل غموضها وإبهامها ويقررون كذلك أن المفرد لا يقع صلة فى باب الموصول الاسمي، لكنهم فى الوقت نفسه يقررون أن الصلة

---

(١) انظر ما يلى: مغنى اللبيب ... ج١ ص ٧١، وحاشية الشيخ محمد الأمير على مغنى اللبيب...ج١ هـ ص ٤٧، وشرح ابن عقيل... ج١ ص ١٥٦ وهامشها، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الانصارى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ص ١٢٠، ط ١١ سنة ١٩٦٣ م، وشرح المفصل... ج٣ ص١٤٣، والجنى الدانى... ص ٢٢٢، ٢٢٣، وهمع الهوامع... ج١ ص٨٥، والاتقان في علوم القرآن... ج٢ ص ١٨٥، والنحو الوافى... ج١ ص ٣٢٠ – ٣٢١، ٣٤٧، ٣٤٩ – ٣٥١ وهوامشها.

المستخدمة من «أل» لا تكون إلا مشتقًا يتحمل الضمير، وتختلف مذكراتهم التفسيرية لهذا المصطلح «مشتق» الواقع بعد الموصولة «أل»، وتتلخص قضية كلامهم في أن المشتق قسمان:

– قسم يعمل عمل الفعل ويتحمل الضمير، ويطلق على هذا النوع «الوصفية العاملة».

– قسم لا يعمل عمل الفعل ولا يتحمل الضمير، ويطلق على هذا النوع «الوصفية غير العاملة».

والقسم الثاني –وإن أطلق على أفراده مصطلح «مشتق»– لا تعد «أل» الداخلة عليه موصولة. أما القسم الأول (ويعدونه أفراد خمسة: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل)، فينتقرون منه صلة لأل الثلاثة الأول، وتجتمع كلمتهم على استبعاد الأخير واعتبار «أل» الداخلة عليه ليست موصولة، وتتوزعهم الآراء في وقوع الصفة المشبهة صلة لأل، ويرجح لديهم استبعادها .

وما يعنينا –هنا– هو بيان طبيعة هذا المشتق الواقع صلة لأل؛ ذلك أنه لا يمكن تبعًا لقواعد باب الموصول أن يكون مفردًا؛ لامتناع وقوع المفرد صلة (يتساوى في هذا أفراد العائلة الموسومة بالموصول الاسمي)، كما أنه لا يصح أن يعامل على أنه جملة؛ لأن الجملة على النحو الذي حددوها به –كلام تام مفيد يحسن السكوت عليها - لا تتحقق في المشتق الواقع صلة لأل، وعليه؛ لم يجد النحاة مخرجًا إلا اعتبار المشتق في هذا الموقع شيئًا فوق الكلمة المفردة، ودون الجملة التي يحسن السكوت عليها، ولم يكن هذا عندهم إلا شبه الجملة، فألحقوا المشتق الواقع صلة لأل بشبه الجملة، وسموه بها، وحمّلوه الضمير الذي يعود على «أل». وهنا تدور في النفس أمور أرى تسجيلها فيما يأتي:–

– على حين يقرر النحاة أن المشتق الواقع صلة لأل ينتمي إلى كوكبة تتسم بالوصفية العاملة المتحملة للضمير، نراهم ينتقرون من بين أفرادها، ويمايزون، ويختلفون في المايزة على أسس من افتراضات ذهنية اقتضاها جدل ينقضه جدل غيره .

– يرى النحاة أن مفسر الضمير المستكن في المشتق الواقع صلة لأل هو «أل» نفسها، وهذا – بالإضافة إلى أنه من مواطن الشكوى– يتعارض مع ما أطلق عليه الضوابط أو قواعد التوجيه التي تقرر أن المفسِّر لا يسبق المفسَّر وإنما يليه، ويأتي بعده، ولهم في ذلك آراء –لا تسلم إلى قاعدة– ستوضَّح في حينها[1] ، وفي موضعها من بحثها إن شاء الله .

– أورد النحاة من نصوص اللغة ما يشير إلى أن صلة «أل» قد لا ينطبق عليها ما اشترطوه من اشتقاق ومشتق، من مثل:

– من لا يزال شاكراً على المعه (حيث دخلت «أل» الموصولة على الظرف)

– من القوم الرسول الله منهم (حيث دخلت «أل» الموصولة على الجملة) .

– ما أنت بالحكم الترضى حكومته (حيث دخلت «أل» الموصولة على الفعل المضارع وهو وإن كان مشتقًا بالمعنى اللغوي إلا أنه ليس وصفًا دالاً على معنى وذات، وليس واحداً من الكوكبة المنتقى منها عندهم) .

والغريب الذي يحتاج إلى لفت النظر هنا ليس ما فعلوه من تخريج لأمثال تلك النصوص، وإنما – وهذا ما يعنينا– هو تعليقهم الظرف «معه» في النص الأول؛ إذْ يرون أن الظرف هنا يتعين أن يتعلق بمشتق عامل، مع أنهم –كما سنرى في الحديث عن وقوع شبه الجملة صلة– يمنعون أن يكون المتعلق مشتقًا

---

(١) انظر في تفصيل هذا بحث «القاعدة النحوية» المؤلف.

مع غير «أل»، ففي مثل:

– جاء الذي في المكتبة .

– جاء الذي أمام البيت .

يجب أن يتعلق شبها الجملة «في المكتبة» و «أمام البيت» بفعل، لا بمشتق؛ حتى تتم الصلة عند كثير منهم .

فالمشتق على هذا يساوي المفرد فقط في استعمالٍ ، ويساوي الجملة في استعمال آخر .

– ما معنى أن المشتق «شبه جملة»؟ هل يعني أن المشتق مع «أل» له متعلق كمتعلق الظرف والجار والمجرور الواقعين صلة لغير «أل»، وأن تعلّق المشتق كتعلقهما يجب أن يكون بالفعل وليس بالمشتق (أي: باستقر، لا بمستقر) ؟ .

وفي قول آخر: إذا كان المشتق الواقع بعد «أل» يؤول بشبه الجملة، فما معنى أن «كاتب» في «جاء الكاتب» تساوي شبه الجملة؟ .

فإن كان الأمر كما بُيِّن أعلاه؛ فإن ذلك يعني في نهاية المطاف: أن المشتق لا يساوي المشتق؛ ذلك أنه يعني أن «كاتب» في «الكاتب» تساوي شبه الجملة الذي يجب أن يتعلق بالفعل ويساويه، لا بالمشتق، هذه واحدة .

والثانية: أن هذا التفسير يعني أن المشتق لا يساوي المشتق، بل يساوي الفعل، ومن ثم فهو ليس شبيهًا بالجملة، بل هو جملة، وهذا كله غريب متناقض.

– «مشتق» مساو «الجملة» :

يتحدث النحاة في باب الابتداء عن المبتدأ المحتاج إلى فاعل صناعة ودلالة، ويشترطون الوصفية العاملة لهذا النوع من المبتدأ، بل ويشترطون له

التنكير، والذى يخصنا من هذا الأمر فى هذا البحث ما يلى:

- أن المشتق هنا ليس مطلقًا بل تقيده شروط فى نوعه[١] ، وفى دلالته الزمانية[٢] ، وفى شكله: (مقترنًا بأل، أو مضافًا، أو مجرداً منهما معًا)، وكل هذا يجعل المصطلح غامضًا مبهمًا .

- أن المشتق هنا لا ينتمى إلى مصطلح «مفرد»، ولا إلى مصطلح «شبيه بالمفرد»، ولا إلى مصطلح «شبه جملة»، وإنما ينتمى -ضرورة أنه إسناد تام يحسن السكوت عليه- إلى «الجملة»، وإلى نوع منها يُدعى الاسمى .

- أن هذا النوع من الجملة يتكون من أمرين لم يعرف عن النحاة إجازة تحليل الجملة العربية نحويًا إلى جزئيهما وهما: المبتدأ والفاعل، أو المسند إليه والمسند إليه؛ ذلك أنهم يعربون أمثال: «أقائم محمد» على وجهين:

الوجه الأول: يعرب فيه الوصف «قائم» على أنه مبتدأ (أى: مسند إليه)، و«محمد» فاعل (أى: مسند إليه)سدّ مسد الخبر[٣] ، وعلى هذا فالجملة مكونة من مسند إليه ومسند إليه .

والوجه الثانى: يعرب فيه الوصف «قائم» خبرًا مقدمًا لمحمد الواقع مبتدأ مؤخرًا . وأود أن أسجل على هذا الوجه الإعرابى ما يلى:

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل... ج٢ ص ١٠٦ - ١١١، ١٢١، ١٤٠-١٤٦، ١٧٦- ١٨٩، وشرح الوافية... ص ٣٢٤ - ٣٣٧، وشرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم... ص ١٦٢ - ١٦٦، ١٧٢-١٧٦،١٨٦-١٩١.

(٢) من النحاة من لايشترط زمنا بعينه، استناداً إلى الاستعمال اللغوى، وقد جُودل، وأُوّل ما استند عليه من أدلة.

(٣) ربما كان من الممكن أن يطلق على هذا الفاعل الساد مسدّ الخبر مصطلح «الخبر الفاعل».

إن هذا الإعراب لا يحل مشكلة تنبع من مقولة صرفية مسلمة لديهم هي أن «قائم» صيغة مشتقة، وأنها على المستوى النحوى تعمل عمل الفعل فتحتاج إلى فاعل، كما أنها على المستوى الدلالي تحتاج إلى موصوف، فإعرابنا لقائم على أنها خبر مقدم لا ينفي حاجة هذا المشتق إلى فاعل، كما أن إعرابه خبر يقوى معنى الوصفية فيه ويجعله فى حاجة إلى موصوف، وهكذا نجد أنفسنا أمام متطلبات للصيغة «قائم» هي: حاجتها إلى مبتدأ، وحاجتها إلى فاعل، وحاجتها إلى موصوف، فكيف يكون المخرج؟ .

أما الوجه فإن المبتدأ فى هذا النوع من الجمل التى يرفع الوصف فيها ما يغنى عن الخبر (وهو من قبيل الجملة الاسمية) يتسم بسمات تخالف ما تعارفوا عليه فى المبتدءات، ومن أوجه المخالفة ما يلى:

– أن المبتدأ –وهو المشتق الرافع لما يغنى عن الخبر– يشترط فيه التنكير، على عكس ما قرروا فى باب المبتدأ .

– أن هذا النوع من المبتدأ ليس محكوماً عليه، وإنما هو الحكم، أو بعبارة أخرى هو المحكوم به .

وقد نوغل فى التساؤل فنقول: لم تعد هذه الجملة من قبيل الجملة الاسمية، مع أن الوصف فيها مشتمل على معنى الفعل، وفيه قوة الفعل المزعومة فى العمل، وإن قلّت عندهم درجة ضرورة أنه فرع عنه فيه، وما دام المرفوع بعده يسمى فاعلاً أو نائب فاعل بصريح الاصطلاح، فلماذا تجاهلتم هذه الأوجه المتعددة من الشبه وسمّيتم مثل هذا التركيب جملة اسمية مع ما فى هذا من مخالفة لما تقرر عندكم من قواعد تتطلب مواصفات خاصة فى أركان تلك الجملة كالتعريف فى المبتدأ، وكون هذا الأخير محكوماً عليه، وتكوّن الجملة من مسند ومسند إليه، وكل هذا مفقود فى النمط موضوع الحديث .

ويقودنا هذا كله إلى ما يلي:

- المشتق يساوى المفرد فى باب الإعراب وفى باب المشتقات .

- المشتق يعنى الجملة التامة المكونة من مسند إليه ومسند إليه فى باب الابتداء .

- المشتق يعنى بعض أفراد الوصف العامل .

- شبه الجملة من قبيل المشتق .

- المشتق الواقع صلة «لأل» لا يساوى المشتق .

- المشتق الواقع صلة «لأل» شبيه بالجملة ، وليس شبيهًا بها، وإنما هو جملة .

مصطلح «شبه الجملة»

من المصطلحات المألوفة فى كتب النحاة مصطلح «شبه الجملة»، فماذا يُقصد به؟ وماذا يعنى النحاة بمقولتهم: إنه موضع التوسع؟[1] ، وهل ينطبق ذلك على جميع أفراده؟، وأخيراً كيف وظفوا هذا المصطلح فى الأبواب؟ .

يُدرج النحاة تحت مصطلح «شبه الجملة» ما يلي:

- ظرف الزمان وظرف المكان .

- الجار والمجرور[2] .

---

(١) انظر: مغنى اللبيب ... ج٢ ص ٩٠٩ - ٩١١، وخزانة الأدب... ج٨ ص ٤٥٣، والنحو الوافى... ج٤ هـ ص ٢٦٦.

(٢) سيرد الحديث عن مصطلحات... متصرف، ومختص، وتام، وما يقابلها فى مكانه من البحث.

- المشتق العامل المتحمل للضمير.

أما ماذا يقصدون بمقولتهم فى شبه الجملة من أنه موضع التوسع فإنى أبادر فانبه إلى أن تلك المقولة لا تنسحب على المشتق العامل المتحمل للضمير وإن كان معدوداً لديهم من شبه الجملة، ومسمى به[1] ، وإنما تخص تلك المقولة -مع شىء من التجوز والتوسع- الظرف بنوعيه، والجار والمجرور، والذى يهدف إليه النحاة من مقولتهم تلك: أن الضوابط والشروط التى وضعها النحاة متعلقة بالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والمواقع الإعرابية كالفاعلية والمفعولية، والاستثناء والبدل، والتأكيد والوقوع خبراً، والوصل والفصل، إلى آخر تلك المواضع التى وضع النحاة لها ضوابط وشروطًا تُراعى فى تركيب الجملة، قد يتخفف فيها، ويُتجاوز عنها على مستوى ما تتطلبه الرتبة والتضام والإعراب لورود هذا لغةً واستعمالاً، وفى قول آخر: حين رأى النحاة أن ما انتهوا إليه من قواعد وما ارتأوا من شروط واجبة التحقق فى أبوابها، يتفلّتُ منها استعمال اللغة للظرف والجار والمجرور ولا يندرج تحتها، رأوا أن يضعوا فى نحوهم هذا الأصل العام الذى يشبه سلة المهملات (Rag - bag) يوضع فيها أمشاج عصيةٌ على القواعد، متأبية على التخريج، وإنما قلت فى صدر كلامى: إن مقولة النحاة فى التوسع تخص -مع شىء من التجوز- الظرف ، والجار مع مجروره لأمرين:

- أن النحاة قد اختلفوا فيما بينهم حول شمول التوسع أو الاتساع لكل أنواع الظرف وأنواع الجار والمجرور، فمنهم من توسع فى الأمر وعممه،

---

(١) انظر ... شرح الكافية... ج١ ص ٢٢٠، (سبق أن تحدثنا عن هذا النوع من الوصف، وسجلنا أن النحاة استخدموه استخداماً متعدداً فى الأبواب، فهو يعنى المفرد مرة، والجملة أخرى، ويراد به الجملة فى بعض الأبواب).

شريطة تحقق خاصية التصرف والاختصاص، ومنهم من أضاف إلى شرطى التصرف والاختصاص، جعْل التوسع فى ظروف المكان موقوفاً على السماع وحده[1] .

– أن النحاة أنفسهم قد تجوزوا فى غير الظرف والجار والمجرور تجوزهما فيهما، ويشمل ذلك النداء، والزائد من بعض الصيغ (مثل: كان)، والمصدر، والمفعول به، ومتعلقات الحال، والنعت، والخبر، والمستثنى، والمفعول له، والمفعول معه، والضمير مرجعًا وتطابقًا، والإشارة ومطابقتها للمشار إليه، والموصول وما صنِّف له[2] ، فزعْم النحاة أن التوسع والتجوّز أو التجاوز عما ألزموا به سلوك اللغة من شروط افترضوها فى تراكيبها خاص بمقولتى الظرف، والجار مع مجروره، زعمٌ لا يستقيم مع التعميم من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يستقيم مع ما لغيرهما من حق امتياز يخوِّل له مخالفة ضوابط التوجيه، وقواعد الأبواب، هذا فضلاً عن أن هذا الزعم لا تبرره تعليلات قواعدهم التى يقيمون عليها أحكامهم التى كان يجب أن تجد لها من استعمال اللغة سراً للإجازة، ومنبعًا للتعليل والتقعيد .

«شبه الجملة» المصطلح عليه «بالمفرد» :

حين يقع شبه الجملة فى المواقع الإعرابية التى تقرر قواعد النحاة حلول المفرد دون غيره فيها –أصلاً على الأقل– فإن شبه الجملة –تحت وطأة ما يُراد للقواعد النحوية من صرامة– يوظَّف ليعنى المفرد، وهذا القدر من المعالجة مشروع ومبرر؛ لأن الموقع الإعرابى قد تتوارد عليه، وتؤدى وظيفته النحوية

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل... ج١ ص ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥ وهوامشها.

(٢) سوف نعرض لتفاصيل هذا كله فى بحثين مستقلين، عنوان أحدهما «القاعدة النحوية»، وعنوان ثانيهما «التصنيف النحوى».

أشكال متعددة، وصور متنوعة من التركيب، لكنّ غير المشروع هو أن نخلط بين مصطلحات البدائل التى يمكن أن تتعاقب على الموقع فنقيس تبادل المصطلحات بينها على صلاحية تبادلها موقعيًا؛ فنسمي «شبه الجملة» «مفرداً» و«جملة» لوقوعه موقعيهما أو العكس .

من تلك المواقع الإعرابية التى خلط النحاة فيها بين مصطلحات البدائل الموقعية ما يذكره النحاة فيما يلى من أبواب:

١- باب «أمَّا» التى تعدل عندهم أداة الشرط «مهما» وفعل الشرط، والتى لا يصح أن يليها، أو يفصل بينها وبين ما يُدْعى «فاء الجواب» الواجبة إلا المفرد[1] ، فإذا استخدمت اللغة فى هذا الموقع ظرفًا، أو جاراً ومجروراً، فإن سلطان القاعدة يجعل من شبه الجملة مفرداً ويسميه كذلك به، وهذا هو موطن الشكوى .

٢- باب التمييز المجرور بمن، ويشمل جميع أفراد العائلة المصطلح عليها «بالتمييز المفرد» إلا في حالات مستثناة[2] ، هذا التمييز المجرور بمن يطلق عليه النحاة مصطلح «مفرد» . وأود أن أسجل هنا ما يلى:

- أن القاعدة العامة التى تنص على أن التمييز لا يكون إلا مفرداً، والتى من أجلها سمى النحاة -فى باب التمييز- شبه الجملة مفرداً، قد أهدرت،

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو... ج١ ص ٢٨٤، ومغنى اللبيب... ج١ ص ٧٩ - ٨٤، والجنى الدانى... ص ٤٨٢ - ٤٨٦، وشرح ابن عقيل... ج٢ ص ٣٩٠، ٣٩١، وشرح اسنفيه... ج٢ ص ٣٩٥ - ٤٠٠.

(٢) انظر: كشف المشكل فى النحو... ج١ ص ٤٩١ - ٤٩٢، وشرح التصريح على التوضيح... ج١ ص ٣٩٨، وحاشية الصبان... ج٢ ص ١٩٦ - ١٩٨، والنحو الوافى ... ج٢ ص ٣٩١ - ٣٩٢، هـ ص ٣٨٨.

وانخرمت على أيدى النحاة بقاعدة تُتلى فى كتب النحو تقرر أن إحدى صور تمييز المفرد الثلاثة أن يأتى مجروراً بمن، ولست أدرى إذا لم تكن «مِنْ» وما بعدها «شبه جملة»، فماذا يكون هذا التركيب فى عرفهم؟ .

– أن ما زعمه النحاة من أن «أمَّا» لا يليها إلا المفرد، ومن ثمَّ إذا وقع بعدها شبه الجملة عُدَّ مفرداً، وسمى كذلك، دفعهم إلى كثير من العنت، وإجهاد النصوص بتصور ما لا يتأتى فيها، وما لا تجيزه قواعدهم فى وقت واحد معًا، ولنضرب لذلك مثلاً مقولتهم فى توجيه النصب فى قراءة الآية الكريمة: ﴿ وأمَّا ثمودَ فهديناهم﴾ (بنصب ثمود)، والمثال –وإن لم يكن له علاقة مباشرة بوقوع شبه الجملة بعد أمَّا– سيق هنا لتوضيح بعض ما تؤدى إليه افتراضات النحاة فى التركيب من فساد فى التأويل، وتأوُّل على اللغة، ومخالفة للقواعد؛ يرى النحاة –فيما يرون–[1] أن ثمودَ (بالنصب) لا يصح أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف قبلها يدل عليه المذكور بعدها، أى أنه لا يصحّ عندهم أن يكون أصل التركيب «وأمَّا هدينا ثمود فهديناهم» حتى لا تنخرم القاعدة العامة فى «أمَّا» و «الفاء»، إذ أن الفاصل هنا سيكون جملة فعلية، فماذا يفعلون؟ يقدرون أن ثمود مفعول به لفعل واجب التأخير مع فاعله بعد الفعل المفسِّر (فهديناهم) حتى يستقيم أمر القاعدة العامة، وتبقى كلمة «ثمود» وحدها بين «أما» و «الفاء»، ويكون التقدير على هذا: «وأما ثمود فهديناهم هدينا»، وإلى جانب أن هذا التأويل فيه إغراب وبُعد فإن فيه مغالطة ومراوغة؛ ذلك أن تأخر الفعل والفاعل (هدينا) عن موقعهما لا يعنى فى حقيقة التركيب وأصله عدم وجود جملة بعد «أمَّا»، فهو ذرٌ للرماد فى العيون لتسلم لهم قوانينهم ليس إلاَّ .

---

(١) انظر: حاشية الصبان... ج٢ ص ٥٥، ٧٥، وهمع الهوامع... ج١ ص ١٦٦، وفتح القدير... ج٤ ص ٥١١، ومشكل إعراب القرآن... ج٢ ص ٢٧١ والنحو الوافى... ج٢ ص ٨٧، ٨٨، ١٣٤، ١٣٥.

٣- باب المبتدأ، وفيه يتحدث النحاة عن شبه الجملة الواقع مبتدأ، ونلحظ في حديثهم اضطراباً وتعدداً في المعالجة يبدو في التفريق بين ما اندرج عندهم تحت مصطلح «شبه الجملة» من أفراد؛ ذلك أنهم على حين يعتبرون الظرف والجار مع مجروره (اللذين يتحملان الضمير ويعاملان معاملة المشتق ويسميان : شبه المشتق وشبه الوصف، فيرفعان ما يرفع المشتق العامل من فاعل يعرب خبراً، أو خبر يوصف بالفاعل) «شبه جملة» ويوقعونه موقع المبتدأ كما سبق أن أشرنا من قبل [1] في مثل : ﴿ أفي الله شك ﴾ حيث أعربوا شبه الجملة «في الله» مبتدأ، «شك» فاعل سدّ مسد الخبر، وكان عليهم بمقتضى ما تقرره قواعد باب المبتدأ من أنه لا يكون إلا اسماً مفرداً وأنه لا يكون جملة ، ولا شبه جملة، أن يتأولوا في الاصطلاح هنا فيطلقون على شبه الجملة (الجار والمجرور) مصطلح مفرد، أو يتأولونه بالمفرد، أو من قبيله؛ لتعلقه بالمشتق (حاصل، أو مستقر...)، ولو أنهم فعلوا لحبط عملهم كذلك؛ لأن تعلقه بالمشتق سيأخذهم إلى طريق شبه الجملة مرة أخرى، فهم يفرون من شبه الجملة إلى شبه الجملة، أقول: إنهم على حين يرون ذلك في الظرف والجار والمجرور، نراهم يعتبرون الوصف أو المشتق العامل المتحمل للضمير (وهو لديهم من أفرادشبه الجملة) «جملة» إذا وقع مبتدأ؛ ضرورة أنه يتم به مع مرفوعه الكلام ويحسن السكوت، كما سيتضح في الموضوع الذي يلي هذا .

---

(١) انظر ص   من هذا البحث.

«شبه الجملة» المصطلح عليه «بالجملة» :

سنعرض هنا لأمور ثلاثة هي:

- صلة غير «أل» من عائلة الموصولات الاسمية .
- جواب القسم .
- الوصف الواقع مبتدأ .

أما الأولان (صلة غير أل ، وجواب القسم) فموقعان لا يصح أن يشغلهما -عند النحاة- إلا الجملة، فإذا وقع فيهما شبه الجملة ظرفًا أو جارًا ومجروراً انسلخ عنهما مصطلح شبه الجملة، وفرضت لهما تصورات النحاة عما يستحق أن يتبوأ موقع الصلة، ويشغل موقع جواب القسم عنوانًا آخر هو مصطلح الجملة، وعليه فإن الظرف والجار والمجرور في هذين الموقعين يجب أن يكون متعلقهما الفعل (استقر) ولا يصح أن يكون المشتق (مستقر)؛ لأن هذين الموقعين لا يُشغلان بمشتق، ولا بشبه جملة يؤول به، ومن ثم وجب تحويل شبه الجملة إلى جملة، لا لشيء إلا أن لقواعد الأبواب الكلمة العليا وفصل الخطاب، ومن أجل أن تبدو مطردة يُستباح مصادرة كل شيء[1] .

وأما الوصف الواقع مبتدأ، فإن النحاة يعدونه مع مرفوعه جملة؛ ضرورة أن الجملة ما يتم بها الكلام ويحسن عندها السكوت، والوصف مع مرفوعه يحقق الغاية الدلالية، ومن ثم فهو جملة وإن كان قد عومل في بعض الأبواب على أنه مفرد، وصنف في بعض آخر على أنه شبه جملة[2] .

---

(١) انظر: كتاب «القاعدة النحوية... دراسة تحليلية» للمؤلف.

(٢) انظر: باب المبتدأ، وباب المشتقات، وباب الموصول الاسمي في كتب النحو.

«شبه جملة» بمعنى «المفرد» أو «الجملة» :

يوظف النحاة ما يندرج تحت شبه الجملة لشغل المواقع التالية:

- موقع الخبر .
- موقع الصفة .
- موقع الحال .
- موقع نائب الفاعل .

وفى هذه المواقع جميعها يصح لنا أن نجعل شبه الجملة حالاً محل المفرد، أو متعلقاً به (مستقر، إن استخدمنا تقديرهم في هذا المجال)، ويصح لنا كذلك أن نجعله حالاً محل الجملة، أو معلقاً بها (استقر)، مع إضافة ضرورية تتصل بالموقع الأخير (نائب الفاعل) هى أن شبه الجملة حين يشغل موقع نائب الفاعل يجب -عند من لا يجيز وقوع نائب الفاعل جملة-[1] أن يكون متعلَّقه مشتقاً لا فعلاً، وعليه؛ فشبه الجملة عند هذا الفريق لا يساوى الجملة، بل يساوى المفرد، أما أولئك الذين يجيزون وقوع الفاعل أو نائبه جملة[2] اعتماداً على نصوص اللغة فإنهم يعلِّقون شبه الجملة بالمشتق أو بالجملة على السواء، ويسمون شبه الجملة تبعًا لما يُتأوَّل به .

وهناك شيء آخر يتعلق بطبيعة المشتق الذى يتعلق به شبه الجملة فى مواقع الخبر والحال والصفة ونائب الفاعل، ذلك أنهم قرروا أن المواقع فى تلك الأبواب إنما يشغلها المفرد أصالة، فإذا شغلت بشبه الجملة فإن هذا الأخير

---

(١) انظر: شرح الكافية... ج١ ص ٨٣.

(٢) انظر: هذا البحث ص

فى تأويل المفرد أو هو مفرد[1] ، أو في تأويل الجملة أو هوجملة. وإن شُغلت تلك المواقع بجملة فإنها بحق الموقع تسمى مفرداً لا جملة .

والسؤال الآن هو: هذا المشتق الذى يتعلق به شبه الجملة، ألا يحتاج إلى مرفوع؟ .

وإن كان محتاجاً، فهل هو مع مرفوعه مفرد؟ أم هو شبه جملة؟ إن كانت الأولى: فلمَ عُدَّ فى باب المبتدأ جملة؟ وإن كانت الثانية: فلم نفرُّ من شبه الجملة إلى شبه الجملة؟ وأخيراً، لم لا يكون هذا الوصف خبراً لمبتدأ محذوف، وشبه الجملة متعلق بجملة اسمية، كما أنه فى حالة تعلقه باستقر يكون متعلقاً بجملة فعلية؟ .

مصطلح «جملة»

– أسس تحديدها:

الجملة فى نظر النحاة ما تكوّن من ركنين أساسين، وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها . وركنا الجملة الأساسان هما: الفعل ومرفوعه، أو المبتدأ وخبره، ويدخل فى هذا الأخير (الخبر) ما أغنى عنه .

وتنقسم الجملة عندهم إلى قسمين رئيسين هما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، ويندرج تحتهما عند كثير من النحاة كل ما عداهما من جمل كجملة الشرط، وجملة التعجب، وجملة النداء، وقد خالف بعض النحاة فعدّوا بعض ما سبق قسيماً لنوعى الجملة الرئيسين لا مندرجًا تحتهما[2] .

---

(١) انظر: هذاالبحث ص (الحديث عن أمـّـا)

(٢) انظر: مغنى اللبيب... ج٢ ص ٤٩٢، وحاشية الأمير... ج٢ هـ ص ٤٢ ، ٤٣، وبحثى للدكتوراه وعنوانه : Conditional Sentences within the arab Grammatical tradition

ويمايز النحاة بين هذين النوعين على أسس شكلية دلالية يشوبها طابع منطقي؛ إذ يرون أن الجملة الاسمية ما بدأت باسم، ودلت على الثبوت والاستمرار، وكان الخبر فيها حكمًا على المبتدأ، ويترتب على هذا أن يكون الخبر فيها نكرة(١) .

أما الجملة الفعلية فهي ما بدأت بفعل، ودلت على التجدد والحدوث، والتُزم فيها تقدُّم الفعل على مرفوعه، وإفراده مع تعدد ذلك المرفوع(٢) .

وهذا البحث – وإن لم يكن من أهدافه هنا تناول مثل هذه الحدود، واختبار اطرادها في الأبواب المختلفة – يجدر به أن يسجل ما يلي:

– لم يلتزم النحاة في معالجتهم الجملة بنوعيها شيئًا مما ذكروه في تعريفي الجملتين الاسمية والفعلية، ويقوي هذا ما يلي:

١– يقرر بعض النحاة أن جملة «اسم الفعل» جملة اسمية لا فعلية، ويرى آخرون أنها فعلية ليس غير، ويذهب فريق ثالث إلى أنها مفرد(٣) .

٢– دعوى أن الجملة الاسمية يفيد الإسناد فيها الدوام والثبوت، لا التجدد والحدوث، فيها تعميم لحكم الجزء وإطلاق لحكم المقيد؛ ذلك أن هذه الدعوى لا تصدق إلا على نوع من الجمل يتحدث عن حقائق الكون، ومسلَّمات

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر في النحو... ج١ ص ١٧٧، وحاشية الشيخ ياسين... ج١ هـ ص ١٧٣ (يرى النحاة أن الحكم إنما يكون بالمجهول، أما المعلوم فلا قيمة بالحكم به، وهذا يتعارض مع ما قرروه في باب القصر المستفاد من الجملة معرَّفة الطرفين، ويتعارض مع ما استخدم فيه ضمير الفصل وجُعل حرفاً أو اسماً لا محل له).

(٢) انظر: حاشية الشيخ ياسين ... ج١ هـ ص ١٧٣.

(٣) انظر: الخصائص... ج٣ ص ١٧٨، وشرح المفصل... ج٤ ص ٢٥، ومغني اللبيب... ج١ ص ١٧، والجنى الداني (نقلاً عن مغني اللبيب)... ص ٥٢، والنحو الوافي... ج٤ هـ ص ١٥٣.

العلوم، كأن تقول: أنت رجل، والحديد معدن، أو جمل تكون أخبارها مفيدة للثبوت بمادتها اللغوية لا بعلاقاتها النحوية بمبتدءاتها، كما أن حديثهم عن الجملة الاسمية المكونة من مشتق ومرفوعه، وكذلك الجملة الاسمية الواقع خبرها اسمًا مشتقًا أو فعلاً مضارعًا، أو غير ذلك من كل ما يقررون أنه مفيد للتجدد والحدوث، ينقضُ مقولتهم في إفادة الجملة الاسمية الثبوت والدوام في دلالة إسنادها .

٣- تحدث النحاة عن أنواع من المبتدأ لا يتأتى عندهم الحكم عليها، لأنها نكرات (والنكرة لا تصلح موضوعًا للحكم عليها، ومن ثم لا تقع مبتدأ)، وقد فرض عليهم هذا المنطق البحث عن مسوغات كتقدم الخبر، ووقوع النكرة في سياق النفي أو ما يشبهه، أو قصد التعميم، وغير ذلك، ويلفت النظر هنا ما يلي:

- أن اعتبارهم تقدم الخبر مسوغًا لوقوع المبتدأ نكرة يتعارض مع مبدأ لهم في باب النعت؛ ذلك أنهم تصوروا أن تقدم الخبر يقيد المبتدأ النكرة فكأنه وصف، هذا يخالف الرتبة بين الوصف والموصوف، هذا فضلاً عن أن تأخر المبتدأ لفظًا -وإن كان في رتبة التقدم- يتعارض مع معيار الموقعية الشكلية التي ارتضوها مقياسًا وركنًا في تمييز مصطلح «جملة اسمية»، هذه واحدة، وأخرى أن هذه الرتبة المزعومة في مثل تلك المواقع التي يجب فيها تأخر المبتدأ، لم تقع في اللغة في هذه المواقع، ولا يتأتى فيها عندهم، ولو صيغت لكانت خطأ لغويًا؛ لأنها شريعة منسوخة، وأصل مرفوض كما يقررون .

- أن ما أطلقوا عليه -في مسوغاتهم- قصد التعميم والإبهام للمبالغة ويضربون من أمثلته المبتدأ في قوله تعالى: ﴿ ويلٌ للمطففين﴾ ، يصعب

ضبطه، وإلا فما الفرق بين هذا وبين «رجل في البيت»، و «عبث في المدينة»، و«رهقٌ في النحو»؟ ولم جازت هذه حين يسبقها نفي أو استفهام، فصح مثل: ما رجل في البيت، أعبث في المدينة؟ هل رهق في النحو؟ .

وما يقدمه النحاة من تبرير لجواز مثل هذه الجمل الثلاثة الأخيرة، وعدم صحة ما قبلها من أن وقوع النكرة في سياق النفي أو الاستفهام يجعلها تعم، وتعميمها يسوِّغ الابتداء بها، لا يصلح تبريراً؛ لأن النكرة –ضرورة أنها نكرة– تعم وتشمل ما تحتها من أفراد، وهذا ما عرفوا به النكرة، وإن كان ذلك كذلك، فما الفارق؟ .

٤– يذكر النحاة لنا نوعاً من المبتدأ ليس محكوماً عليه بالخبر، وإنما هو محكوم به، كما أنه يتعين عندهم أن يكون نكرة، وهو ذلك النوع الذي أطلقوا عليه الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر كما في «ما قائم أحد»، وهكذا يستسيغ النحو أن تتكون جملة اسمية تفيد فائدة يحسن السكوت عليها من نكرتين، وهم يشترطون في المبتدأ التعريف؛ لأنه محكوم عليه، وهما أمران لا يتحققان هنا، فلا المبتدأ معرفة، ولا هو محكوم عليه .

٥– إن ما اعتمد عليه النحاة في تحديد مصطلح «جملة» دلالياً غامض ومبهم ولا يصلح أن يكون أساساً للتفريق بين مصطلحي «عمدة» و «فضلة» اللذين يمثل أولهما ركني الجملة بنوعيها . وقضية كلامهم في تحديد الجملة دلالياً هي أن المعنى الذي تفيده الجملة وتتحدد به هو المعنى الأساسي أو الحكم أو النسبة الكلية أو الإسناد إلى غير ذلك مما استخدم من مصطلحات تدعو إلى بيانٍ وتفرض الحاجة إلى إجابة على ما يلي: ما حدود تلك الدلالة؟ وما مداها؟ وما المعايير التي تحدُّ بها المعاني الأساسية، أو معاني الإسناد، أو التمام، أو الحكم، وتميَّز بها عما سمي المعاني الإضافية، أو

المكملة، أو الفضلة، أو القيود، أو المقيدات؟ وكيف يُعدّ ما فُعل الفعل لأجله، أو ما بيّن هيئة صاحبه من حال، أو ما لا يتم به مع موصوف دون صفته معنى، أو ما نصب بعد فعل يدل على المشاركة، أو ما يبين الذات من تمييز، أو التابع المقصود بالحكم إثباتًا ونفيًا، أو المستثنى، أقول: كيف يعدُّ شيئ من هذا أو مما ماثله من قبيل المعانى الإضافية على مستوى الدلالة التى قصد بها بيان العلّة، وهيئة الصاحب، والاعتماد على صفة أو أكثر فى بيان الموصوف[1] بله تمام المعنى، أو عدم استقلال الكلام دلالة دون ذكره؛ إما لأنه هو المقصود بالحكم كالبدل فى معظم أنواعه، أو لأن ذكره وظّف لإتمام المعنى وبيان المقصود كما فى أبواب: المفعول لأجله، والحال، والنعت، وأفعال المشاركة، والتمييز، والبدل، على الترتيب، ويشارك هذه الأبواب كلُّ ما جاء ليقيد الحدث أو ليفيد إطلاقه من القيود، أو يعين زمنه، أو يخصص متعلقات الفعل فيما سمى «الجملة الفعلية»؛ إذ كل ذلك من تمام المعنى، ويؤكد هذا ويدعمه ما يقرره النحاة من أنه لا يصح دلالة أن تقول: «إنما الميت من يعيش» وتكتفى بهذا، بل لا بد أن تكمل المعنى بالحال فتقول: «إنما الميت من يعيش كئيبًا»، أو تقول: «ولست ممن إذا يسعى لمكرمة... يسعى»[2] ، ثم تقف، بل لا بد أن تكمل المعنى بحال فتقول كما قال صاحب البيت:

ولست ممن إذا يسعى لمكرمة * يسعى وأنفاسه بالخوف تضطرب

---

(١) يلاحظ هنا ما ذكره النحاة من وجوب إتباع كل صفة يحتاج إليها الموصوف ليكمل بها معناه، وعدم جواز قطعها عنه إلى الرفع أو النصب.

(٢) ومن أمثلة ذلك: {وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى}، {وإذا بطشتم بطشتم جبارين}، {وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين}، {ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى}.

ولا يصح أن تقول عندهم في باب الخبر: «نحن أناس»[1] وتصمت بعد ذلك، بل لا بد من ذكر وصف لا يتم المعنى بدونه، ولا تستساغ عربية التركيب مع فقده، فتقول:

ونحن أنـاس لا توسـط عندنا * لنا الـصدر دون العالمين أوالقبر

ولا يحسن لديهم أن تقول في باب المفعول المطلق: ضرب ضرباً، وأكل أكلاً، وفهم فهماً؛ إذ المصدر متضمَّن في الفعل، فلا جديد في المعنى، ومن ثم لا يحسن إلا إذا كان المصدر يضيف معنى إلى الفعل[2] .

كما يتحدث النحاة في باب عطف النسق عن أن من خصائص «الواو» أنه يعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه، ثم يعدّون المعطوف – في الوقت نفسه – من الفضلة على مستوى الدلالة؛ ضرورة أنه من التوابع .

ومن أكثر الأمور لفتاً للنظر – في هذا المجال ما يقرره بعض النحاة في بابين هما:

– باب الشرط، حيث يقرر قوم منهم أن اسم الشرط وفعل الشرط يكونان وحدهما مبتدأ وخبراً[3] .

---

(١) ومن أمثلة ذلك: {بل أنتم قوم تجهلون}، {بل أنتم قوم عادون}، {فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون}،

(ونحن أناس نحب الحديث * ونكـره ما يوجـب الإثـما)

لاخير في رأي بغير رويّـة * ولاخير في رأي، تعاب به غـداً،

لايـكن وعدك برقاً خُلّـباً * إن خير الوعـد ما الفعل معه،

ليس الفتى ما لايُفاد ويقتني * إن الفتى خلق يُصان عن الدنس،

(٢) انظر: النحو الوافي... ج٢ هـ ص ١٩٦، (ومما يضيف معنى في مثل ذلك «التنغيم» وهو أمر أدركه النحاة لكنهم لم يلقوا إليه بالهم، ولذلك بحث مستقل – إن شاء الله–.

(٣) انظر: حاشية الأمير... ج٢ هـ ص ٤٢،

– باب كان، وفيه يصرح بعض النحاة بأن «كان الناقصة» مع اسمها جملة[1] .

والسؤال هو: ما المعنى ، أو الحكم، أو الإسناد، أو النسبة، في مثل تلك الجمل عند هؤلاء القوم؟ ، وعلى أي مقياس دلالي ادُّعِيَ مصطلح «جملة» لمثل هذين التركيبين: «من يدْعِ ربّه..»، و«كان محمدٌ...»؟.

ولا يختلف الأمر كثيراً فيما يتعلق باعتمادهم على الشكل والتركيب في تحديد مصطلح «جملة»؛ ذلك أنهم يعتبرون الجملة الاسمية : ما استوفت ركني المبتدأ والخبر، والجملة الفعلية: ما استوفت ركني الفعل ومرفوعه، ويدفعنا هذا التحديد الشكلي التركيبي للجملة إلى أن نعود فنسأل:

هل يتحقق مفهوم الجملة باستيفاء أركانها هذه؟

ثم هل يطرد ذلك فيها؟ .

وتقودنا أجوبتهم عن مثل هذه الأسئلة إلى سؤال آخر هو:

إن صح ما تقولون من أن مقياس تحقق الجملة هو استيفاؤها أركانَها، فلم وردتْ تُتْلى في قراطيسكم الأحكام التالية، وهي متعلقة بما صنف على أنه من الفضلات، من الحال، والمفعول المطلق، والنعت ، والمفعول به:

– الحال السادة مسد الخبر .

– المفعول المطلق النائب عن فعله .

– النعت الذي لا يَتم الخبرُ الكلامَ إلا به .

---

(١) انظر: المرجع السابق، ج٢ هـ ص ٤٢.

- المفعول به الذى لا يتم المعنى بدونه .

- الحال التى لا يتم المعنى بدونها ؟

ثم كيف يقرر النحو نفسه وجوب حذف هذه الأركان الأساسية التى عدها عُمَدًا لا تُحذف، ولا يُستغنى عنها فى أبواب مثل:

- الفعل المحذوف وجوبًا بعد أداة الشرط المتلوّة باسم كما فى :

﴿ إذا السماء انشقت﴾

﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾

ويصرح النحاة -أو على وجه التحقيق من لا يرى منهم تقدم الفاعل على الفعل أن هذا المحذوف أصل مرفوض أى أنه لم يظهر يومًا فى اللغة، ولا يجوز استخدامه مع مفسِّره الذى يليه لتعارض ذلك مع مقتضيات القواعد، ومستعمَل اللغة .

- مواضع حذف المبتدأ وجوبًا .

- مواضع حذف الخبر وجوبًا .

- مواضع حذف الفاعل لدواع بلاغية، وكذلك حذفه لما زعم أنه دواع صوتية(١) .

- الفعل المفرد الذى يستخدم دون مرفوعه فى باب العطف .

هذا بالإضافة إلى أن النحاة يمنحون مصطلح «جملة» على المستويين النحوى والدلالى لتراكيب مثل:

---

(١) انظر: «من قضايا الصرف» للمؤلف.

- أقلُّ رجل يقول هذا .

- ما أجمل السماء؟.

- ...ما عدا عليًا، ... وما خلا محمداً .

- يا على .

- يا لله للمسلمين .

- سبحان الله .

مع أن الأول فى حكم الكلمة الواحدة المكونة من موصوف وصفة، أو بعبارة أخرى: من مضاف ومضاف إليه موصوف، وقد علّمونا أن حاجة المضاف إلى المضاف إليه، وكذلك حاجة الموصوف إلى الصفة، أولى من حاجة هذا وذاك إلى الخبر، أم أن التركيب كما يزعم بعضهم «تركيب فعلى» ؟[1] .

وإن كان كذلك، فما قيمة الاصطلاح على بعض الصيغ باسم التفضيل، وعلى بعض آخر منها بالفعل؟ أما الثانى من تلك الأساليب فلا يتأتى فى مكوناته الثلاثة معنى الإسناد، ولا معنى الفعلية، ولا معنى المفعولية، على الترتيب، وينطبق القول نفسه على الأسلوب الثالث وما بعده[2]، فما قدمه النحاة لتحديد الجملة من معايير دلالية وتركيبية لا يفى؛ لغموضه من ناحية، ولعدم التزامهم به من ناحية أخرى، ولعدم اطراده من جانب ثالث .

وإذا تركنا ما سنعود إلى تفصيله والحديث عنه فى موضع آخر[3]،

---

(١) انظر: النحو الوافى ... ج١ ص ٤٠٨.

(٢) انظر: القاعدة النحوية، المؤلف.

(٣) انظر: «التعريف والتنكير» ص   من هذا البحث.

وانصرفنا إلى مصطلح «جملة»، وكيف استخدمه النحاة فإنا سنجد كلامنا ينحصر فيما يلى:

«الجملة» المساوية «للمفرد» :

يرد استخدام الجملة بمعنى المفرد، ويُصطلح عليها به، فى الأبواب النحوية التالية:

- الظرف المضاف إلى الجمل .
- الجملتان المكتنفتان أن المفسرة .
- الاستثناء الواقع جملة فى مثل: «ما مررت بأحد إلا زيد خير منه».
- جملة الشرط .
- جملة جواب الشرط .
- الجمل المحكية الواقعة خبراً، وهى نفس المبتدأ فى المعنى .
- جملة الخبر .
- جملة الصفة .
- جملة الحال .
- جملة مقول القول .
- المصدر المؤول الواقع بعد أحرف العطف الأربعة: «الواو» و «الفاء» و «ثم» و«أو» .
- المصدر المتوهم (وهو الذى يتأول دون حرف مصدرى كما فى :

﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم.. ﴾ ، و«تسمعَ بالمعيدى خير من أن

تراه» و«ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوغى...» .

فالجملة فى تلك المواقع تساوى المفرد، وتؤول به[1] ، بل لا يطلق عليها فيها مصطلح «جملة» عندهم إلا بحق الأصل، أما واقعها فى موقعها الذى تحتله الآن فإن ما يستخدم لها فيه هو مصطلح «مفرد»؛ لأن تلك المواقع تقتضى الإعراب، وهو لا يكون إلا للمفرد فى تصوراتهم، فالذى يحل محله يأخذ القيمة الاصطلاحية ليأخذ ما لها من قيمة إعرابية، ولو ذهبنا نقارن بين ما قرروا فى تعريف الجملة من استقلال فى الدلالة، وتمام فى المعنى، واستيفاء لموقعيات تركيبية بعينها فإننا سنجد أنفسنا نبحث فى حجرة مظلمة عن قطة سوداء لا وجود لها .

ويتصل بحلول الجملة محل المفرد، ووقوعها موقعه قضية وصف الجملة بالتنكير[2] أو التعريف أو عدم وصفها بأحدهما، تلك القضية التى انقسم النحاة فيها إلى قسمين:

- قسم يجيز وصف الجملة بالتنكير والتعريف إنْ هى وقعت فى موقع

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو... ج١ ص ٢٥٣، ٢٢٩، ج٢ ص ٢١٤، ٢١٥، وشرح المفصل... ج١ ص ١٩، ج٧ ص ١٥، ٢٩، وخزانة الأدب... ج١٠ ص ٣٠٥ – ٣٠٦، والخصائص... ج٢ ص ٣٧٩، ج٣ ص ١٧٨، وشرح ابن عقيل... ج١ ص ٥٤٠، ج٢ ص ٣٨٧، والمسائل المشكلة... ص ٣٦٦ – ٣٦٩، وكتاب الحلل... ص ١٩١، وحاشية الصبان... ج١ ص ١٩٥، ج٢ ص ١٨٦، ج٣ ص ٦٣، وحاشية الأمير... ج٢ هـ ص ٦٦، وحاشية الشيخ ياسين... ج١ هـ ص ٢٦٨، والنحو الوافى... ج١ هوامش صفحات ١٥، ٣٣٨، ٤٢٣، ٤٢٤، ج٣ ص ٦٥٨، ج٤ ص ١٥٣، ٢٧٨.

(٢) ينسحب الأمر نفسه على شبه الجملة (انظر: حاشية الصبان ... ج٢ ص ٦٣، وشرح الكافية... ج١ ص ٣٠٧، وشرح ابن عقيل... ج١ ص ٥٠٧، ٥٠٨ وهامشيهما، وخزانة الأدب... ج٦ ص ٢٨٥، ج٧ ص ١٩٧، ج١٠ ص ١١٤، ج١١ ص ٩، وكتاب الحلل... ص ٧٥.

يقتضى المطابقة فى إحدى هاتين المقولتين، فمما يقتضى التنكير من مواقع: أن تقع الجملة خبراً، أو حالاً، أو صفة للنكرة، أو تعطف على نكرة، ومما يقتضى التعريف من مواقع: أن تقع الجملة صفة لمعرفة، أو تكون صلة[1] .

– والقسم الثانى من النحاة يمنع وصف الجملة بالتعريف أو التنكير؛ ضرورة أن التعريف والتنكير من خصائص الأسماء المفردة، ومن ثم تخرج الجمل، والأفعال من دائرة الاتصاف بهما، ويبدو لى أن المجيزين قد نظروا إلى واقع الجمل، ومواقعها، وتجردها فى تلك المواقع –لديهم– من صفة الجملة، إلا بحق الأصل، فوصفوها بما اختصوا به المفرد، إذ هى منه، أو هى هو (أو إياه)، أما المانعون فقد نظروا إليها بحق الأصل[2] ، فحرموها صفتى التعريف والتنكير .

---

(١) تأتى الصلة عند النحاة لتزيل غموض الاسم المبهم الذى يشبه النكرة، والذى يفيد العموم والإطلاق، ولايتحول إلى التعريف، ولا أقول التخصيص – إلا بالجملة (أى جملة الصلة)، وهذا يقتضى أن تكون الصلة معروفة ومشتهرة حتى تعرِّف المبهم، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف لاتوصف الجملة بالتعريف، وهو شرط فيها هنا، مع ملاحظة أن هذا الموقع عندهم (أعنى موقع الصلة) لايحتله المفرد، وليست له فيه وظيفة، إلى الحد الذى جعلهم يرون أن الوصف الواقع بعد «أل» ليس مفرداً، وإنما هو شبه جملة، وأن شبه الجملة إن وقع صلة لأل (مثل: المعه) تعين تعلقه بالمشتق الذى يعنى شبه الجملة، لأن صلة (أل) لاتكون جملة، وإنما تكون مشتقاً، ومن ثم فإنهم يرون أن المشتق لايساوى المشتق – كما ذكرنا من قبل– أما إنْ وقع شبه الجملة صلة لغير (أل) تعين تعليقه بالفعل، لا بالمشتق.

(٢) هناك أبواب كثيرة ينظر فيها النحاة إلى حق الأصل، ويقررون أحكامهم الإعرابية على مقتضى الأصل، ولو توهماً، أو على ما كان ينبغى – فى تصورهم – للتركيب رتبة، وما يحتل مواقعه من كلم، انظر ما يلى فى كتب النحو:

– العطف على محل اسم لا النافية للجنس.

– العطف على محل «لا» النافية للجنس مع اسمها .

– عطف المجرور على المنصوب فى خبر ليس.

– تابع المنادى المبنى على الضم.

مصطلح «تصرف»

يستخدم النحاة مصطلح «تصرف»، وأحيانًا يضعون المصطلح فى صيغة اسم الفاعل فترد للمعنى الوظيفى نفسه صيغة «متصرِّف» (بكسر الراء المشددة)، ويتردد هذا الاستخدام فى جمهرة من الأبواب النحوية، ويوظِّف النحاة هذا المصطلح للتعبير عن قيم ومقولات نحوية وصرفية مختلفة ، وقد أدى هذا إلى تداخل الدلالة الوظيفية للمصطلح واختلاطها تداخلاً واختلاطًا يحتاج المصطلح بسببهما إلى مذكرات تفسيرية تعقُّبه كى يتحدد المراد به، والمقصود منه فى كل حالة من حالات استخدامه فى الأبواب حتى أصبح من المألوف أن تقرأ فى كتبهم، ونعنى بالتصرف كذا، أو والمتصرف فى هذا الباب هو كذا وكذا ... ويدون هذا التنوير يحار المتعلم والمعلم فى تبيُّن دلالة المصطلح .

وسوف نعرض فيما يلى لما وقع لنا من استخداماتهم لهذا المصطلح:

«متصرف» بمعنى الصلاحية للوقوع فى المواقع المختلفة:

من الكلمات ما يتمتع بخصائص لغوية تمكنه من الحلول فى المواقع المختلفة التى تُصنَّف إليها الجملة فى نظام الكلام العربى، كموقع الابتداء، والفاعلية، والمفعولية، والحالية، والوصفية، الخ..، ومن الكلمات ما يتمتع بخصائص تجعله يشغل موقعًا محدداً لا يتجاوزه كالظرفية، أو المصدرية، أو الابتداء[1] ، الخ...، وقد جرى عرف النحاة الاصطلاحى على تسمية الكوكبة الأولى من الكلمات بالكلمات «المتصرفة» أى التى يمكن أن تقع فى المواقع الإعرابية المختلفة، أما كلمات الكوكبة الثانية فقد أطلقوا عليها مصطلح الكلمات

---

(١) هناك كلمات معينة لاتقع إلا مبتدأ، ومنها: (ما) التعجبية، وطوبى» بمعنى الجنة، و« تر » بمعنى اللين، و«أقلّ» (انظر: النحو الوافى... ج٢ ص ٢١، ٢٢ وهامشيهما).

«غير المتصرفة» أي المقيَّدة الموقع، ومن الأبواب التي يرد فيها هذا الاستعمال الاصطلاحي ما يلي:

١- باب نائب الفاعل[١]، وفيه يتكلمون عما يشغل موقع الفاعل، ويضعون لغير المفعول به مما ينوب عن الفاعل شروطًا وضوابط تشمل الآتي:

أ- المصدر الذي يُشترط لنيابته عن الفاعل (وجد المفعول به في التركيب أم لم يوجد -عند بعضهم-) أن يكون مصدراً متصرفًا، ويعنون بالمصطلح صلاحية المصدر للوقوع فاعلاً، ومبتدأ، الخ...، وعدم ملازمته للنصب على المصدرية، وانحصاره فيها، وإلا فقد صلاحية النيابة عن الفاعل .

ب- وتشمل أيضًا الظرف الذي تتعلق صلاحية نيابته عن الفاعل بتصرفه، ويرتبط إخفاقه في أداء دور نائب الفاعل بانحباسه في الاستخدام الظرفي، وعدم أهليته ليكون في موقع الفاعل، أو موقع المبتدأ، الخ ...

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن ضابط التصرف في الظرف بهذا المفهوم هو السماع كما صرح النحاة[٢] .

٢- باب الموصولات الحرفية وكذلك باب نواصب الفعل المضارع، وفيهما يتحدث النحاة عن المصدر المؤول من «كي» و «الفعل»، ويصفون هذا المصدر المؤول «بغير التصرف»؛ ضرورة أنه لا يكون إلا في موقع الجر، فلا يكون في موقع النصب، ولا في موقع الرفع كما هو الشأن في المصدر المؤول من «أنْ» المصدرية و «الفعل» مثلاً[٣] .

---

(١) انظر: شرح التصريح... ج١ ص ٢٨٧ - ٢٩٠، وشرح الكافية... ج١ ص ٨٤، ٨٥، والأشباه والنظائر... ج٢ ص ٩٥، ٩٦.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر في النحو... ج٢ ص ٩٦.

(٣) انظر: شرح المفصل... ج٧ ص ٢٠، ٤١ ، وحاشية الشيخ ياسين... ج١ هـ ص ٢٦٨.

«متصرِّف» بمعنى «غير مقيَّد المُصاحِب» :

يرد مصطلح «متصرف» في بعض الأبواب، ويُقصد به أن الكلمة غير مقيدة في مصاحبتها لفرد دون آخر من نوع ما تدخل عليه، ويقابل هذا النوع من الكلمات كلماتٌ أخرى مقيدة في مصاحباتها، ومدخولاتها، ومما يستعمل فيه مصطلح «متصرف» بهذا المفهوم ما يلي من أبواب: حروف الجر، نائب الفاعل، القسم، نواصب المضارع، وسنتناولها مرتبة على هذا النحو:

أ- باب حروف الجر، وفيه يقسم النحاة «حروف الجر» أو «حروف الإضافة»، أو «حروف الصفة»، أو «الظرف» أو «شبه الجملة» كما يطلق عليها النحاة، إلى أقسام عدة: منها تقسيمها إلى حروف متصرفة، وحروف مقيدة، فمن النوع الأول: الباء، من، اللام، إلى ، في ، عن ، على، وتصرُّفها يتمثل في دخولها على كل ما يقع في موقع المجرور، فتدخل على الظاهر والضمير والزمان وغيره، ولفظ الجلالة وما عداه، والنكرة والمعرفة.

ومن النوع الثاني: مذ، منذ، وهما مقيدتان بالدخول على ما دل على الزمان، و «ربّ» ومدخولها النكرة[1] ، و «التاء» و «الواو » وتختصان بالقسم، ويترتب على هذا التصنيف لمصاحب حرف الجر صلاحية الجار ومجروره للوقوع نائبًا عن الفاعل، أو عدم صلاحيته، فإن كان من ذلك النوع المتصرف القادر على مصاحبة كل نوع مما يُجر لفظًا أو محلاً صحت نيابته عن الفاعل، وإلا امتنعت .

---

(١) ترد رُبَّ وبعدها الضمير، وهذا يثير للنحاة مشكلتين:

١- دخول ما جعلوه للنكرة على المعرفة.

٢- وقوع ضمير الجر في موضع الرفع.

ب- باب القسم، وفيه يتحدث النحاة عن حروف القسم الخمسة (الواو، التاء، اللام، الباء، مِنْ)، ويقسمونها إلى متصرف يدخل على كل مُقْسَم به، وهو الباء والواو[1] ، وإلى مقيد وهو ما اختص بمحلوف به بعينه كالتاء، ومِنْ، واللام، ويلفت النظر هنا أن ما عُدَّ مقيدًا من حروف الجر في مدخوله كواو القسم صنف مرة أخرى إلى متصرف باعتبار مدخوله كذلك، وغني عن البيان ما في ذلك من اضطراب وتداخل .

جـ- باب نواصب المضارع[2] ، وفيه يصرح النحاة أنَّ أنْ المصدرية أمُّ الباب ورأسه؛ لأنها أكثر تصرفًا من أخواتها الداخلات على الأفعال، إذ تدخل على الماضي والمضارع والأمر، وليس الشأن كذلك مع بقية نواصب المضارع (لن، كي، إذن) فكل واحدة من هذه الثلاثة مقيدة في مدخولها . ويذكرون الشيء نفسه في باب الشرط حيث يقررون أنَّ إنْ الشرطية «أمّ حروف الشرط، ولها من التصرف ما ليس لغيرها..[3] » .

«التصرف» بمعنى «الحرية في مراعاة الرتبة أو عدم مراعاتها» :

يحدد النحاة في الأبواب الخاصة بالجملة (بتنوعاتها المختلفة) أصولاً تتعلق بمسميات المواقع فيها، وبالرتبة بين تلك المواقع، وبشرائط ما يشغل هذه

---

(١) يرى النحاة أن الباء أصل في باب القسم، ويجعلون من دخولها على المحلوف به الظاهر والضمير برهاناً على تلك الأصالة، أما الواو فتدخل على المحلوف به الظاهر دون الضمير، وعلى الرغم من ذلك يرد عنهم أن الباء – وإن كانت أصلاً – فالواو أعم منها تصرفاً، وهو قول غامض، كما أنه يبدو غير منطقي، هذا فضلاً عن أن استخدام مصطلح متصرف . !! فومقيد يؤدي إلى أن يفقد المصطلحان معاً دلالتهما بتداخلهما واختلاط الحدود بينهما. (انظر: كتاب الحلل... ص ٢٠٢، ٢٠٣).

(٢) انظر: شرح المفصل... ج٧ ص ٢٠.

(٣) المرجع السابق... ج٧ ص ٤١.

المواقع، وببيان حالات التزام ما افتُرض أنه الأصل من رتبة، وحالات وجوب عدم التزام هذه الأصول المتصوَّرة، وحالات استواء الترتيب الأصلي مع غيره. كل هذه الصور تحفل بها قواعد الأبواب في كتب النحو، والحالة الأخيرة التى يكون فيها المفعول -مثلاً- حرّ الموقع مع الفاعل، ومع الفعل، فيأتى قبل الفاعل أو بعده، في آخر الجملة، أو في صدرها (قبل الفعل) هي التي يطلق عليها النحاة مصطلح «التصرف» أى: حرية الترتيب بين أجزاء الجملة تقدماً وتأخراً، في مقابل التزام موقعية بعينها صدراً أو عجزاً، وينطبق ما مثلنا به من علاقة بين موقع المفعول به من الفعل والفاعل، على علاقة الخبر بالمبتدأ حين لا يعرض لأحدهما ما يوجب التزام رتبته، أو التزام عكس الرتبة ، أى: حين لا يعرض لأحدهما ما يوجب تقدمه، أو ما يوجب تأخره .

وهكذا يمكننا ملاحظة استخدام النحاة لمصطلح «متصرف» أو «تصرف» على هذا النحو في بابين:

- باب التعدى واللزوم (الجملة الفعلية) .

- باب المبتدأ والخبر (الجملة الاسمية) .

أما الأول ففى حديثهم عن جواز مراعاة الرتبة، وجواز مخالفتها بين الفاعل والمفعول، أو بين المفعول والفعل .

وأما الثانى ففى قواعدهم المجيزة تقدّمَ الخبر وتأخر المبتدأ، أو العكس .

«التصرف» بمعنى «قبول اللواحق الضميرية»[1] :

يصرح النحاة بأن صيغًا بعينها يُلزمها الاستخدام النحوى أشكالاً تجمدُ عليها الصيغ وتثبت ولا تراعى معها قواعد المطابقة المرعية فى الاستخدامات النحوية الأخرى، ويطلق النحاة على تلك الصيغ المُلتزَمة شكلاً واحدًا مصطلح «صيغ جامدة» في مقابل مصطلح «صيغ متصرفة» الذى يطلق على الصيغ نفسها في استخدامات نحوية أخرى، ويعنى النحاة بمصطلح «متصرف» هنا: قبول تلك الصيغ اللواحق الضميرية ، وبمصطلح «جامد»: عدم قبول الصيغ الضميرية، وتشمل تلك الصيغ التى جُمدت على صورة واحدة ما يلى:

- أفعال المدح والذم .
- أفعال التعجب .
- أفعال الاستثناء .
- أفعل التفضيل المجرد من «أل» ومن «الإضافة» .
- أفعل التفضيل المضاف إلى نكرة .
- المصدر الواقع خبرًا أو صفة أو حالاً .

وتحسن الإشارة هنا إلى أن معنى الجمود هنا -وهو لزوم صيغة بعينها بسبب استخدام نحوى بعينه -- يختلف عن معنى الجمود المقابل للتصرف بمعنى الاشتقاق؛ إذ أن هذا الأخير يعنى تنوع الصيغة صرفيًا مع رجوع المفردات المشتركة فى معنى عام، وجذر أو مادة اشتقاقية معينة إلى أصل اشتقاقى واحد، على حين يعنى التصرف المقابل للجمود شيئًا آخر هو قبول

---

(١) انظر فى هذا العنوان والذى قبله ما يلى: الأشباه والنظائر فى النحو ... ج١ ص ٧٥.

الصيغة لواحق ضميرية تتنوع فيها مقولة العدد (الإفراد والتثنية والجمع)، ومقولة الجنس (التذكير والتأنيث)، ومقولة الحالة الإعرابية، وسيتضح هذا بعد الحديث عن المعنى التالي لمصطلح «متصرف» .

«التصرف» بمعنى «الاشتقاق» :

يستخدم النحاة مصطلح «تصرف» مرادفاً لمصطلح «اشتقاق »، ويستعملون مصطلح «صيغة متصرفة» أو مصطلح «فعل متصرف» في مقابل «صيغة جامدة» أو «غير متصرفة» أو «غير مشتقة». ويرد ذلك بصفة واضحة في حديثهم عن النواسخ الفعلية الناقصة وما ألحق بها من أفعال تسمى – تغليباً – أفعال المقاربة، وحين نضم حديث النحاة في باب النواسخ الفعلية الناقصة وما ألحق بها إلى حديثهم الصرفي في باب الجمود والتصرف سنجد أنهم استخدموا التصرف مرادفاً للاشتقاق على نحو متداخل مختلط، وإليك ما فعلوا:

استخدموا مصطلح «تام التصرف» وصفاً لكان مع ست من أخواتها (أمسى، أصبح، أضحى، ظل، بات، صار)، في مقابل مصطلح «غير تام التصرف» أو ناقص التصرف، مع ملاحظة أن سبعة الأفعال ليست تامة التصرف بالمعنى الاصطلاحي وهو ورود جميع صور الاشتقاق من الجذر اللغوي، ولاتختلف هذه الأفعال السبعة عما جعل قسيماً لها إلا في أنها تزيد فرداً من أفراد الاشتقاق على القسم الآخر، لكنهما يشتركان معاً في عدم اكتمال صور الاشتقاق التي يستحقان بها صفة التمام الممنوحة لهما[1] .

وقد دفعهم هذا الإحساس بهذه النسبية إلى تصنيف ما أطلقوا عليه مصطلح «غير تام التصرف» أو «ناقص التصرف» إلى فئتين:

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل... ج١ ص٢٦٨ – ٢٧١، وهوامش صفحات ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١.

الأولى: لاتتصرف اتفاقاً، وتحتها فرد واحد هو ليس.

والثانية: تتصرف تصرفاً ناقصاً، ويتفاوت هذا النقص فيها، ولذا صنّفت إلى طائفتين:

- «ما دام» في طائفة.

- ما زال، ما فتئ، ما برح، ما انفك، في طائفة أخرى.

أمّا ما سمي - تغليباً - أفعال المقاربة[1] ، فإن النحاة بعد أن قرروا جمودها اختلفوا في وصف بعضها بالتصرف وفي ورود بعض صور المشتقات منها، فمنهم من استثنى صيغة المضارع وحدها من كاد، وأوشك، ومنهم من أثبت استخدام اسم الفاعل منهما كذلك، وآخرون حققوا استخدام المضارع لغة من طفق، وجعل (المفيدة للشروع)، بل إن قوماً من النحاة زعموا استخدام المضارع واسم الفاعل من الصيغة «عسى»، ونحن حين نضع هذا كله أمامنا نسأل: ما المصطلح الذي يطلق على كاد ، وأوشك ، وعسى، وطفق ، وجعل ، التي ورد منها جميعها ما يفيد استخدام المضارع؟ هل نسميها جامدة؟ أم نسميها متصرفة؟

وإن سُمّيت متصرفة، فما المقابل لهذا المصطلح؟ والأمر نفسه يقال في كاد، وأوشك، وعسى، حين ننظر إلى استخدام اسم الفاعل منها ونسأل: هل هي صيغ توصف بالاشتقاق والتصرف، أم أنها جامدة؟ وما مفهوم الاصطلاح حينئذ؟ وينتهي بنا المطاف إلى تقرير أن مصطلح «متصرف» قد استخدم بهذا المعنى الأخير على النحو التالي:

---

(١) انظر: المرجع السابق، ج١ ص ٣٢٨ - ٣٤١.

- التصرف التام بمعنى صلاحية استخدام جميع صور الاشتقاق من مادة الكلمة.

- التصرف التام بمعنى التصرف غير التام.

- التصرف غير التام بمعنى شبه التام.

- التصرف غير التام بمعنى شبه الجامد.

- التصرف غير التام بمعنى الجامد.

وإن لم يكن هذا هو التداخل والاختلاط الذى يذهب بقيمة الاصطلاح على الأشياء، فماذا يكون؟

مصطلح «المصدر المؤول»

يذكر النحاة كلمة مصدر موصوفة بعدد من الصفات، فنقرأ «المصدر الصريح»، و«المصدر المؤول»، والمصدر المتوهم»[1] ، ويختلف المصدر الصريح عن قسيميه: المؤول، والمتوهم صيغة وإعراباً وموقعاً وطريقة اشتقاق، وليس من هدفنا هنا عقد مقارنة بين ما تنطبق عليه هذه المصطلحات، وإنما اهتمامنا متعلق بمصطلح مصدر مؤول فى الأمرين التاليين:

«المصدر المؤول» بمعنى «المفرد» :

للمصدر المؤول صورتان: صورة يُنتزع منها من أحد أحرف أربعة للمصدر (أنْ ، ما ، لو، كى) متلوّة بصيغة فعلية، وصورة يتألف فيها المصدر من الحرف

(١) يُطلَق المصدر المتوهم أو المتصيَّد أو المتخيلُ على المضارع المنصوب دون أداة، المسند إلى جملته خبر، كما فى المثل: «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه»، وكذلك يُطلق على الجملة المعطوف عليها المصدر المؤول من أنْ المضمرة بعد أحرف العطف الاربعة: (الواو، الفاء، ثم، أو) والفعل،

الناسخ أنّ (بفتح الهمزة وتضعيف النون) تتلوه جملة اسمية، ويشغل هذا المصدر المؤول بصورتيه السابقتين مواقع بعينها، ويُجنّب احتلال غيرها من المواقع، وضوابط النحاة فى ذلك هى قواعد الأبواب لديهم، ومن تلك المواقع التى يشغلها المصدر المؤول:

موقع المبتدأ، وموقع الفاعل(١) ، أو نائب الفاعل، وموقع المفعول به، وموقع المجرور، وموقع المستثنى، والمصدر المؤول فى هذه المواقع جميعها بمعنى «المفرد»، لأن هذه المواقع يحتلها أصالة المفرد، والمفرد ما تكون من كلمة لايدل جزؤها على جزء معناها، فإذا احتل المصدر المؤول موقع المفرد، وليس مفرداً، لتكونه من أكثر من كلمة، وجب أن يكون فى حكم الكلمة المفردة.

لكن هذا الذى قرروه فى المصدر المؤول يتعارض مع ما قرروه فيما يلى:

– حين قابلوا بين المصدر المؤول والمفرد، فى باب الاستثناء، وقد سبق أنْ أشرنا إلى ذلك فى الحديث عن «غير» و «بيد»، وتتلخص قضية كلامهم فى أنّ الأولى يتلوها المفرد، أما الثانية فلا يتلوها المفرد بل المصدر المؤول.

– حين صنفوا أنواع الإعراب إلى لفظى ومحلى، وجعلوا المحلى للجمل وللمبنيات، وعدُّوا المصدر المؤول والمجرور بحرف الجر الزائد من قبيل المعربات على المحل مع أن كليهما عُدَّ – لديهم – فى غير باب الإعراب من المفردات. هذا بالإضافة إلى أنهم لم يعاملوا المشتق ومرفوعه معاملة المصدر المؤول، إذ عدُّوا – فى باب الإعراب – الأول من المفردات، وجعلوا الثانى من باب الجما والمبنيات.

---

(١) المصدر المؤول الذى يحتل موقع الفاعل لايؤول من «لو» ومدخولها، ولا من «كى» ومدخولها.

المصدر المؤول والتصرف :

أشرنا إلى أن المصدر المؤول يتكون من أمرين: الأول أحد أحرف مصدرية خمسة، والثاني ما يتلو هذه الأحرف من صيغ فعلية أو اسمية، والمصدر المؤول من تلك الأدوات وما يتلوها يوصف عند النحاة بالتصرف أي: الصلاحية للوقوع في المواقع الإعرابية المختلفة، في مقابل التقيد بموقع بعينه أوما يشبهه، ولزومه له، وعدم القدرة على الوقوع في سواه، وينسحب الوصف الأول على المصادر المؤولة من «أنْ» ، و«ما»، و«لو» متلوة بفعل، أو من الحرف أنّ[1] متلوّ بالجملة الاسمية الواقعة بعدها، على حين ينطبق الوصف الثاني على المصدر المؤول من «كي» والفعل، إذ لايقع إلا في موقع الجر.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن المصدر المؤول الموصوف بمصطلح «التصرف» ليس كامل الحرية أو التصرف، فقد حرمه النحاة أنفسهم (لتبريرات تحتاج إلى مناقشة) حق الحلول في موقع الحال، وموقع المفعول لأجله، وعليه، فإن المتصرف قد ينتهي بنا إلى نوع من المقيد، وهذا في نفسه يُضعف من قيمة المصطلح ويَذهب بوضوحه.

---

(١) يصف بعض النحاة أنّ المفتوحة الهمزة المضعفة النون بأنها اسم ناقص، لأنها تقدر مع ما بعدها بمصدر، وهو قول غريب، واختصاص أنّ دون غيرها من أحرف المصدر بذلك أكثر غرابة (انظر: كشف المشكل في النحو ... ج١ ص ٣٤٦).

الثنائيات المتقابلة

* * *

الثنائيات المتقابلة

سوف أعرض فيما يلى لبعض الثنائيات المتقابلة اصطلاحياً، وقد وقع اختيارى على مصطلحات عشرة، يستدعى كل واحد منها قسيمه، ويتوقف مفهوم أحدهما على مفهوم مقابله، ولقد أسست انتقائى هذه المصطلحات على أساس كثرة استعمالها فى أبواب النحو، وبلوغها فى بيان ما أريد من توضيح مدى اختلاط المصطلح النحوى وتداخله شأوا لايدركه غيرها من المتقابلات، وإن شاركتها الثنائيات جميعها تحقيق الغاية بدرجات متفاوتة، وما وقع عليه اختيارى هو:

- التعريف والتنكير.
- الإعراب والبناء.
- العمدة والفضلة.
- التام والناقص.
- المتصل والمنفصل.

وسأتناولها - إن شاء الله - واحدة واحدة، موجهاً هدفى الرئيس إلى استخدام المصطلح، واختبار مدى دقة هذا الاستخدام، وعدم تداخله واختلاطه، واضعاً بين يدىْ كلٍّ تمهيداً موجزاً لما هو ضرورى مما سيناقشه البحث.

التعريف والتنكير

التعريف :

إذا تجاوزنا عمّا توصف به حدود النحاة من فساد وضعف[1] ، ولم نُعر اهتماماً لمثل قولهم: إن بين التعريف والتنكير علاقة طبيعتها أصالة الثاني، وخفته، وفرعية الأول، وثقله[2] ، وحاولنا أن نتلمس خصائص لمقولتي التعريف والتنكير اجتمعت كلمتهم – أو كادت – عليها، وجدنا ما يلي:

أ – أن التعريف يعني تعيين المعرَّف وتحدُّدَه وعدم شيوعه في جنسه.

ب – أن المعارف – صناعة ودلالة – تنحصر في سبعة أبواب هي:

الضمائر ، وأسماء الإشارة، وأسماء الموصول[3] ، والعلم، والمحلى بأل، والمضاف إلى واحد مما سبق، والنكرة المقصودة (في النداء).

جـ – أن أنواع المعارف السبعة المذكورة تتفاوت في درجة التعريف، فبعضها أمكن في مقولة التعريف من غيره، وأسبق ترتيباً.

د – أن تلك المعارف تنقسم إلى نوعين: معرفة أصلية، ومعرفة غير أصلية، أو في قول آخر: تُصنَّف إلى ما هو معرفة بنفسه، وما هو معرفة بغيره، فالأول يتمثل في العلم، والثاني يشمل ما عداه.

هـ – أن وسائل اكتساب الكلمة التعريف تُصنف إلى وسائل لغوية هي (أل) في

---

(١) انظر: كتاب الحلل... ص ٧٦ – ٧٩.

(٢) انظر: المسائل المشكلة.، ص ١٠١، ٥٤٣، ٥٤٤.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ٢٤٩ – ٢٥١ (يطلق مصطلح «الاسم المبهم» أو «المبهمات» على أسماء الإشارة وأسماء الموصول).

المحلى بها لغير الصلة أو زيادة أو لمح أصل، والصلة فى اسم الموصول، والإضافة إلى معرَّف بنفسه أو بغيره، والنداء فيما سمي النكرة المقصودة، ومرجع ضمير الغيبة (تقدم ذلك المرجع أو تأخر أو فُهم من الموقف).

أما الوسائل غير اللغوية (Extra Linguistic Features or Supra Sigmintal Features)، فتتمثل في: قرينة الحضور فى ضميرى التكلم والخطاب أو ما اصطلح عليه أحياناً بضمير الحضور، وفى الإشارة الحسية فى أسماء الإشارة.

و – أن بعض المواقع النحوية يجب أن يتصف ما يحتله بمقولة التعريف، ومن ثم لايشغله إلا فرد من أفراد المعرفة، كموقع المبتدأ، وموقع صاحب الحال، وموقع صفة المعرفة، وموقع الصلة، على حين أن مواقع أخرى لابد أن يتحلى ما يشغلها بمقولة التنكير، فلا يقع فيها إلا ما هو نكرة، كموقع الخبر، وموقع الحال، وموقع التمييز، وموقع صفة النكرة، وموقع اسم لا النافية للجنس وكذلك خبرها.

ز – أن التعريف والتنكير خاصتان للإسم المفرد، فلا يكونان لقسيمى الاسم: الفعل والحرف، كما لايتمتع بهما قسيمان آخران للمفردهما: الجملة وشبه الجملة، وعليه، فلا يصح عندهم أن نصف الفعل أو الحرف أو الجملة (اسمية أو فعلية) أو شبه الجملة بأحد المصطلحين (التعريف أو التنكير)(١).

ح – أن النكرة ما لا يدل على معين محدد، وإنما ما شاع فى جنسه، وشمل كل ما يندرج تحته، ولا تنقسم إلى أنواع كالمعرفة، وأنها تتفاوت فى درجات

---

(١) انظر: كشف المشكل فى النحو... ج٢ ص ١٩٠.

التنكير والإبهام والشيوع، وأن منها ما لا يتعرف لتوغله في هذا الباب.

بعد هذه العجالة الضرورية، نود أن نسجل على مصطلحي التعريف والتنكير ما يلي:

التعريف والتعيين:

يزعم النحاة أن مقولة التعريف تكتسب في معظم ما تتحقق فيه بوسائط شكلية تظهر فيها أو تقبلها هي أو بدائلها، وأنها تحقق تعيين المعرَّف وتحديده، ولكنا نراهم في الوقت نفسه يتحدثون عن المعرفة في اللفظ، وعن المعرفة في المعنى، ويعنون بالأول ما هو داخل عندهم في النكرة عموماً وشيوعاً وهو المحلي بأل المفيدة للجنس شمولاً وإطلاقاً(١) ، أما الثاني فمنه كلمات مثل: مذ، ومنذ في حالة وقوعهما مبتدأ(٢) ، مع ملاحظة أن تحقق المعنى الدلالي في الإسناد إليهما، ووقوع الحكم عليهما، غير متحقق، أو هو موضع تساؤل، لشدة غموضه وإيغاله في الغرابة، كما أن تحقق القيم الشكلية للمبتدأ غير ملفوظة وغير ملحوظة أيضاً.

---

(١) ومع إفادته الشيوع والعموم واستغراق الجنس - وهي خصائص تتنافى مع مفهوم المعرفة عندهم - يجعلون من المقترن بأل هذه معرفة في اللفظ أي معرفة على مستوى الصناعة النحوية التي تعطيه أحكام المعرفة، والغريب أنهم يذكرون في باب نعم وبئس أن الفاعل لهما حين يكون محلى بأل لايصح أن يؤكد بما يفيد الإفراد والتعيين، ولا بما يفيد الشيوع والعموم، فلا يصح أن تقول: نعم الرجل نفسه، ولا أن تقول: نعم الرجل كلهم، لتعارض التأكيد في الأول مع الشمول والعموم المتحقق بأل، ولتنافي التأكيد في الثاني مع المطابقة الشكلية بين المؤكد والمؤكد، وعليه فإن ما سمي معرفة لايصح أن يؤكد بالمعرفة، لأنه لايفيدها، ولا يصح أن يؤكد بما يفيد العموم كذلك، لقواعد الأبواب، (وانظر أيضاً: حاشية الصبان... ج٣ ص ٣٠، ٣١، والنحو الوافي... ج٢ ص ٣٧٦ وهامشها).

(٢) انظر: مغني اللبيب... ج١ ص ٤٤٢، وشرح التصريح... ج١ ص ١٧٣، والجنى الداني... ص ٤٦٥، والنحو الوافي... ج١ ص ٤٤٤.

يقرر النحاة أن مواقع بعينها فى الجملة لابد أن تشغل بما يندرج تحت مقولة التنكير، ولايصح لفرد مما يندرج تحت مقولة التعريف أن يشغلها أو يُرى فيها، كما يقررون كذلك أن هناك مواقع على العكس من ذلك لايشغلها إلا ما يندرج تحت مقولة التعريف.

ولو نظرنا فى أبواب النحو لوجدنا ما ينقض مصطلحى المعرفة والنكرة مفهوماً وموقعاً، ونضرب لذلك أمثلة بما يلى:

١- وقوع العلم اسماً للا النافية للجنس[1] ، وهوموقع لايكون فى قواعدهم إلا للنكرة، وترد لوقوع العلم اسماً للا النافية للجنس شواهد منها:

- قضية ولا أبا حسن لها .
- لاهيثم الليلة للمطىّ.
- لاقريش بعد اليوم.
- لابصرة لكم.
- يبكى على زيد ولا زيد مثله.
- يكون ولا أميّة فى البلاد.
- إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده.

٢- اعتبارهم اسم الموصول - وهو أحد أفراد المعرفة - نكرة حين يوصف بمثل كلمة «غير» مما أطلقوا عليه «موغل فى الإبهام والتنكير»، وصرحوا

---

(١) انظر: حاشية الصبان... ج٢ ص ٤، ٥، وهمع الهوامع... ج١ ص ١٤٥، والفوائد الضيائية... ج١ ص ٤٤٠.

بأنه لايتعرف وإن تقاصفت عليه قيم التعريف الشكلية، وكي تستقيم لهم مقرراتهم تعين عليهم أن يجعلوا اسم الموصول «الذين» مع صلته في قوله تعالى:

﴿ اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم﴾ نكرة، ليصح وصفها بغير[1] .

٣- وصفهم الضمير - وهو أعرف المعارف عندهم - بمصطلح النكرة، وقد كان ذلك منهم في الحديث عن الضمير الذي يكون مرجعه نكرة، أمعرفة هو؟ أم أنه من قبيل النكرة؟ ولم تجتمع كلمتهم على قرار[2] ، إذ ذهب بعضهم إلى أنه نكرة، وذهب آخرون إلى أنه معرفة، فإن كان الأول، سألنا عن قيمة تقريرهم أن الضمائر أعرف المعارف، وإن كان الثاني، قلنا: ماذا تفعلون في قاعدة باب الضمير التي تقرر ضرورة مطابقة الضمير لمرجعه وهي منقوضة هنا؟

٤- إطلاق مصطلح «حرف» على ما اصطلح عليه بالضمير الذي يتصف عندهم بالاسمية، وبالتعريف، وهما مقولتان لاتوصف بواحدة منهما الحروف، وقد ورد عنهم ذلك في حديثهم عن:

- ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة (باب الأفعال الخمسة)،

- ألف الاثنين، و واو الجماعة، وياء المخاطبة (في باب الفاعل)،

---

(١) انظر : خزانة الأدب... ج٤ ص ٢٠٨.

(٢) انظر: شرح الكافية... ج٢ ص ١٢٨، وشرح المفصل... ج٧ ص ٩٤.

– ضمير الفصل أو العماد أو الدعامة (فى باب الضمير)[1] .

ففى الأوَّلَيْن يقررون فى خلافهم أن ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة حروف لا ضمائر، وتتنوع كلمتهم فى الأخير، فمنهم من يرى أنه اسم، ومنهم من يرى أنه حرف ، والذين يرون اسمية ضمير الفصل تتوزعهم السبل، فمنهم من يرى أن له محلاً من الإعراب، ومنهم من يرى أنه لامحل له من الإعـراب.

ومما نريد أن نوضحه هنا أن بعض ما جعلوه أفراد للمعارف، ومندرجاً تحت مصطلح المعرفة منحوه مصطلح «الحرف»، ويسموه بمقولة الحرفية التى لايوصف أفرادها كما قرروا لابتعريف ولا بتنكير[2] .

٥– استخدامهم النداء الذى يرون أنه يساوى اسم الإشارة ويحقق التعريف عن طريق القصد والتوجه، لتحقيق مدلول مقابل التعريف، أى أن ما جعلوه سبباً لتحقيق مصطلح «تعريف» استُخدم هو نفسه لتحقيق مدلول مقابلة وهو مصطلح «تنكير»، نرى ذلك حين يصرحون بأن النداء يحقق بالقصد والتوجه مقولة التعريف للمنادى (إلى الحد الذى يقرر فيه بعضهم أن العلمية فى المنادى ينسخها النداء[3] ، ويحقق لنفسه تعريف القصد والتوجه)، ثم نراهم يفرقون – بعد هذا التقرير – بين نكرة تصبح عندهم

---

(١) انظر: شرح المفصل... ج٥ ص ١٠٩، ومغنى اللبيب... ج٢ ص ٩٦، وهمع الهوامع... ج١ ص ٥٨، والأشباه والنظائر فى النحو... ج٢ ص ٢٢١، والإتقان فى علوم القرآن... ج٢ ص ٢٣٩، ٢٤٠.

(٢) انظر: المراجع السابقه فى (٣) وانظر كذلك: الجنى الدانى... ص ٢٩، ٣٠، وخزانة الأدب... ج٢ ص ٢٢٩، ج٥ ص ٢٣٤، ٤٨٢ – ٤٨٤.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو... ج١ ص ٢٧٧.

بالقصد والتوجه معرفة وتسمى «نكرة مقصودة» وتعدل في قوة التعريف اسم الإشارة[1] ، وبين نكرة لايحولها النداء – رغم وجوده يتصدرها – إلى معرفة ولا يصح أن يكون الإعراب في الثاني (النكرة غير المقصودة)، والبناء في الأول (النكرة المقصودة) مبرراً لهذه لتفرقة بين مقولتي التعريف والتنكير فيما تحقق تصدره بأداة نداء لأمرين:

أ – أننا في قضية شكلية دلالية تتمثل في سبق أداةٍ للنداء منادى تحقّقُ فيه تعيين الإشارة، وتعريف القصد، وهما أمران متخلفان ومنقوضان هنا.

ب – أن الإعراب قد جاء فيما ادُّعى فيه البناء، ومن ذلك:

– ضربت صدرها إليّ وقالت * ياعديًا لقد وقتك الأواقي[2]

٦– حديثهم عن أنواع من المبتدءات تنقض ما اشترطوه فيما يقع موقع المبتدأ، على مستوى الشكل من ضرورة تحقق مقولة التعريف فيه، وعلى مستوى الدلالة من ضرورة أن يكون محكوماً عليه، وهذه المبتدءات النافية لما اشترطوه شكلاً ودلالة تتوزعها الأبواب النحوية التالية:

– باب المبتدأ.	– باب الإضافة.
– باب اسم التفضيل.	– باب الاستفهام.
– باب الظرف.	– باب المحلى بأل.
– باب التعجب.	– باب النداء.

وسوف نصنفها إلى المجموعات التالية:

---

(١) انظر: المراجع المشار إليها في صفحة ... تحت رقم (٣) جميعها، والصفحات نفسها.

(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح... ج٢ ص ١٧٠، وشرح ابن عقيل... ج٢ ص ٢٦٢، ٢٦٣.

أ – مالا يندرج تحت مقولة التعريف، لعدم تحققه فيه لسبب أو لآخر، ويضم[1] :

– «كم» من باب الاستفهام حين تقع مبتدأ فى مثل: كم مالُك؟

– «مذ» و«منذ» من باب الظرف حين تقعان موقع المبتدأ، وتعربان كذلك أيضاً.

– المحلى بأل المفيدة للجنس حين يقع مبتدأ.

ب – مالا يصح أن يطلق عليه مصطلح معرفة، إما لأنه نكرة، وإما لأنهم يشترطون فيه التنكير فى موقع المبتدأ، وألا يكون محكوماً عليه كذلك، فالأول: أفعل التفضيل المجرد من أل ومن الإضافة حين يقع مبتدأ، والثانى: الوصف المجرد من أل ومن الإضافة الواقع مبتدأ، والمستوفى لما اشترط فيه (عند من اشترط لعمله شروطاً) من حالية أو استقبال، ومن اعتماد على نفى وغيره، المستغنى بمرفوعه عن الخبر.

جـ – ما لا يجوز تصنيفه مع المعارف لوصفهم الصريح له بالتنكير، ومنه الكلمات الموغلة فى الإبهام، التى لا تتعرف وإن ضُمت إليها «وسائل التعريف الشكلية المختلفة، ومن ذلك كلمة «غير» حين تكون فى موقع المبتدأ[1] .

د – ما لا يجوز عدُّه من المعارف لأمرين: اصطلاحى يتمثل فى وصفهم الصريح لهذا النوع «بالنكرة»، ودلالى يتلخص فى أن هذا النوع من

---

(١) انظر: حاشية الصبان... ج٣ ص ٦٠، وشرح الكافية... ج٢ ص ١١٨.

(٢) انظر: خزانة الأدب... ج٤ ص ٢٠٨، والنحو الوافى... ج٣ ص ٤٦٦.

المبتدءات المبهمة، أو كما يسمونها «النكرات التامة» إلى جانب أنه يناقض ما اشترطوه فى المحكوم عليه من تعريف، فإن ما يليه لايصلح حكماً عليه، ولايكون إسناداً معه، نلحظ ذلك كله عندما نقرأ ما يقررونه فى باب التعجب خاصاً بصيغة «ماأفعل... » حيث يعربون «ما» نكرة تامة، ويرون أن ما بعدها إسناد فعلى يتكون من فعل وضمير يعود على «ما» يعرب فاعلاً، ومنصوب على المفعولية أو الشبه بها، وأن هذا الإسناد الفعلى يكوِّن مع «ما» (النكرة التامة) إسناداً اسمياً، وادعاءُ الفعلية فيما جاء على «أفعل» هنا حدثاً وزمناً، وتصورُ مرجع ضمير يصلح لتفسير فاعل «أفعل» وتوضيحه، والزعم بتحقق مقولة المفعولية فى المنصوب بعد صيغة «أفعل»، ثم ادعاء أن الإسناد الفعلى يكون مع «ما» اسناداً اسمياً، يناقض مقرراتهم فضلاً عن أنه محض وهم .

٧- اعتبارهم المحلى بأل والمضاف إلى معرفة من النكرات، أو فى تأويلها، لوقوعهما فى موقع لايشغله عندهم إلا النكرة، و[illegible]ن ذلك ما يقررونه فى باب الحال عن كلمات يشهدون لها بالتعريف مثل: وحدى، وحدك، وحده، وحدنا، العراك، الجماء الغفير.. إلى آخر ما يردُّونه بالتأويل إلى أصل افتراضهم وهو تنكير ما يقع فى موقع الحال[١] .

المعرفة وتنوين التنكير :

إن ما ا[illegible]عى أنه علامة للتفرقة بين المعرفة والنكرة، وأُطلق عليه «تنوين التنكير»[٢] ، وجُعل خاصاً بنوعين من الكلمات هما:

---

(١) انظر: شرح المفصل... ج٢ ص ٦٢، ٦٣، وهمع الهوامع... ج١ ص ٢٣٩، ٢٤٠، والنحو الوافى... ج٢ ص ٣٥٠ – ٣٥١.

(٢) انظر: خزانة الأدب... ج٦ ص ٢٨٥، ٢٨٦، ج١٠ ص ١١٤، وكشف المشكل فى النحو... ج٢ ص ١٦٦، ١٩٩، ٢٠٠، والأشباه والنظائر فى النحو... ج٢ ص ١٣٩، ١٤٠.

- الأسماء المبنية كسيبويه.

- وأسماء الأفعال بأقسامها الثلاثة (وهى مبنية كذلك).

جُعل هو نفسه مفرِّقاً بين المعرفة والنكرة فى الأسماء المعربة، وقد ورد عنهم ذلك فى الحديث عن العلم الممنوع من الصرف إذا فقد العلمية فإنه ينون للتنكير، ويعْدل اسم الجنس فى دلالته، فأحمد، وسحر، وغدوة، حين تفقد علميتها وتنون تبعاً لذلك يكون تنوينها مفيداً لتنكيرها وشيوعها جنساً لما يندرج تحتها، مع ملاحظة أن هذه الأسماء (أحمد،سحر، غدوة) لاتندرج عند النحاة فى المبنيات ولا هى - عندهم - من أسماء الأفعال، هذامن ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مقررات النحاة تنص على أن الأسماء المعربة يدخلها تنوين التمكين أو التمكن أو الأمكنية، أما تنوين التنكير فلا يكون إلا تابعاً لحركات البناء دون حركات الإعراب[1] ، وقد يقودنا هذا إلى أن نسأل فماذا تسمون تنوين سيبويه وأمثاله عند من يرى معاملته معاملة الممنوع من الصرف لا معاملة المبنى؟

الجملة وشبهها بين التعريف والتنكير:

يقرر أرباب الحواشى وملوك المتون وكذلك شارحوها أن ما انتهت إليه آراء جمهرة النحاة فى الجملة وشبهها بعد النكرة أو المعرفة هو اعتبارهما (أى الجملة وشبهها) حالا بعد المعرفة المحضة أو الخالصة، وصفة بعد النكرة المحضة أو الخالصة، أما بعد المعرفة الناقصة[2] ، أو النكرة غير التامة[3] فيجوز اعتبارهما حالاً أو صفة على السواء، ومن النحاة من لم يلتزم هذا الذى

---

(١) انظر: شرح المفصل... ج٩ ص ٢٩.

(٢) المعرفة الناقصة هى ما لا يحدد مسماه أو يعينه، ومن ذلك ما اقترن بأل المفيدة للجنس.

(٣) النكرة غير التامة هى النكرة التى قُيِّد شيوعها وعمومها بمقيد من المقيدات كالصفة مثلاً.

عليه جماعتهم واعتبر الجملة وشبهها حالا أو صفة بصرف النظر عن طبيعة المتقدم عليها فيما يتعلق بمقولتي التعريف والتنكير، ومنهم من رأى أن الجملة وشبهها تكون صفة بعد أى نكرة (محضة أو غير محضة)وحالا بعد أى معرفة (خالصة أو غير خالصة)(١) .

وهكذا نخلص إلى حقيقة نحوية هى أنه ليس أمامنا قاعدة قد اجتمعت عليها كلمتهم، وإنما نحن أمام نُحُوٍّ يتبع كل نحو صاحبه، ولصاحبه فيه ما يبرره من قياس أو استعمال أو كليهما معاً، وبعبارة أخرى: نحن أمام نُحُوّ تجيز في الأمر الواحد القاعدة ونقيضها، وتسوّى عند بعض النحاة ما اتفق بعض آخر على اختلافه دلالة ونحْواً وهو الحال والصفة، ولتفصيل تلك القضية بحث مستقل(٢) .

ومما يقرره النحاة كذلك أن الصفة تتبع الموصوف في أمور بعينها تبعية مطلقة منها التعريف والتنكير، في حين أن الحال لاتكون إلا نكرة ولا يكون صاحبها إلا معرفة، وما استثنوه من ذلك - إلى جانب أنهم ردّوه بالتأويل كعادتهم إلى أصل افتراضهم - يؤكدون به عمومية القاعدة، وليس من هدفنا هنا مناقشة اطراد القاعدة أو تخلفها، فلذلك موضع آخر إن شاء الله، وإنما هدفنا أن نجعل استطرادنا مقدمة لموضوعنا وهو وصف الجملة وأو شبهها عند النحاة بالتعريف أو التنكير، ويتلخص ذلك في أمرين:

---

(١) انظر: الخصائص... ج٣ ص ٢٣٢، وكتاب الحلل... ص ٧٥، وخزانة الأدب... ج٦ ص ٢٨٥، ج٧ ص ١٩٧، ج١٠ ص ١١٤، ج١١ ص٩، وشرح الكافية... ج١ ص ٣٦، ٣٠٧، وشرح التصريح... ج١ ص ٢٣٩، وحاشية الصبان... ج٣ ص ٦٣، وشرح المفصل... ج٢ ص ٥٢ - ٥٤، وشرح الوافية. ص ٢٥٦، وشرح ابن عقيل... ج٢ ص ١٩٥، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم... ص ١٩٣، والنحو الوافي ... ج١ هـ ص ٦٢٦.

(٢) انظر بحث «القاعدة النحوية» للمؤلف.

الأول: أن ما تحدثوا عنه من إعراب الجملة أو شبهها بعد المعرفة المحضة أو المعرفة غير المحضة حالاً يقتضى وصف الجملة بمقولة التنكير، لتستقيم قاعدة تنكير الحال، وأن اعتبارهم الجملة أو شبهها بعد النكرة (محضة أو غير محضة) صفة يقتضى كذلك وصف الجملة أو شبهها بالتنكير، ضرورة استقامة قاعدة المطابقة فى باب النعت، ويدخل فى هذا النوع الأخير الجملة أو شبهها فى موقع الصلة، خضوعاً لحقيقة أنهم قرروا أن الموصول اسم مبهم شبيه بالنكرة أو هو من النكرات، ويقتضى منطق التقعيد على هذا النحو أن تأخذ الجملة أو شبهها موقع المفرد فى أحكام المطابقة، فتطابقان فيما يقتضى المطابقة، وتتخلف فيهما المطابقة فيما يقتضى المخالفة، كما أخذت الجملة حكم إعراب المفرد. لكن النحاة اختلفوا فى ذلك اختلافاً بيِّناً، وتضاربت من أجل ذلك قواعدهم، واضطرب لديهم مصطلحا التعريف والتنكير، ذلك أن منهم من صرح بأن الجملة لاتوصف بتعريف ولا بتنكير، على حين قرر آخرون أنها توصف بالتنكير ولا توصف بالتعريف[1] ، ولهؤلاء ولأولئك من الأدلة ما يتصف بأنه يتخذ السبب برهنة على النتيجة، والنتيجة برهنة على السبب، ذلك النوع من البرهنة الجدلية التى تشبه الدائرة المغلقة، وهى برهنة منقوضة فى مجال إدراك قوانين الاستعمال اللغوى.

أما الذين رأوا أن الجملة وشبهها تعربان حالاً أو صفة بعد المعرفة أو النكرة على السواء فإن سؤال المطابقة فى الصفة والتنكير فى الحال يوجب تقرير وصف الجملة بالتعريف بعد الموصوف المعرفة وبالتنكير بعد الموصوف كالنكرة، ففى مثل:

---

(١) انظر المراجع المذكورة فى (٤) فى الصفحة السابقة.

جاء محمد يحمل كتبه، وجاء رجل يحمل كتبه، تُعد جملة «يحمل كتبه» صفة، أو حالاً في الجملتين تبعاً لوجهة نظر أولئك النحاة، فإن اعتبرناها حالاً في الأولى ذهبنا إلى تنكيرها، وإن رأينا أنها صفة قررنا تعريفها، لتسلم لهم القواعد، والأمر نفسه في الجملة الثانية إن أُعربت «يحمل كتبه» صفة «لرجل» لزم تنكيرها لتحقيق المطابقة، وإن أعربت حالاً عُدّت من النكرات، وإن تحملتْ الجملة بأسرها حينئذ وزر مجيئ صاحب الحال نكرة.

أما الأمر الثاني - وهو هدفنا الرئيس من عنوان ذلك الفصل - فهو الجملة وشبهها بين التعريف والتنكير. قرر النحاة وقوع الجملة وشبهها في مواقع إعرابية مختلفة بعضها مما خصوا به المفرد كالخبر والحال والصفة والمضاف إليه، ومن ثم استحقت الجملة أو شبهها في تلك المواقع إعراب المفرد الذي كان ينبغي أن يكون فيها، لحلولهما محله ووقوعهما موقعه، وبعض آخر من المواقع لايقع فيها المفرد كالصلة والقسم، ولهذا عُدَّ مثلهما من المواقع غير ذي محل من الإعراب، وسوف نمحض الحديث لما ساقه النحاة في أبواب النحو من قواعد تقطع بضرورة وصف الجملة بالتعريف إن كان لتلك القواعد أن تسلم في تلك الجزئيات من التناقض، وهذه الأبواب هي:

النعت، الصلة، الندبة، الإضافة، الحال.

ففي باب النعت[1] :

يعرض النحاة لتعدد النعت واتحاده لفظاً ومعنى مع اختلاف العامل في المنعوت معنى أو عملاً أو هما معاً كما في:

---

(١) انظر: شرح التصريح... ج٢ ص ١١٥، وشرح ابن عقيل... ج٢ ص ٢٠٢، ٢٠٣، وشرح الكافية... ج١ ص ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، وحاشية الصبان... ج٣ ص ٦٦، ٦٧، وشرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم... ص ١٩٤.

- حضر محمد وانطلق على الكريمان أو الكريمين

- شاهد محمد ورأيت علياً الكريمان أو الكريمين.

- أكرمت محمداً ومرّ بى على الكريمان أو الكريمين.

يوجب النحاة فى مثل هذه الأمثلة قطع النعت إلى الرفع أو النصب، والسؤال الذى يفرض نفسه هنا هو: ما حكم هذه الجملة المقطوعة (اسمية أو فعليه) الواقعة صفة من حيث التعريف والتنكير؟

إن عدّوها نكرة، ضرورة أنها جملة، فما حكم عدم مطابقتها لموصوفيها العلمين؟ وإن عدوها معرفة - كى تتحقق المطابقة - فماذا نقول فيما قرروه لديهم عن الصفة الواقعة جملة وضرورة تنكيرها؟

ويتصل بهذا الموضوع فى الباب نفسه ما يراه النحاة من أن الوصف بالجملة آكد من الوصف بالمفرد، إذ يرون أننا حين نقول: مررت بمحمد الكريمُ (برفع الكريم أو نصبها، فالرفع بالقطع على الإخبار عن مبتدأ محذوف وجوباً يعود على الموصوف، والنصب بالقطع على المفعولية) يكون الوصف أكثر تأكيداً من أنْ نقول:

مررت بمحمد الكريم (بجر الكريم اتباعاً دون قطع)، ويفسرون ما يزعمون من أن الوصف بالجملة آكد من الوصف بالمشتق بوجود ضمير فى الجملة، والحق أن الضمير موجود فى المفرد كذلك، إذْ إنه مشتق يحتاج إلى ضمير، وهو متحمل له، ضرورة أنه مشتق عامل كما تقرر قواعدهم، ولو أنهم قالوا: إن الضمير الذى يدل عليه المشتق (الكريم) حين يبرز ويتقدم ويسمى ضمير فصل ويُنبّر Stressed فإن التنغيم intonation سوف يؤدى إلى تحقيق الغاية

الدلالية «التأكيد» التى أدركوها لغة[1] واستعمالاً، ولم يُوفقوا إلى بيان الطريق الشكلى التى عبرت به العربية عنها، فالتأكيد – إذن – ليس نتيجة ما زعموه من تكرار الإسناد فى الجملة، لأن الإسناد موجود فى المفرد وفى الجملة على السواء، أما الذى لايوجد فى المفردى فهو نبر الصفة Stressed adjective " وتنغيم الجملةSentencial intonation حين تنطق كلمة الكريم فى سياق الجملة، ولو كان هذا الأداء دون علامة إعراب، ضرورة الوقف عليه.

ولايفوتنى أن أقرر أن حديثهم حول القطع إلى الرفع أو النصب فى مثل هذا المثال يثير تساؤلين آخرين: الأول: ألا يتعارض قطع مثل هذه الصفة المشتقة المفردة المتحملة لضمير الموصوف إلى الرفع أو النصب واعتبارها جملة اسمية أو فعلية إلى وقوع الجملة صفة للمعرفة، وعلى غير هذا انعقد شبه إجماعهم؟ والتساؤل الثانى هو: ألا يؤدى القطع إلى الرفع، واعتبار الصفة حينئذ جملة اسمية، أو إلى النصب وعدّ الصفة جملة فعلية، إلى التعارض مع مقرراتهم التى تنص على أن جملة النعت المقطوعة جملة إنشائية غير طلبية، وهى بهذه الصفة لاتقع نعتاً ولا حالاً ؟ فكيف يقرر النحاة أنها تصبح نعتاً، وتصبح حالاً ؟

وفى باب الصلة :

يتحدث النحاة عن الجملة الواقعة صلة، وأنها لتوضيح إبهام الموصول وتعريف ما يشبه النكرة مما يسمى «المبهم»، أو «النواقص»، أو «الأسماء الموصولة» والنكرة لاتوضح نكرة أو ما فى حكمها من المبهمات، ولذا اشترط النحاة ضرورة أن تكون الصلة (جملة أو شبه جملة) مُعرِّفةً مُعيِّنة شاهرة

(١) انظر: مظاهر تقعيد نحاة العربية للغة المنطوقة، المؤلف. (تحت الطبع).

للموصول[١] ، ولست أدرى كيف تكون الجملة موصوفة بالتنكير أو الشيوع فى الدلالة، أو مجردة من التعيين والتنكير معاً؟

ويتصل بهذا باب الندبة، ففيه يمنع النحاة ندب غير العلم، ويستثنون من ذلك الموصول المجرد من «أل» شريطة اشتهاره بصلته ومعادلته لشهرة تلك الصلة فى التعيين والتحديد، كما يُفهم مما ضربوه لذلك مثلاً فى:

وامن حفر بئر زمزماه !!![٢]

وفى باب الإضافة يقرر النحاة أن مما يكسب التعريف الإضافة إلى المعرفة، ويُفردون الإضافة المحضة بتلك الخاصية دون قسيمتها (الإضافة غير المحضة)، ويقررون أيضاً أن الجمل فى موقع المضاف إليه تؤول بالمفرد، وأن أسلوب تأويلها يتمثل فى انتزاع مصدر من فعلها إن كانت فعلية، أو من خبرها إن كانت اسمية، ثم إضافة هذا المصدر المنتزع إلى ما كان فاعلاً فى الجملة الفعلية، وإلى ماكان مبتدأ فى الجملة الاسمية، ويصرحون فى ذلك كله بأن المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة (فاعلاً أو مبتدأ)، ويكتسب التخصيص من المضاف إليه النكرة (فاعلاً أو مبتدأ، والسؤال الذى يفرض نفسه هو:

أتوصف الجملة التى أُوِّلتْ بمعرفة بالتعريف ، أو لاتوصف؟

وفى باب الحال يصرح النحاة باشتراط تنكيرها، وتأويل ماجاء معرفاً

---

(١) شرح الكافية... ج٢ ص ٣٥، ٣٦، وشرح التصريح... ج١ ص ١٤١، وحاشية الشيخ ياسين... ج١ هـ ص ١٤١، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم... ص ٣٥.

(٢) انظر: شرح الكافية... ج١ ص ١٥٩، وشرح التصريح... ج١ ص ١٨٢، وشرح ابن عقيل... ج٢ ص ٢٨٢، والفوائد الضيائية... ج١ ص ٢٤٧.

منها بالنكرة، ويقررون أن الحال – ومن أحكامها التنكير – تجئ في صور المشتق، أو المؤول به، والجملة (اسمية وفعليه)، وشبه جملة (ظرفاً أو جاراً ومجروراً)، وفي أثناء حديثهم عن بعض ما تقدم يفرقون بين المصدر الصريح والمصدر المؤول، فيجيزون وقوع الأول موقع الحال، ويمنعون وقوع الثاني في ذلك الموقع[1] .

وما يلفت النظر ويتصل بحديثنا هنا هو ما اعتمدوا عليه في منعهم وقوع المصدر المؤول في موقع الحال، ذلك أنهم جعلوا علة المنع اشتمال المصدر المؤول على ضمير، وحمّلوا هذا الضمير مسئولية تحويل الحال من نكرة إلى معرفة، والحال – في نَحْوِهِم – لاتكون إلا نكرة، وأودّ أن نلحظ هنا ما يلي:

– أنهم قرروا أن الحال وصف، وأن ذلك هو الغالب فيها، وأنها إن وقعت جامدة أوّلت بمشتق.

– أنهم أقرّوا ما ورد في اللغة من مجيئ الحال مصدراً صريحاً يؤول في بعض أحكام الحال بالمشتق المتحمل ضميراً، ويبقى لديهم في رتبة الجمود التي وصفه بها جمهورهم، فلا يتحمل ضميراً في بعض آخر من أحكام الحـال[2] .

– أن الجملة اسمية أو فعلية – حين تشغل موقع الحال – يُشترط اشتمالها على رابط يربطها بالصاحب الذى وظّفتْ الجملة لأداء غرض دلالي فيه، وهذا الرابط يكثر أن يكون ضميراً، وقد يتعين وحده، وقد يجتمع مع غيره،

---

(١) انظر: الجنى الداني... ص ٣٨٩، وحاشية الصبان ... ج٣ ص ٦٤، ٦٥، والنحو الوافي... ج٢ هـ ص ٣٣٠، هـ ص ٣٤٦.

(٢) انظر: حاشية الصبان... ج٢ ص ١٧٠، ١٧١، والنحو الوافي ... ج٢ ص ٣٤٦ – ٣٤٩.

- أن شبه الجملة (ظرفاً أو جاراً ومجروراً) حين يُشغل بهما موقع الحال يشتملان هما الآخران على ضمير، ضرورة أنهما ليسا هما الحال، وإنما الحال متعلقهما المشتق، أو الجملة، وفى كليهما ضمير يعود على صاحب الحال.

وإذا كان ذلك كله كذلك، أفلا يقتضى منطق النحاة أن الضمير الذى يقتضيه المشتق أو المؤول به أو الجملة (اسمية أو فعلية) أو شبه الجملة (ظرفاً أو جاراً ومجروراً، حقيقة أو تعلقاً)[1] يوقع فى المحظور نفسه، وهو وقوع الحال معرفة نتيجة الضمير المشتملة عليه تلك الأحوال؟

ويتصل بهذا ويتعلق به أمر آخر هو الموصولات الحرفية، ذلك أن النحاة يُخرجون من مجال دراسة المعارف الموصولات الحرفية وهى ما تؤول مع ما بعدها بمصدر سواء أكان ذلك مع الفعل (ويشمل: أنْ، لو، كى، ما المصدريات) أم مع الاسم ويخصّ أنَّ (المشددة النون المفتوحة الهمزة) مع اسمها وخبرها، ولايفوتنى أن أسجل هنا أن بعض النحاة عدّ «أل» الموصولة من الحروف الموصولة لامن الأسماء الموصولة[2] .

والذى يستحق الانتباه والتنبيه إليه هو أن النحاة فى باب الحال تحدثوا عن عدم وقوع المصدر المؤول حالاً، لاشتمال الفعل فيه أو الخبر على ضمير، وأثر هذا الضمير فى اكتساب المصدر المؤول التعريف، والحال لاتقع معرفة،

---

(١) من النحاة من يرى أن الضمير مستكن فى الظرف نفسه وفى الجار والمجرور لا فى متعلقهما، وانظر أيضاً: الأشباه والنظائر... ج١ ص ٨١.

(٢) عدّتْ (أل) عن قوم من الأسماء الموصولة، وعند قوم آخرين من الحروف الموصولة، وعند فريق ثالث عدّتْ حرف تعريف، وغنى عن البيان أن الأخيرين (حرف الصلة، وحرف التعريف) لايوصفان بتعريف ولا بتنكير، وانظر أيضاً: مغنى اللبيب... ج١ ص ٧١، ٧٢، والجنى الدانى... ص ٢٢٢، ٢٢٣، وخزانة الأدب... ج٥ ص ٤٨٢ - ٤٨٤.

وهذا يتناقض من وجوه:

فهو من وجه يجعل الموصولات الحرفية تلحق بالموصولات الاسمية في باب المعرفة، لأن الموصول الاسمي كلمة مبهمة، أو نكرة، أو شبيهة بالنكرة (على اختلاف في المصطلح) تتعرف بصلتها، وكذلك – هنا – يُتَأوَّلُ الموصول الحرفي بما يفيد المعرفة ، لاحتوائه على الضمير فيما يتصورون، فإن صح ذلك هناك صح هنا، والعكس صحيح أيضاً، ويقوى هذا ويدعمه ويعضده ما يذهب إليه بعضهم من إطلاق مصطلح «اسم ناقص» على أنَّ الموصولة، ويرد في ذلك أيضاً قولهم: «أنَّ كبعض اسم»(١) ومن وجه آخر يتعارض مع ما يلي فيما يتعلق بالحال:

– أن الحال وقعت معرفة في الاستعمال اللغوي.

– أن المصدر المؤول وكذلك الحال (مشتقة وجملة وشبه جملة تتحمل ذلك الضمير، فلم أجيز وقوعها أحوالاً؟

التعريف وأسماء الأفعال:

سبق أن ذكرنا أن ما أطلق عليه «تنوين تنكير» قد أغلقت دائرة اختصاصه على نوعين من الأسماء عند النحاة هما:

– الأسماء المبنية.

– أسماء الأفعال بأنواعها الثلاثة (الماضي والمضارع والأمر)، وأن وظيفة التنوين في هذين النوعين هي التفرقة بين النكرة و المعرفة فيهما، فما نُوِّن من أسماء الأفعال كان عام الدلالة شائع الحدث، وما لم ينوَّن كان محدد الحدث

---

(١) انظر: الجنى الداني... ص ٣٨٨.

مخصص الدلالة والقصد، فإذا قلت: هيهات، أف، إيه (منونة) تحقق التنكير بُعْداً، وتضجّراً، ومصموتاً عنه، وإذا أسقطت منها التنوين دلّت على بُعْد بعينه، وتضجر خاص، وصمت عن شئ محدد.

وأود أن أسجل هنا أمرين: الأول أن مفهوم التعريف هنا مفهوم خاص يحتاج إلى شئ زائد عن فقْد التنوين حتى يتحقق لاسم الفعل ما زُعم له من إفادة التعيين والتحديد، و قد يكون ذلك الشئ الزائد لغوياً يستمد من السياق، وقد يكون غير لغوى يفهم من الموقف Context of SituationÆ

الأمر الثانى ما قرره النحاة من أن التعريف فى أسماء الأفعال يساوى أحد أمرين:

– المصدر المحلى بأل المنتزع من الأفعال المزعوم مساواة أسماء الأفعال لها فى الحدث والزمن والعمل.

– أو العلَم الذى جُعِل اسم الفعل عنواناً عليه، ولايختلف هذا عن الأول فيما أرى(١) .

بقيت ملاحظة تتعلق بموضوع التعريف والتنكير أحب أن أشير إليها إشارة سريعة، وهى أن شيوع العلم فى جنسه، وتنوينه، ووصفه (مع ملاحظة أنهم القائلون: إن العلَم يغنى عن تعدد الصفات، أو إن العلَم مجموع صفات)(٢)، أمور تناقض مفهوم العلمية، ومفهوم المعرفة، وأنه إذا كان فى العلم شيوع كما يرى النحاة، فمامفهوم المعرفة؟ وما النكرة؟

---

(١) انظر: كشف المشكل فى النحو... ج٢ ص ١٦٧.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو... ج١ ص ٢٧، ٢٨.

الإعراب والبناء:

يلعب هذان المصطلحان اللذان أريد لهما أن يكونا متقابلين دوراً رئيساً في تفكير النحاة تصنيفاً للأبواب، ووضعاً للقواعد، وتخريجاً لما جاء على غير ما افترضوه، وتعليلاً لكثير من الأحكام، وسوف لانقف طويلا عند كثير مما زعموه أصولاً للتوجيه، وضوابط المسائل، وعللاً للأحكام، إلا بقدر ما يُبرز قضية الحديث هنا وهي استخدام مصطلحي إعراب وبناء، مرجئين تفصيل ما سنُجمل، وبيان ما سوف نُضمر مما لن نُجمل فيه قولاً إلا موضوع بحث آخر[1] – إن شاء الله – .

يعرض النحاة لمقولتي الإعراب والبناء فيرون ما يلي:

– أن الإعراب علامة للمعاني وآية عليها، به تعرف مقولات الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وغيرها، ومنه يُستمد التفريق بين هذه المعاني[2] .

– أن الإعراب مظهر من مظاهر الاختصار في العربية، فلواحقه – حركات وحروفاً – تغني عن إيراد كلمات قاموسية توضح مقولاته في المواقع النحوية المتنوعة[3] .

– أن الإعراب تغير آخر الكلمة نتيجة علاقاتها السياقية بما قبلها، ويراه آخرون أثراً في آخر الكلمة (ظاهراً أو مقدراً) يجلبه العامل، وأن بعض العوامل

---

(١) انظر: القاعدة النحوية للمؤلف.

(٢) انظر: حاشية الصبان... ج١ ص ٥١، ٦٦، وشرح الكافية... ج١ ص ١٧، ١٨، ٢٣، وشرح الوافية... ص ١٢٨ – ١٣٠، والفوائد الضيائية... ج١ ص ١٩٣ – ١٩٦، وشرح المفصل... ج١ ص ٤٩، ٧١–٧٣.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر في النحو... ج١ ص ٣٩ وشرح المفصل... ج١ ص ٧٣.

أقوى(1) من بعض عملاً، وتصرفاً، أو هما معاً.

– أن هذا الإعراب يخص الكلمة المفردة حالة ورودها في جملة، لا حالة عُزْلتها عن السياق واستقلالها عن الكلام(2) .

– أن ما يقع موقع الكلمة المفردة يأخذ حكمها الذى يقتضيه الموقع ويتطلبه الإعراب(3) .

– أن الإعراب حين لايتأتى فيما يشغل الموقع الإعرابى لأنه من قوائم المبنيات التى يلزم آخرها حالة واحدة وإن تغيرت العوامل قبلها، أو لأن ما يشغل الموقع ليس كلمة لها آخر تلحقه العلامة الإعرابية، وإنما هو جملة، حينئذ يطلق على الإعراب مصطلح «الإعراب المحلى».

– أن البناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وإن تعددت العوامل قبلها أو تنوعت المواقع الإعرابية التى تشغلها الكلمة، ولا توصف به الكلمة عند النحاة معزولة عن سياق، أو فى غير علاقة نحوية(4) .

---

(1) انظر: الفوائد الضيائية... ج1 ص 191، وكشف المشكل فى النحو... ج1 ص 227 – 230، والخصائص... ج2 ص 288، ج3 ص 56، 57، والأشباه والنظائر... ج1 ص 101، ج2 ص 52، 147، وخزانة الأدب... ج9 ص 11، 12، وشرح التصريح... ج1 ص 59، 60، وحاشية الصبان... ج1 ص 47 – 49، وهمع الهوامع... ج1 ص 12.

(2) انظر: الأشباه والنظائر... ج2 ص 24، وحاشية الشيخ ياسين... ج1 هـ ص 46، وشرح التصريح... ج1 ص 60، وحاشية الصبان... ج1 ص 48، وهمع الهوامع... ج1 ص 14، وشرح الكافية... ج1 ص 17، والفوائد الضيائية... ج1 ص 188 – 190.

(3) انظر: الخصائص... ج2 ص 177، 178، وكشف المشكل فى النحو... ج2 ص 192، 196.

(4) انظر: حاشية الصبان...ج1 ص49 ، 66، وكشف المشكل: ج1 ص228، 255، ج2 ص182 – 196، وهمع الهوامع...ج1 ص56، والنحو الوافى: ج1 ص81 – 83، 87، وهوامش صفحات: 84، 85 – 96، 97 .

- أن ما أضيف وجوباً إلى الجملة وجب بناؤه، أما ماأضيف جوازاً إليها فيجوز فيه الإعراب والبناء[1] .

- أن المبنى لايُراعى لفظة فى تابعه إلا فى مواضع بعينها، وما عداها يراعى محلة لا لفظه[2] .

- أن كل مفرد مبنى يُسمَّى به يعربُ وينوّن[3] .

الإعراب وأنواع الكلمة:

يتعرض النحاة للإعراب والبناء ويقسمون ثلاثة الأنواع المصطلح عليها للكلمة عندهم على هذين المصطلحين على النحو التالى:

- الأصل فى الأسماء الإعراب لتوارد المعانى عليها، وماجاء على الأصل لايُسأل عنه، أما ماجاء مبنياً من الأسماء فإنه يحتاج إلى تبرير، ويتطلب تخريجاً لعدوله عن الأصل، ويختلف النحاة فى تخريجهم بناء ما بنى من الأسماء، فمنهم من يرى أن مشابهة الحروف (وضعاً، أو معنى، أو لفظاً، أو إهمالاً، أو افتقاراً، أو عدم تأثر بالعوامل مع النيابة عن الفعل) أدتّ مفردة أو مجتمعة أو متعاونة إلى أن تُبنى الأسماء، ومنهم من يرى غير ذلك.

- الأصل فى الأفعال وفى الحروف البناء، وما خرج من الأفعال عن ذلك الأصل فإنه يحتاج إلى تبرير كالفعل المضارع المجرد من نون التوكيد المباشرة ومن نون الإناث[4] .

---

(١) انظر: كشف المشكل في النحو: ج١ ص٢٤٦، والنحو الوافى: ج١ هـ ص٧٢ .

(٢) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو... ج٢ ص١٢١، والنحو الوافى...ج١ هـ ص٧١، ج٤ ص٣٤.

(٣) انظر: النحو الوافى...ج١ ص٧٤ .

(٤) انظر: حاشية الصبان...ج١ ص٥٠ - ٥٤، ٦٣ - ٦٦، وهمع الهوامع...ج١ ص١٦ - ١٨، وكشف المشكل فى النحو...ج٢ ص١٨٧ - ١٩١، وشرح ابن عقيل...ج١ هـ ص٢٩، ٣٠، ص٢٨ - ٣٤، وشرح ألفية بن مالك لابن الناظم...ص٧ - ٨ .

والذى أود أن أسجله هنا ما يلي:

– أن مقولة أصالة الإعراب فى الأسماء لا تسلم للنحاة، إذ منهم من يرى أن الإعراب أصل فى الأسماء وفى الأفعال معاً، ومنهم من يرى أن الإعراب أصل فى الأفعال فرع فى الأسماء[1] .

– أن اتصال المضارع بنون التوكيد لايسبب بناء الفعل عند بعض النحاة، وإنما يظل المضارع معرباً اتصلت به نون التوكيد أم لم تتصل[2] .

– أن اتصال الفعل المضارع بنون النسوة لايغير إعراب المضارع[3] .

– أن من يرى أصالة الإعراب فى الفعل يقرر إعراب فعل الأمر لابناءه، بل إن من النحاة من يرى أن المقولة التى أسس عليها الإعراب أصالة فى الأسماء وتبعاً فى بعض الأفعال تتحقق فيما اتفقوا على بنائه من الأفعال وهو الماضى الذى يتغير آخره تبعاً لتغير الضمائر التى يُسند إليها كما فى : أكرما، أكرمُوا، أكرمْن[4] .

– أن النحاة أنفسهم قد استخدموا مصطلح «إعراب»، و«معرب» فيما قرروا فيه حكم البناء، كما صرحوا باستخدام العكس، فوظفوا مصطلح «البناء»

---

(١) انظر: همع الهوامع... ج١ ص١٥، وشرح ابن عقيل...ج١ ص٣٧ وهامشها، وشرح الوافية...ص١٢٧، وشرح المفصل...ج١ ص٤٩، وكشف المشكل...ج٢ ص١٩٠ .

(٢) انظر: همع الهوامع...ج١ ص١٩، وحاشية الصبان...ج١ ص٦٢، وشرح ابن عقيل...ج١ ص٣٩.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو...ج١ ص٢٠٧، وحاشية الصبان...ج١ ص٦٢، وهمع الهوامع...ج١ ص١٨، ١٩، وشرح ابن عقيل...ج١ ص٣٨ .

(٤) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو...ج٢ ص١٨٧، ١٨٨، وحاشية الصبان...ج١ ص٥٨، ٥٩، وشرح ابن عقيل...ج١ ص٣٨ .

و«مبنى» فيما قرروا له حكم الإعراب والمعرب، فمن الأول حكمهم على اسم لا النافية للجنس المفرد بالإعراب نصباً مع حذف التنوين للتخفيف، ومن الثانى حكمهم على المثنى وجمع المذكر السالم والممنوع من الصرف فى حالة الجر بالفتحة بأنها جميعها من المبنيات[1] .

– أن ما أراد النحاة تقريره من أن الإعراب قسيم للبناء لايسلم لهم، لاعتبارات منها:

– أنهم تحدثوا عن أنواع أخرى لاتنتمى إلى أحدهما، وبالضرورة لاتنتمى إليهما معاً، منها ما يصفونه على نحو فقهى[2] أحياناً فيطلقون عليها «الخنثى المشكل»، وأحياناً أخرى يستعيرون لها مصطلحاً كلامياً هو «المنزلة بين المنزلتين»، ومن ذلك عندهم: المنادى، والمضاف إلى ياء المتكلم، ومنها ما أطلقوا عليه عبارة ما ليس معرباً ولا مبنياً[3] ويدخل فيه الإعراب على الإتباع الشكلى كإعراب المؤكدات اللفظية، والأفعال المعربة المفسِّرة لمحذوف، وكذلك ماأطلقوا عليه الأفعال المفردة فى باب عطف الفعل على الفعل المنصوب أو المجزوم، ومنها ما استخدموا له عبارة «الإعراب الذى يشبه البناء»[4] . قاصدين بذلك

---

(١) انظر: شرح التصريح...ج١ ص٦٧، ٦٩، ٧٩، وحاشية الصبان...ج١ ص٩٢، ٩٣، والمقتضب...ج١ هـ ص١٤٢، والأشباه والنظائر فى النحو...ج١ ص٣٩، ٨٥، ١١٢، ١٩١ – ١٩٢، ٣٦٧ – ٣٦٩، والخصائص...ج٢ ص١٦٤، ٤٦٩، وشرح المفصل...ج١ ص٧٢، ٧٣، ج٣ ص٨٤، وهمع الهوامع...ج١ ص٢٠، وشرح الكافية...ج٢ ص٢، ٣، وكشف المشكل...ج١ ص٢٢٠ – ٢٢١، ٢٣٩، والفوائد الضيائية...ج١ هـ ص١٩٦ .

(٢) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو...ج١ ص٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩ .

(٣) انظر: خزانة الأدب...ج ٨ص٥٦٢، والخصائص...ج١ ص٣٦٧ – ٣٦٩،ج٢ ص١٦٤، ٣٥٦–٣٥٩، ج٣ ص٥٧، وحاشية الصبان...ج١ ص٥٠ –٥٦ ، والفوائد الضيائية...ج ١ص١٨٩، والنحو الوافى... ج٤ ص٤٥، ٤٦، ٥١، ١١٧ وهوامشها .

(٤) انظر: كشف المشكل فى النحو...ج ٢ ص١٩٤ .

«الجزم»، وكذلك ما وظّفوا لوصفه عبارة «البناء الذى يساوى الإعراب»[1] ويُدخلون فى هذا النوع النداء، والاستغاثة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والممنوع من الصرف فى حالة جره بالفتحة، كل هذا يُدخل فى القسمة إلى جانب الإعراب والبناء أموراً أخرى.

- والاعتبار الآخر الذى لايجعل الإعراب القسيم الفرد للبناء هو تداخل استخدامات النحاة لهذين المصطلحين تداخلاً يفرقون فيه بين أفراد الطائفة المبنية من الأسماء فيستخدمون مصطلحات تخص الإعراب مع بعضها دون بعض مما يترتب عليه أن يكون معنا مبنى يساوى المعرب فى إطلاق ما يخص المعرب عليه، ومبنى لايساوى المعرب لعدم إباحتهم إطلاق ما يخص المعرب من مصطلحات عليه. ويقود هذا إلى أن المبنى لايساوى المبنى فى إطلاق المصطلح عليه، ويتضح هذا حين نُذكّر بما صرح به النحاة فى بابين:

- باب الأسماء المقصورة والممدودة.

- وباب الممنوع من الصرف.

ففى الباب الأول يصرح النحاة أن من مكونات تحقق المقصور والممدود استيفاء مقولة الإعراب فيهما، وعليه فما كان اسماً مبنياً مختوماً بألف لازمة قبلها فتحة لايُعد مقصوراً فى اصطلاحهم، والأمر نفسه مع الأسماء المبنية المختومة بهمزة قبلها ألف، ولكنا حين نقرأ للنحاة[2] باب الأسماء الموصولة أو ما يُدعى باب الاسم المبهم نجدهم يصفون «أولاء» و «هؤلاء» بمصطلح «الاسم

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر...ج ١ص ١١٢.

(٢) انظر: خزانة الأدب...ج ١٠ ص١٤٨، ١٤٩، والنحو الوافى...ج١ ص١٧٠، ٢٩١، ٣١٠، وهامش ص١٦٩ .

الممدود»، ويصفون «الألى» بمصطلح «الإسم المقصور»، ويجعلون هذا الإطلاق خاصاً بتلك الكلمات من المبنيات، فيمنعون مثلاً أن نطلق مصطلح مقصور على أفراد من نفس القبيل مثل «ما» الموصولة أو على أفراد من قبيل مشابه مثل «ذا»، و«تا» من أسماء الإشارة، بل إنهم يمنعون إطلاق المصطلح على ما قرر بعض النحاة اسميته مثل «إلى» و «على»، أو ما أدرج تحت المصطلح العام «اسم» وخُصَّ بالظرف مثل «إذا».

وهكذا نرى أن استخدام مصطلحي «مقصور» و«ممدود» في غير ما وُضعا له، واصطفاء بعض أفراد ما يندرج تحت قسيميهما الاصطلاحي، ومنحها لقبيهما دون تبرير نحوي مقنع يجعل استخدام المصطلح متداخلاً مضطرباً.

وفي باب الممنوع من الصرف نلحظ الأمر نفسه، ذلك أنهم قرروا أن المنع من الصرف لايكون إلا في المعرب من الأسماء، فلا يدخل الحروف ولا الأفعال ولا المبني من الأسماء، وهذا الأخير هو موطن الشكوى، ذلك أنهم تحدثوا في باب الممنوع من الصرف عن الأسماء المبنية، ومنعوها من الصرف في كلامهم عن العلم المركب تركيباً مزجياً مختوماً باللاحقة «ويه»، إذ رأوا أن من أعاريبه أن يُعامل معاملة الممنوع من الصرف، مع أنهم في مواقع أخرى عاملوه معاملة المبني، وألزموه البناء على الكسر في جميع المواقع الإعرابية[١] .

---

(١) انظر: شرح المفصل...ج١ ص٦٩، والنحو الوافي...ج١ ص١٥٩، ٢٧٩، ٢٨٠ .

ألقاب الإعراب والبناء :

يصرح النحاة بما يلي:

– أن ألقاب البناء أو أنواع البناء أربعة هي: الضم، والفتح، والكسر، والسكون أو الوقف، وأن للإعراب كذلك أنواعاً وألقاباً أربعة هي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، وأن ألقاب الإعراب هذه ليست إلا مجردات ذهنية لها علامات شكلية أصلية وعلامات فرعية تنوب عن تلك العلامات الأصلية، ويختلفون فيما بينهم في صواب استخدام مصطلحات البناء لما هو معرب أو العكس على النحو التالي:(١) .

– ضرورة استخدام كل مصطلح فيما وضع له، وعدم الخلط بين مصطلحات البناء ومصطلحات الإعراب، فلا يقال في المبني على الضم: إنه مرفوع، ولايقال مضموم فيما هو مرفوع.

– جواز استخدام مصطلحات البناء والإعراب استخداماً حراً، فنقول في مثل: «حيثُ يجلس محمد يجتمع الناس»: إن «حيث» مرفوع، و«محمد» مضموم، ويقولون: إن «دارُ» في: «يادارُ غيرها البلى تغييراً» مرفوع.

أقسام الإعــراب :

بعد أن حصر النحاة المبنيات من الأسماء تحت ما اصطُلح عليه من أبواب في القوائم الضميرية والإشارية والموصولية والاستفهامية، وفي قوائم ما ركب من الظروف والأحوال والأعداد والأعلام، وكذلك ما طرأ عليه البناء كاسم لا النافية للجنس مفرداً، أو مركباً معها، والمنادى نكرة مقصودة، أو علماً مفرداً –

(١) انظر: شرح ابن عقيل..ج١ ص٣٠٤،والجنى الداني..ص٤٦.

صرحوا بأن ما عدا هذا فهو معرب، ثم وزعوا الأسماء والأفعال والمشتقات والجمل والمبنيات على تصنيف ثلاثى للإعراب هو:

الإعراب الظاهر، والإعراب المقدر، والإعراب المحلى.

وجعلوا الأوليين للأسماء المعربة وللفعل المضارع والمشتقات، أما الأخير فقد خُصَّ به المبنى من الأسماء وكذلك الجمل شريطة أن تكون فى موقع المفرد، كما اختصوا به كذلك الماضى الواقع فى موقع إعرابى كالشرط والجواب لأداة جازمة، أما فعل الأمر فقد سبق أن أشرنا إلى أنه موضع خلاف.

أود بعد هذا الموجز الملخَّص لأنواع الإعراب لديهم أن أشير إلى ما يلى:

- أن هذه الأنواع لم تسعف النحاة فى تفسير نصوص اللغة فى ضوء ما استقر عندهم من قواعد وضوابط فاضطروا إلى استخدام مسميات أخرى للإعراب حتى يبعدوا الحرج والقصور عن القواعد، ويضمنوا لها طاعة اللغة، ولو عن طريق استخدامات غير علمية بعيدة عن الحكمة كما قرر بعض الأقدمين(١) .

ومن تلك المسميات التى أرادوا أن يواجهوا بها - أمام عجز أقيستهم - المسموع عن العرب الذى لاقِبَل لهم برده جملة واحدة فى وجوه أصحابه(٢) ، ما

---

(١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب...ج١ ص٢٩، ٣٠ .

(٢) انظر: خزانة الأدب...ج٤ ص١٥٨، ج٥ ص١٠١، ١٠٢، ج٨ ص٥٥٢، ٥٥٤، ج٩ ص١٣، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ومغنى اللبيب...ج٢ ص٦١٩، ٦٢٢، ٦٢٤، ٧١٨، وشرح المفصل...ج١ ص٣١، ٣٢، ج٣ ص٧٨، ٧٩، والأشباه والنظائر فى النحو...ج١ ص١٦٢ - ١٦٦، ١٧٨ - ١٨٠، ٢٥٧ - ٢٦٢، وانظر فى ظاهرة التوهم البحث الجيد الذى نشره الدكتور السيد رزق الطويل فى: مجلة معهد اللغة العربية، العدد الأول لسنة ١٩٨٣، من ص٦٧ - ١٠١، وفيه يتحدث عن النحاة الذين اهتموا بالتوهم، ولماذا خلقه النحاة وأمثاله من مصطلحات، وألوان التوهم، والأبواب النحوية التى ورد فيها مصطلح التوهم، ومن الذى يصدر عنه التوهم...

يلي:

- الإعراب على الجوار.

- الإعراب على الإتباع.

- الإعراب على التوهم.

- الإعراب على الحمل أو «التقاص» أو «التقارض».

- الإعراب على المعنى.

أن النحاة اختلفوا[1] في ميادين ما أطلقوا عليه مصطلح «الإعراب المحلي» فمذهب الأكثرية أن الإعراب المحلي ينحصر في:

- الجمل (اسمية وفعلية) إن هي وقعت موقع المفرد.

- المبنيات من الأسماء والأفعال في مواقع الإعراب.

ومذهب غيرهم من النحاة أن الإعراب المحلي يتسع ليشمل إلى جوار ما سبق:

- المصدر المؤول بحرف من حروف السبك أو بغير سابك.

- المجرور بحرف جر أصلي أو زائد.

- المستغاث به.

ويقود هذا الزعم الأخير إلى الآتي:

- أن المبني في باب نحوي معرب في باب آخر ملحق به.

- أن المعرب في اللفظ معرب في المحل في وقت واحد معاً.

---

(١) انظر: كشف المشكل في النحو...ج ١ص٢٢٠، وشرح ابن عقيل...ج١ ص٥٣٨ - ٥٤١.

- أن المبنى على المحل يدخل فيه ما لم يذكروه داخلاً فيه.

- أن المبنى في باب نحوى معرب في باب آخر.

ولتوضيح الأمر الأول نذكُر بحكم المفرد في بابي النداء والاستغاثة (وهى نوع خاص من النداء عندهم) ويتخلص هذا الحكم في أن المنادى العلم المفرد يُبنى على الضم في محل نصب، وأنه هو نفسه حين يكون مستغاثاً به يكون حكمه الجر وجوباً باللام المفتوحة[1] في محل نصب، فهو معرب في اللفظ، ومعرب في المحل كذلك، فحين نقول: يامحمدُ، فإن المنادى (محمد) يكون مبنياً على الضم في محل نصب، أما حين نقول: «يالَمحمد لعلى» فإن المنادى المستغاث به (محمد) يكون - عندهم - مجروراً باللام وجوباً في محل نصب، لأنه في الحالتين منادى، والمنادى - لديهم - في موقع المفعول به، ولأن أداة النداء في موقع الفعل «أدعو» ونائبة عنه، وتعمل عمله، وفي هذا أكثر من ادعاء على اللغة، وأكثر من رِدَّة في القواعد المقررة لديهم، وتفصيل ذلك فيما يلى:

- إن أسلوب «يامحمد» أسلوب نداء، وقد صنفه النحاة مع الجمل الإنشائية التي تخلو عندهم من دلالة الزمن، ومن الإسناد، ولاتحتمل الصدق ولا الكذب، إذ لايتحقق مدلولها قبل النطق بها، ولايقصد بها إلا الطلب، أمَّا أسلوب «أدعو محمداً» فهو مصنف عندهم في عداد الجمل الخبرية، ونوعا الجملة في مقرراتهم متقابلان اصطلاحاً ودلالة ووظيفة وتركيباً، فتفسير إحداهما بمصطلح الأخرى ضربٌ من الزيغ العلمي والبهلوانية الفكرية.

---

(1) يرى النحاة أن اللام مع المستغاث به محركة بالفتح لأنه في موقع المضمر، وهذا قد يتنافى مع ما يلى مما قُرِّر في نحوهم: ١- أن المضمر يحل محل الظاهر وليس العكس، ولا سيما في أول التركيب حين لا يكون هناك مفسر سابق الضمير . ٢ - أن اللام لا تفتح دائمًا مع الضمير، ذلك أنها واجبة الكسر مع ياء النفس أو المتكلم .

– إن ادعاء أن المجرور فى اللفظ «يالَمحمدٍ» مجرور فى المحل يحمل مخالفتين: الأولى أن الإعراب المحلى له أماكن بعينها عند من وُصفوا بأنهم الأكثرية، وليس من بين تلك الأماكن الاسم المعرب فى باب الاستغاثة، وعليه فإن ادعاء إعرابه محلاً يتعارض مع مقررات شبه الإجماع، والثانية أننا لو سلمنا بأن المستغاث به مجرور لفظاً منصوب محلاً، لورد تساؤل ضرورى هو:

ما إعراب المستغاث به المحلى؟ أهو الجر، أم النصب؟ إذ لايتأتى عندهم إمكانهما معاً، فإن قيل: الجر، تحتم أن نسأل: كيف يكون الإعراب اللفظى الذى هو الجر إعراباً محلياً هو الجر؟ وإن قالوا: إن إعرابه المحلى هو النصب لكان عليهم أن يجيبوا عن سؤالين هما:

الأول: كيف يكون للكلمة إعراب لفظى ظاهر يقتضيه العامل المباشر غير الزائد، ثم يكون لها إعراب محلى آخر يقتضيه عامل آخر؟ وهل يُعدّ ذلك من قبيل التنازع؟ وإن كان فكيف نوفق بين ما يُقرُّه النحاة هنا وبين ما يرفضونه فى باب التنازع؟[1] .

والثانى: كيف يكون الإعراب المحلى فى غير ما ذهب إليه جمهور القوم؟

– إن تفسير حرف النداء بفعل مضارع متعد ينصب مفعولاً واحداً نوع من التحكم المُسْبق اقتضته تصورات النحاة عن المنادى وأنه قد وقع عليه النداء، ومن ثم فهو مفعول به، وهذا – إلى جانب أنه يخلط بين الأساليب التى تقرّر تمايزها دلالة ونحواً – قابلٌ للنقض، لأن الفعل الذى نابت «يا» منابه وعملت عمله ليس من الضرورى أن يكون «أدعو الذى يقتضى مفعولاً به، فقد يكون فعل أمر تقديره «أقبلْ»، ولعل التساوى فى نوع الأسلوب يرشحه ويرجحه

---

(١) انظر: الشباه والنظائرفي النحو..ج٤ ص١٨٠ .

إن كان ولا بد من تقدير.

وهكذا نرى أن المنادى يكون مبنياً فى باب النداء، ومعرباً فى محل المعرب فى باب الاستغاثة، إذا كان لى أن أبرز تناقض قاعدة النحاة.

وشبيه بالمستغاث به مثالان نضربهما هنا، الأول: المجرور بحرف جر أصلى أو زائد، ذلك أن النحاة يصرحون أن لهذا المجرور إعرابين[1] : إعراباً لفظياً هو الجر، وإعراباً محلياً يختلف تبعاً لنوع الحرف، فإن كان أصلياً كان محل المجرور المعرب النصب لوقوعه موقع المفعول به، وإن كان زائداً فالحكْمُ هو الموقع، فيكون المعرب (جراً) مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً (محلاً)، ويتضح عسر القضية وينكشف إغرابها حين يُذكر تابع للمجرور، وإليك المثال التالى:

(جَلَس محمد فى الحديقة الكبيرة)

فى هذا المثال، ترد كلمة الحديقة مجرورة لفظاً منصوبة محلاً، لأنها مفعول به، أى أن لها إعرابين: إعراباً لفظياً، وإعراباً محلياً، ويترتب على ذلك أن الصفة التابعة يجوز فيها الأمران: الكبيرة (بالنصب تبعاً للمحل)، والكبيرة (بالجر تبعاً للفظ).

ولعل هذا يدفعنا إلى أن نسأل: ماذا نفعل لو أننا بنينا الفعل جلس للمجهول وقلنا:

جُلِس فى الحديقة الكبيرة ؟

تبعاً لما يذهب إليه النحاة من تفسير للتركيب تكون لكلمة «الحديقة» إعرابات ثلاثة: الجر على اللفظ، والرفع للنيابة عن الفاعل، والنصب للمفعولية فى المعنى، فهل تتبع الصفةُ هذا كلّه فنقول:

---

(١) انظر: كتاب الحلل.. ص ٢٠٤.

– جلس فى الحديقة الكبيرةِ (بجر الكبيرة على اللفظ)

– جلِس فى الحديقة الكبيرةُ (برفع الكبيرة على محل نائب الفاعل)

– جلِس فى الحديقة الكبيرةَ (بنصب الكبيرة على محل ما هو مفعول به) ؟

وإذا جاز ذلك، فما معنى تعدد المحل؟ وما شواهده؟ أو بعبارة أخرى: هل قال بهذا أحد من النحاة؟ وإذا لم يكونوا قد قالوا، فلماذا، ومنطق أقيستهم فى مواجهة اللغة يتطلبه؟

والمثال الثانى الذى نضربه لما رآه النحاة معرباً فى اللفظ ومعرباً فى المحل فى وقت واحد معاً يتعلق بظرف الزمان المتصرف المنصوب الواقع خبراً عن اسم معنى، كالذى فى مثل: «اللقاءُ يومَ الجمعة»، و«يوم» عندهم منصوب فى محل رفع، ويترتب على هذا أن المعرب المنصوب معربٌ مرفوع، ولست أدرى كيف يتأتى هذا فى نحو يقرر المخالفة بين أنواع الإعراب شكلاً ووظيفة ودلالة، ويمايز تصنيفاً بين الإعراب والبناء أبواباً، وأفراداً تندرج تحت هذه الأبواب، ويذهب جمهرة علمائه إلى أن الظرف فى مثل هذا التركيب – لمقتضيات القواعد المقررة – ليس هو الخبر، وإنما الخبر متعلقه المحذوف، هذا بالإضافة إلى أننا لو جعلنا شبه الجملة فى مثل ما تقدم يشغل بنفسه المواقع الإعرابية ووصفناه بهذا العبارات التالية المتهافتة:

– «منصوب فى محل رفع» (خبراً بعد المبتدأ).

– «منصوب فى محل رفع» (صفةً بعد الموصوف المرفوع النكرة).

– «منصوب فى محل نصب» (صفةً بعد الموصوف المنصوب النكرة).

– «منصوب فى محل نصب» (حالاً بعد صاحب الحال المعرفة).

- «منصوب في محل جر» (صفةً بعد الموصوف المجرور النكرة).

لوجدنا أنفسنا أمام سؤال عصيٍّ الجواب هو: إذا فعلنا ماسبق، فماذا نفعل أمام شبه الجملة حين يكون جاراً ومجروراً في موقع الخبر، وفي موقع الصفة (مرفوعة ومنصوبة ومجرورة)، وفي موقع الحال؟ وفي عبارة أخرى:

ماذا نقول في الجار والمجرور في الأمثلة التالية:

١- محمد في البيت.

٢- جاء رجل في عربة.

٣- رأيت رجلاً في عربة.

٤- مررت برجل في قيوده.

٥- جاء محمد في موكب؟

أنقول: إن الجار والمجرور منصوب في محل رفع في الأول والثاني، ومنصوب في محل نصب في الثالث والأخير، ومنصوب في محل جر في الرابع؟

أم نقول: إن الجار والمجرور مجرورٌ في محل رفع ونصب وجر؟

أم ماذا نقول؟ وفي قول آخر: ما موقع شبه الجملة من مقولتي الإعراب والبناء حين يكون شبه الجملة نفسه هو الخبر أو الصفة أو الحال؟ هل يكون شبه الجملة معرباً أم مبنياً؟ وإذا كان معرباً، فهل إعرابه ظاهر أو مقدر أو في محل؟

وكيف تستقيم تناقضات استخدام مصطلحات مثل: إعراب وبناء، وظاهر

وفى محل؟

أما الأمر الرابع الذى يتعلق بما صُنِّف مبنياً فى باب، ومعرباً فى باب آخر فإن خير مثال يُضرب به هو ما يعرض له النحاة فى الأبواب التالية:

- حروف الجر،
- أدوات الشرط[١] ،
- أفعال الرجاء،
- الابتداء ،
- التعجب،

ففى هذه الأبواب على التوالى يتحدث النحاة عن مدخول «ربّ»، ومدخول «لولا الامتناعية» ، ومدخول «عسى»[٢] ، ومدخول الباء فى مثل (كيف بك عند اشتداد الكرب)[٣] ، ومدخول «إذا الفجائية» ، ومدخول الباء فى مثل (أحسنْ به)، ويصرحون بأن موقع المدخول عليه فى ذلك كله هو موقع الرفع يحتله بعد «ربَّ»، وبعد «لولا الامتناعية»، وبعد الباء المسبوقة باسم الاستفهام كيف، وبعد إذا الفجائية المبتدأ، ويشغله بعد عسى ما أصله المبتدأ ثم صار اسماً لعسى التى تقتضى اسماً مرفوعاً، ويقع فيه بعد الباء المسبوقة بصيغة «أفعلْ» ما موقعه الرفع للفاعلية أو النصب على المفعولية (كما يُقرر الخلاف بينهم)[٤] .

---

(١) من النحاة من يعتبر عسى حرف رجاء، ويحسن أن أذكر هنا أن مصطلح أداة يشمل فى استخداماتهم: الاسم والفعل والحرف؛ فهم يقولون: أدوات الشرط، أدوات النفى، أدوات الاستثناء، الخ..وبعض هذا يضم الأسماء والأفعال والحروف .

(٢) السابق.

(٣) انظر: النحو الوافى...ج١ ص٥٠٤ وهامشها .

(٤) انظر: شرح ابن عقيل...ج٢ ص٤٨١ وهامشها .

هذا الذى قرره النحاة، وأقروه من قواعد عكّر صفوها عليهم الاستعمالُ اللغوى، ذلك أن اللغة قد ورد فيها ما يلى:

– دخول ربّ على الضمير[1] الذى لايشغل فى تصنيفهم موقع الرفع، وإنما يكون فى موقعى النصب أو الجر، فتقول: «ربّه»، فالهاء فى التصنيف الضميرى لاتكون أبداً ضمير رفع، ولايصح تبعاً لذلك أن تشغل موقعه، فكيف يُردُّ مثل هذا الاستعمال اللغوى إلى أصل التقعيد القياسى ؟

– دخول لولا الامتناعية، وعسى الرجائية، وإذا الفجائية، على ما صُنِّف فى باب الضمير ليشغل غير موقع الرفع وهو: ياء النفْس أو المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغيبة، التى صُنِّفت جميعها لتشغل موقع النصب أو موقع الجر، ولاتكون للرفع ولا تقع موقعه، وإلا اضطرب تصنيف باب الضمير تقول: لولاى.، لولاك.. ، لولاه.. ، عساى..، عساك... عساه..، فإذا بى.. ، فإذا بك...، فإذا به..[2] ويتصل بهذا وقوع كاف الخطاب، وياء المتكلموهاء الغيبة، فى مثل: كيف بك..، وكيف بى..، وكيف به..، وكذلك وقوع الهاء (وهى ضمير نصب أو جر) فى موقع الفاعل بعد صيغة أفعلْ للتعجب (عند من يرى أنها فعل ماض جاء على صورة الأمر للتعجب).

ونردد السؤال السابق هنا مرة أخرى فنقول:

---

(١) يقرر النحاة أن ربّ تختص بالدخول على النكرة، ويقل أو يندر أو يشذ دخولها على ضمير الغيبة، ولا يفوتنى أن أذكّر –هنا– بمقولتهم: إن الحكم بالندرة لا يعنى الشذوذ، وأن الحكم بهما لا يعني عدم الفصاحة، (انظر: الأشباه والنظائر فى النحو...ج٢ ص١١٩) .

(٢) انظر: الكامل فى اللغة والأدب، والأشباه والنظائر فى النحو...ج٢ ص٢٠٥، ٢٠٦، والنحو الوافى...ج١ ص٤٠٥ وهامشها .

كيف واجه القياسُ النحويُّ المسموعَ المستعمل الفصيحَ، وردَّه بالتخريج المتهافت إلى ما زُعم أصلاً للتقعيد والتصنيف؟

وسوف نستمد إجابتنا مما قرروه في «لولا» تاركين ما عداها إلى بحوث أخرى تتعلق بالتصنيف والقاعدة لا بالمصطلح الذي هو قضيتنا التي لانريد أن تتفلّت منا في تشعبيات النحاة، يرى النحاة[1] أن الضمائر (الياء والكاف والهاء) الواقعة بعد لولا مجرورة لفظاً في محل رفع، أي أن المبني في باب الضمير - ومنه الياء، والكاف، والهاء - معرب مجرور هنا في باب لولا الامتناعية، هذه واحدة، والثانية أن هذا المعرب المجرور في اللفظ يشغل موقعاً لايكون فيه إلا المرفوع، والثالثة أن هذا المعرب المجرور في محل إعراب لايشغله، هو الرفع، والسؤال الآن هو: ما معنى أن هذه الضمائر - المبنية على حركاتها التي ليست منها الكسرة (لولايَ.. لولاكَ، لولاهُ) مجرورة لفظاً، وواقعها اللغوي ينفي ذلك وينقضه من وجوه هي:

- أنها مبنية لامعربة (ضرورة أنها ضمائر) ، والمبني يُبنى على حركته، وحركة ياء النفْس، وكاف الخطاب - للمفرد المذكر - الفتح، وحركة هاء الغيبة هي الضم.

- أنها تخلو من الكسر الذي هو علامة الجر الأصلية في الإعراب، ومن ثم فإن الجر اللفظي المزعوم في هذه الضمائر ليس له وجود شكلي.

- أنها ليست في هذا الموقع في محل جر، لأن الموقع بعد لولا الامتناعية موقع رفع يشغله المبتدأ (مع تفصيل في الخبر ذكراً وحذفاً جوازاً أو وجوباً).

---

(1) انظر: خزانة الأدب...ج٥ ص٣٣٦ - ٣٤٢، ٣٥٠، والجنى الداني...ص٤٣٧ - ٤٤٠، ومغني اللبيب...ج١ ص٣٦٠ - ٣٦١ .

وهكذا يتضح أن هذه الضمائر ليست في محل جر، لأن الموقع للرفع، وليست في محل رفع، لأنها ضمائر نصب أو جر، وليست مجرورة لفظاً، لأنها تخلو من علامة الجر الشكلية، كما أنها فوق هذا كله ليست معربة حتى يستخدم معها مصطلح يخص المعربات وإنما هي مبنية على حركتها المنطوقة بها، الملازمة لها، في محل إعرابي يتفق مع ما صُنِّفت له في بابها.

موقع الإعراب من الكلمة:

يقرر النحاة أن الإعراب يخص الكلمة المفردة، وأن موضعه منها هو آخرها[1] ، ولكننا نقرأ لهم في الوقت نفسه ما يفيد أن الإعراب قد لايكون موضعه آخر الكلمة، بل قد لايكون له موضع على الإطلاق في الكلمة ذات العلاقة التركيبية بما قبلها، نلحظ هذا في الأبواب النحوية التالية:

- الاسم المنقوص
- المنادى.
- الاستثناء.
- الاسم الموصول.

- ففي الباب الأول يقرر النحاة أن إعراب مثل «ثماني» قد يقع على النون رفعاً، ونصباً، وجراً، بعد حذف الياء[2] .

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر في النحو...ج٢ ص٢٤، وكشف المشكل في النحو...ج١ ص٢٤٠، وشرح الكافية...ج١ ص٢٥، وشرح المفصل...ج١ ص٥٠، ٥١ .

(٢) انظر: خزانة الأدب... ج٧ ص٣٦٥، ٣٦٦ .

– وفى باب المنادى المرخم يتحدث النحاة عن لغة «من لاينتظر»[1] ويقررون وقوع الإعراب على غير ما عهدته اللغة آخراً للصيغة، ولا يغير من هذا ما يتصورونه أو يصورونه من أن ما تبقى بعد الحذف يعامل معاملة الكلمة المستقلة، فذلك نوع من مغالطة ما استقرت عليه صيغ اللغة وقوالبها، وإهدارٌ لما استقام فى وعى المتكلم والمخاطب من صيغ الأعلام.

– وفى باب الاستثناء يعرض النحاة لحكم «غير» و«سوى»، ولاقتراضهما حكم الاسم الواقع بعد إلا[2] (أى حكم المستثنى الواقع حقيقة بعدهما) فى أشهر إعراباتهما عند النحاة، أو على حد تعبير بعضهم إن غير وسوى تأخذان حكم ما بعدهما على سبيل العاريةُ. فما ظهر على غير، وما قدر على سوى من إعراب إنما هو الأثر الإعرابى الذى يستحقه المستثنى وهو الاسم الواقع بعدهما، وهذا ما عبَّر عنه النحاة بقولهم: إن غير وسوى تأخذان حكم الاسم الواقع بعد إلا.

ويتحدثون فى باب الاستثناء كذلك عن «إلاّ» حين تحمل على «غير» (الوصفية) وتستخدم مثلها صفة لأداة استثناء، وحينئذ يظهر إعرابها – رغم اسميتها – على ما بعدها لاعليها.

– وفى باب الاسم الموصول يرد كلام النحاة[3] على الموصول الاسمى «أل» الذى يرى بعض النحاة أنه مع اسميته لايتحمل الإعراب، وعليه فما

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل... ج٢ ص٢٩٢، وشرح الوافية...ص٢٠٠، ٢٠١، وشرح ألفية بن مالك لابن الناظم...ص٢٢٢.

(٢) انظر: خزانة الأدب...ج٣ ص٤١٩، ج٥ ص٤٨٢، وشرح الكافية... ج١ ص١٥٧، ٢٤٥، ٢٤٦، وشرح التصريح...ج١ ص٣٦٠، وكتاب في أصول اللغة...ج٢ ص١٤٥ .

(٣) انظر: خزانة الأدب... ج٢ ص٢٢٩، ج٥ ص٤٨٢ – ٤٨٤، وشرح الكافية...ج١ ص٣٨، وحاشية الصبان...ج١ ص١٥٧، ١٦٤ – ١٦٥، وكتاب فى أصول اللغة...ج٢ ص١٤٥ .

يتسحقه هذا الاسم من الإعراب لايظهر عليه ولايقدر كذلك عليه، وإنما يظهر على المشتق الواقع صلة له بعده، فحين نقول: «جاء الكاتب» فإنهم يرون أن «أل» هى الفاعل، ويختلفون فيما وراء ذلك، فمنهم من يرى أن الإعراب يقدر عليها وأن ما بعدها يتحمض لوظيفة الصلة، وعليه فما بعد «أل» لا محل له من الإعراب، ويرى آخرون أن «أل» – وإن أعربت فاعلاً– لاتتحمل الإعراب ومن ثم فإن علامة الفاعلية التى ينبغى أن تكون ظاهرة أو مقدرة على «أل» تظهر على ما بعدها من صلة، فيكون ما بعد «أل» ذا إعراب باعتبار الفاعلية، وغير ذى إعراب باعتبار الصلة.

وهكذا نرى أن الإعراب فى الأمرين الأولين لم يكن على آخر الكلمة كما قرروا أنه يكون كذلك دائماً، وأنه فى الحالات الثلاث الأخيرة لم يظهر على الكلمة التى تقتضى قوانين الإعراب ومنطقُ القواعد ظهورها أو تقديرها عليها، وإنما ظهرت على سابقتها مع غير وسوى الاستثنائيتين، وعلى لاحقتها مع «إلا» الوصفية، و«أل» الموصولة.

ويشبه الاسم المنقوص والمنادى المرخمَ المثنى وجمعُ المذكر السالمُ وما ألحق بهما فى أن الإعراب لم يكن على آخر الكلمة كما قرروا أنه يكون كذلك دائماً ولو نظرنا إلى ما يلى موضوعاً فى تركيب:

... محمدان و ... محمدين. فى المثنى وما ألحق به،

... اثنان و ... اثنين. فى المثنى وما ألحق به،

... كلاهما[1] و ... كليهما. فى المثنى وما ألحق به،

... محمدون و ... محمدين. فى جمع المذكر السالم وما ألحق به،

... أولو عزم[2] و ... أولى عزم. فى جمع المذكر السالم وما ألحق به،

(١ ، ٢) لا يُتصور استخدامهما لغويًا دون مضاف إليه، ومن ثم فإن آخر الكلمة حقيقة ليس ما غيرته عوامل الإعراب، وإنما آخرها ما انتهت به دلالة الصيغة، وما لا ترد لغة إلا مصاحبة له .

... سنون و ... صفين، في جمع المذكر السالم وما ألحق به.

لوجدنا أن الأثر الإعرابي الذي يجلبه العامل، والذي يتغير تبعاً لتغير العوامل، لم يقع في آخر الكلمة حقيقة، ولعل هذا ما دفع بعض النحاة إلى معاملة المثنى وجمع المذكر السالم وما سمي به منهما كمحمّدين وعوضين وسعدون معاملة المفرد، وإلزام المثنى الألف وإلزام ما ألحق به الصورة التي جاء عليها، وإلزام جمع المذكر السالم وما سمي به منه الواو، وجعل الإعراب في جميع ذلك بالعلامات الأصلية على النون[1] .

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر في النحو...ج٣ ص٧١، وخزانة الأدب...ج٧ ص٤٣١، ٤٥٨، وهمع الهوامع... ج١ ص١٩، وحاشية الصبان...ج١ ص٧٩، ٨٨، ٩٤، ٩٥ .

العمدة والفضلة

المفهوم والمقاييس:

من المتقابلات التى تصنَّف على أساسها الأبواب، وتختلف لأجلها الأحكام تلك التى اصطلح عليها «بالعمدة»، وما جُعل قسيمًا لها واصطلح عليه «بالفضلة»، وتختلف الآراء حول مقصود النحاة بهذين المصطلحين(١) ، ويرمى بعض النحاة بعضًا آخر بعدم التوفيق فى فهم مراد السابقين بهما، ومهما يكن من أمر فإن جماع ما صرح به القوم فى كتبهم متعلقًا بهذا الموضع من مواضع الشكوى يتلخص فى أن للجملة اسمية وفعلية معنى أساسًا لا تتجسد حقيقة الجملة نحويًا إلا به، وأن هذا المعنى الرئيس يُستمد من عنصرى الجملة اللذين اصطلح عليهما فى الجملة الاسمية بالمبتدأ والخبر، وفى الجملة الفعلية بالفعل ومرفوعه (فاعلاً أو نائب فاعل)، وأن كل ما عدا عنصرى الجملة الرئيسين فهو من قبيل الفضلة تركيبًا ودلالة .

ويتضح من هذا أن أسلافنا الأجلِّين قد جعلوا الشكل والدلالة أساسين لتحديد مصطلحى «عمدة» و «فضلة»؛ فركنا الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، وكذلك عمدتا الجملة الفعلية (الفعل ومرفوعه) هما سبيل اللغة للتعبير عما أطلقوا عليه المعنى الأساس، أو الإسناد، أو الجملة، أى الكلام التام الذى يفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها، وكل مكوِّن لغوى وراء ذلك فى الجملة زيادة وفضلة

---

(١) انظر: حاشية الصبان... ج٢ ص ١٦٩، وهمع الهوامع.. ج١ ص ٩٢، وشرح التصريح... ج١ ص ٣٦٦، ومغنى اللبيب ... ج١ ص ٢٥٤، والأشباه والنظائر فى النحو.. ج١ ص ٧١، ٧٢، والمسائل المشكلة... ص ٥٨٣، وكشف المشكل فى النحو... ج١ ص ٤٧٤ – ٤٧٦، وكتاب الحلل... ص ١٤٣ – ١٤٥ وشرح ابن عقيل ... ج١ ص ٥٤٣ – ٥٤٤، وشرح شذور الذهب... ص ٥٠، والنحو الوافى ... ج٢ ص ٣٨٢، ٣٨٣.

على المستويين التركيبي والدلالي. وأود أن أسجل هنا الملاحظات التالية:

– أنه إذا كانت الدلالة هي مقياس الفضلة، فكيف يستقيم فهْم مدلول الجملة دون ذكر ما أُطلق عليه فضلات؟ أو في قول آخر:

إن كل ما يصدر عن المتكلم محتاجًا إليه السامع لا يُتصوَّر فيه إلا مصطلح «عمدة»؛ ذلك أن الجملة (وهي وحدة لغوية يُحمِّلها المتكلم وَحْدَته الشعورية، وينْظم الأولى تبعًا للثانية كما يرى[1] عبد القاهر وكثير من التحويليين المعاصرين)[2] لا تتم تركيبًا ودلالة إلا حين ينتهي أداؤه لمكوناتها التي قد تتجاوز ما اصطُلح عليه بالفضلات. ويؤكد هذا ويقويه ما يقرره النحاة أنفسهم من أن الحدث في الفعل عام ومبهم في هيئته، ومتعلقه، وسببه، ومكانه، وحجمه، وعدده، ونوعه، وغير ذلك مما يتعلق بالحدث[3] . وما ينطبق على الحدث في الفعل ينطبق على قسيم الحدث في دلالة الفعل وهو الزمن؛ ذلك أن الفعل –وإن دل على زمن بعينه في مقابل غيره من الأزمنة– تحتاج جهة الزمن فيه (أي دلالته على الاستمرار أو العادة أو غيرهما من جهات في الزمن The Aspects of verb) إلى قيود ومخصصات للتعبير عنها، والأمر نفسه يقال في الفاعل والمبتدأ والخبر هيئات وصفات وغيرهما مما يجعل الإسناد العام، أو الكون المطلق في الإسناد والجملة ذا فائدة تامة يحسن السكوت عليها، وهذا جوهر ما يذهب إليه بعض أسلافنا حين يقول: «وحذف الحال لا يحسن، وذلك

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز ، ص ٩٧، ٣٤٠، ونظرية عبد القاهر في النظم، د. درويش الجندي، ص٥٣، ٥٤، ٧٣ ، مكتبة نهضة مصر ١٩٦٠م.

(٢) انظر: Semanties, John Lyons, Cambridge, 1977

(٣) انظر في كتب النحو الأبواب التالية: الحال، الظرف، الجار والمجرور، المفعول لأجله، اسم الزمان واسم المكان، المفعول المطلق.

أن الغرض فيها إنما هو تأكيد الخبر بها، وما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه... ولو عريتْ الحال من القرينة وتجرد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه... ولم أعلم المصدر حُذف في موضع؛ وذلك أن الغرض فيه إذا تجرد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات فإنما هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكد لا يجوز، وإنما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد»[1] .

– أن ما سمي الإسناد الأساس وأقيم عليه تحديد مصطلح «عُمَد» تُكوِّن جملاً قد لا يكفي لتحقيق مفهوم الجملة التي يُشترط لها تمام الفائدة وحسن السكوت عليها، كما أن المعنى قد يتم ويحسن السكوت عليه دون تحقق إسناد بين عمدتين في الجملة الاسمية، أو بين ركنين في الجملة الفعلية. ويتضح النوع الأول (الذي تحقق فيه الإسناد ولم يتم المعنى) في تقريرات النحاة وحكمهم على كل مما يلي بأنه جملة:

– كان الناقصة مع اسمها[2] .

– اسم الشرط مع فعل الشرط[3] .

– «زيد هند ضاربها هو»[4] .

ويتضح النوع الثاني (وهو ما تحقق فيه تمام المعنى مع فقدْ تحقق الإسناد الذي يتحدثون عنه فيما يلي[5] :

---

(١) الخصائص. . ج٢ ص ٣٧٨، ٣٧٩، ويحسن مراجعة الصفحات من ٣٦٠ – ٣٧٩.

(٢) انظر: الخصائص... ج٢ ص ٣٧٩.

(٣) انظر: حاشية الأمير... ج٢ هـ ص ٤٢.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل... ج١ ص ٢٠٧، ٢٠٨.

(٥) انظر في كتب النحو الأبواب المشار إليها، وانظر أيضاً: مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، معهد اللغة العربية، العدد الثاني ١٩٨٤م ص ٣٠٠.

– أسلوب التعجب .

– أسلوب النداء .

– أسلوب المدح والذم .

– جمل تتكون من مسند إليه فقط، مثل «أقلُّ رجل يقول هذا»(١)

– أسلوب «ربَّ» عند من اعتبرها مبتدأ لا يحتاج إلى خبر(٢)

– «مذ» و«منذ» حين تعربان مبتدأ وما بعدها خبر(٣) .

– «كم» حين تعرب مبتدأ وما بعدها خبر(٤) .

– أنه إذا كان مقياس «العمدة» نحويًا يتجسد في ركني الجملة اللذين بهما لا بسواهما يتم الإسناد تمامًا يلبي رغبة المتكلم وحاجة المستمع، فكيف نفسر ما تزخر به الأبواب النحوية من وجوب حذف العُمد التالية وامتناع ذكرها(٥) :

– الفعل .

– الفاعل .

– الفعل والفاعل معًا .

– المبتدأ .

---

(١) انظر: النحو الوافي... ج١ ص ٤٠٨.

(٢) انظر: خزانة الأدب... ج٩ ص ٥٣٥، ٥٥٩، ٥٦٤، ٥٧٦.

(٣) انظر: مغني اللبيب... ج١ ص ٤٤١، ٤٤٢، والجنى الداني... ص ٤٦٥ – ٤٦٧، والنحو الوافي... ج٢ ص ٥٠٢ – ٥٢١.

(٤) انظر: مغني اللبيب... ج١ ص ٢٤٥.

(٥) انظر في حذف الفاعل والفعل أو هما معاً، وفي حذف المبتدأ والخبر أوهما معاً كتب النحو.

- الخبر .

- المبتدأ والخبر معًا .

بل لقد اعتبر النحاة ذكر ما حذف وجوبًا شريعة منسوخة وأصولاً مرفوضة[1] هذه واحدة، والثانية هي كيف يبرر النحاة -في الأبواب التي سمّيت «الفضلات»- حديثهم عن وجوب ذكر تلك الفضلات في الجملة، وعدم تمام المعنى بدونها[2] ، وهم الذين خصّوا العُمَد بوجوب الذكر[3] والفضلات بالاستغناء عنها وعدم ضرورتها لتحقيق معنى الجملة التي تقتضي تمام المعنى وحسن السكوت .

ويُبرز هذا القصورَ في تعريف مصطلحي «عمدة» و «فضلة» ، ويكشف لنا عدم اطراد ما أُقيما عليه من أسس نحوية ودلالية ما سنعرضه تحت العناوين التالية من أحكام قررها النحاة وتوارثتها أجيالهم:

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر في النحو... ج١ ص ٢٨٥، ج٣ ص ٨٠، ج٤ ص ٨٨، والخصائص... ج١ ص ٢٥٦، وكتاب في أصول اللغة... ج٢ ص ١٢٧، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٥، ١٦٣.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر في النحو... ج١ ص ٧١، ٧٢، ٩٨، ج٤ ص ١٦ - ١٨، ٨١، والمسائل المشكلة... ص ٥٨٣، وكشف المشكل في النحو... ج١ ص ٤٧٤، ٤٧٦، والخصائص ... ج٢ ص ٣٧٨، ٣٧٩، ومغني اللبيب... ج١ ص ٢٥٤، وحاشية الصبان... ج٢ ص ١٦٩، وشرح ابن عقيل... ج١ ص ٤٤٣ - ٤٤٥، والنحو الوافي... ج٢ ص ٣٦٢، ٣٨١، ٣٨٢، وبدائع الفوائد... ج٢ ص ٦٤، ٧١ - ٧٣.

(٣) انظر ما يلي: شرح المفصل... ج١ ص ٧٤، وكشف المشكل في النحو ... ج١ ص ٢٩٤، ٢٩٥، ٣١٧، وحاشية الصبان ... ج٢ ص ٤٤، ج٣ ص ٢٠، وشرح التصريح... ج١ ص ٢٧١، ٣٦٦، وكتاب الحلل... ص ١٤٤، والأشباه والنظائر في النحو... ج١ ص ٧١، ٧٢، وهمع الهوامع... ج١ ص ٩٣، ومجلة معهد اللغة العربية العدد الثاني ١٩٨٤ ص ٢٩٩، والنحو الوافي... ج٢ ص ٣٨٢، ٣٨٣.

– فعل لا يحتاج إلى مرفوع :

فى مجال البرهنة على شرف الاسم وخسة الفعل[1] وفى أثناء الحديث عن أصالة المصدر لما عداه من صيغ يقرر النحاة أن آية هذا الشرف وعلامة هذه الأصالة هى أن الفعل فى حاجة دائمة إلى الاسم، فى حين أن هذا الأخير قد يكون فى غنى عن الفعل[2] . ثم نرى أسلافنا يقررون فى الوقت نفسه فى أماكن عدّة من نُحوِهم (بصيغة التكسير أن الفعل يَردُ مستغنيًا عن الاسم المرفوع المسند إليه، والناظر فى كلامهم يمكنه أن يُعدِّد مما تردّد عنهم فى الأبواب خاصًا بالأفعال التى ليس لها فواعل أو ليست لها مرفوعات، ولا تكوّن جملة، ومن ثم يصفونها بمصطلحى الإفراد والمفرد، ويتحدثون عنها فيما يلى[3]:

– عطف الفعل المضارع على مضارع منصوب أو مجزوم .

– أحد أوجه الإعراب فى الفعل المضارع المعطوف على مضارع مرفوع، وهو الوجه الذى يكون الفعل فيه معطوفًا –عندهم– على الفعل وحده دون مرفوعه أى حين يكون من عطف المفرد على المفرد لا من عطف الجملة على الجملة .

– الفعل المفسِّر لفعل آخر محذوف وجوبًا .

---

(١) انظر: كشف المشكل فى النحو ... ج١ ص ٢٣٠، ٢٩٤، ٢٩٥.

(٢) انظر : كشف المشكل فى النحو.. ج١ ص ١٩٧، ٢٣٠ وانظر المراجع المذكورة فى رقم (٣) بصفحاتها المشار إليها فى الصفحة السابقة .

(٣) انظر: خزانة الأدب... ج٥ ص ١٥٩، ج٨ ص ٥٦٢، والأشباه والنظائر فى النحو.. ج١ ص ٧١، ٧٢، ج٢ ص ١٤، والخصائص... ج٢ ص ١٧٨ وشرح المفصل... ج٤ ص ٢٥، ومغنى اللبيب... ج١ ص ١٧ وشرح قطر الندى... ص ٢٥٥ – ٢٦٠.

- الفعل المؤكد لفعل آخر تأكيداً لفظياً .

- الفعل المكفوف بما .

- كان الزائدة .

- الفعل الفارغ وهو الذى لا يتحمل ضميراً فى مقرراتهم، وقسيمه هو الفعل المشغول أى القادر على تحمل الضمير .

- الفعل المبدل من فعل آخر .

- الفعل الذى يفصل بين المضاف والمضاف إليه .

مبتدأ لا يحتاج إلى خبر :

يؤكد القوم فى كتبهم أن الإسناد يتألف من عنصرى المبتدأ والخبر، أو المبتدأ وما أغنى عن الخبر بمواصفاته المقررة فى بابها، وبصرف النظر عما استُخدم لهذا الأخير من مصطلحات فى غير باب الابتداء فإن الإسناد الاسمى فى صورتيه (المبتدأ مع خبره، والوصف مع مرفوعه) يتم به الكلام ويحسن عنده السكوت، وغنى عن القول إنه -عندهم- إسناد يتألف من عمدتين. وأود -قبل أن أعرض للعنوان المسطور هنا- أن أذكِّر بما سبق[1] عرضه متعلقاً بأحد قسمى الإسناد الاسمى السابقين وهو الوصف مع مرفوعه ملخَّصاً فى النقاط التالية:

- أن الوصف مع مرفوعه فى نظر بعضهم إسناد[2] غير تام، مع تقريرهم

---

(١) انظر ما كتب تحت عنوان (مشتق مساو الجملة) ص من هذا البحث، وانظر كذلك: الأشباه والنظائر فى النحو... ج١ ص ١٧٨ - ١٨٠، ٣٢٠.

(١) انظر: حاشية الصبان... ج٢ ص ٤٢، وكتاب الحلل... ص ١٦٧، ١٦٩، وشرح الكافية... ج١ ص ٢٢٠، ج٢ ص ٣٧، وحاشية الشيخ ياسين... ج١ هـ ص ١٤٢.

أنه جملة تامة يحسن السكوت عليها .

- أن هذا الإسناد في ظل منطقهم يقع بين مسند إليه ومسند إليه، إذ الوصف قد يقع مبتدأ، وقد يتعين فيه ذلك بمقتضى القواعد، وحينئذ يكون ما بعده فاعلاً (أي مسنداً إليه في اصطلاحهم) .

- أن المبتدأ (العمدة) في هذا الإسناد يشترط له موقعياً ما يشترط نقيضه فيما يقع موقع المبتدأ؛ فعلى حين يجب أن يُشغل موقع المبتدأ بالمعرفة، يجب أن يكون الوصف الشاغل موقع المبتدأ نكرة لا معرفة .

- أن هذا النوع من الوصف العمدة الشاغل موقع المبتدأ يختلف دلالياً عما قرروه للمبتدءات من أنها محكوم عليها بأخبارها لا محكوم بها على أخبارها كما هو الشأن والمقرر لديهم في الوصف العمدة المبتدأ .

بعد هذه التذكرة أعود إلى الحديث عن الجملة الاسمية -التي لا تتحقق في تصورهم نحوً ودلالة إلا باستيفاء أركانها- لأسجل أن النحاة أنفسهم قد قرروا ما يخالف هذا وينقضه على المستوى الاصطلاحي وهو ما يعنينا هنا، ذلك أنهم قد نُقل عنهم ما يلي:

- أن «ربَّ» قد تعامل على أنهامبتدأ، وحينئذ فهي مبتدأ لا يحتاج إلى خبر[1] .

- أن «مذ» و«منذ» حين تعربان مبتدأين فإنهما لا يحتاجان إلى خبر عند

---

(١) انظر: خزانة الأدب... ج٩ ص ٥٣٥، ٥٥٩، ٥٦٤، ٥٧٦.

قوم من النحاة[1] .

– أن اسم لا النافية للجنس قد يركّب معها ليشغلا معًا موقع المبتدأ كما يتخيل النحاة[2] .

– أن المبتدأ قد يرد ولا خبر له، لأن الكلام قد يتكون من ركن واحد فقط يتم به المعنى، ولا يقدّر معه ركن آخر ومن أمثال ذلك:

«أقلُّ رجلٍ يقول هذا»[3] .

ويشبه هذا الذي نحن بصدده ويدخل فيه ما ورد عنهم من وصف ما يلي بأنه جملة، مع أنه في حقيقة الأمر ليس أكثر من أحد ركني الجملة الاسمية، أو بعبارة أدق : ليس إلا المبتدأ، أوما أصله المبتدأ، فمن الثاني ما زعموه من أن كان الناقصة الناسخة مع اسمها جملة[4] ، ومن الأول ما صرحوا به من أن اسم الشرط المعرب مبتدأ مع جملة الشرط[5] وحدها جملة، ولست أدري كيف يستقيم هذا مع ما اشترطوه في الجملة من معنى يتم به الكلام ويحسن عنده السكوت من ناحية ومن إسناد بين ركنين يوصفان بالعمدة من ناحية أخرى على الرغم من وصف الإسناد بينهما بعدم التمام[6] .

---

(١) انظر: مغنى اللبيب.. ج١ ص ٤٤١، ٤٤٢، والجنى الداني.. ص ٤٦٥ – ٤٦٧ والنحو الوافي.. ج٢ ص ٥٠٢ – ٥٢١.

(٢) انظر: الخصائص.. ج٢ ص ١٦٨، حاشية الصبان.. ج٢ ص ٦، ١٠، وهمع الهوامع.. ج١ ص ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧.

(٣) انظر: النحو الوافي.. ج١ ص ٤٠٨.

(٤) انظر: الخصائص.. ج٢ ص ٣٧٩.

(٥) انظر: حاشية الأمير.. ج٢ هـ ص ٤٢.

(٦) انظر: حاشية الصبان.. ج٢ ص ٤٢، وكتاب الحلل.. ص ١٦٧، ١٦٩، وشرح الكافية.. ج١ ص ٢٢٠، ج٢ ص ٣٧، وحاشية الشيخ ياسين.. ج١ هـ ص ١٤٢.

عُمَدٌ يجب حذفها :

مما يُتْلى في كتب السالفين أن عُمد الجمل لايصح[1] حذفها أو الاستغناء عنها، فالفعل ومرفوعه في الجملة المصطلح عليها بالجملة الفعلية، والمبتدأ وخبره أو مرفوعه في الجملة المسماة الجملة الاسمية، أركان رئيسة، ومن ثم لايتأتى حذفها ولايجوز، ضرورة أنها عُمدٌ لايتم التركيب نحوياً دونها، ولايُفهم المعنى مع حذفها، لكنّ مما يُتلى أيضاً – في كتب السلف – أحكامًا تنص نصاً صريحاً على أن العُمد – أيّاً كان موقعها، وأيّاً كان المصطلح الممنوح لها – يجوز حذفها اعتماداً على قرينة العربية العظمى «السياق» الذي قد يكون لغوياً، وقد يكون غير لغوي، وليس هذا هو الغريب، إنما الأمر الغريب المراد هنا بسطه هو ما يصرح به القوم ويؤكدونه في أبواب العُمد المختلفة، وكذلك في أبواب الفضلات من وجوب حذف ما اصطلح عليه بالعمدة، وعدم جواز ذكره، بل وعدم صحة التركيب لغةً ونحواً إن هي ظهرت فيه، يرد ذلك عنهم فيما يلي:

أ – أماكن حذف الفعل وحده أو مع مرفوعه :

يتحدث النحاة عن أفعال تحتاج إلى فواعل، ويعنّون هذه الأفعال مع مرفوعاتها من قبيل ما أُطلق عليه لديهم «الأصول المرفوضة» أو «الشريعة المنسوخة»[2] أي أن الفعل ومرفوعه من هذاالقبيل لم يظهرا في العربية

---

(١) انظر: حاشية الـ [illegible]... ج٢ ص ٤٤، وج٣ ص ٢٠، وهمع الهوامع .. ج١ ص ٧١، ٧٢، وشرح التصريح... ج١ ص ٢٧١، ٣٦٦، وشرح المفصل... ج١ ص ٧٤، وكشف المشكل في النحو ج١ ص ٢٩٤، ٢٩٥، ٣١٧، والأشباه والنظائر في النحو... ج١ ص ٧١، ٧٢، ١٣٠، وكتاب الحلل... ص ١٤٤.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر في النحو ... ج١ ص ٢٨٥، ج٣ ص ٨٠، ج٤ ص ٨٨، والخصائص... ج١ ص ٢٥٦، وكتاب في أصول اللغة... ج٢ ص ١٢٧، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٥، ١٦٣.

استعمالاً، وإنما اقتضتهما تصورات النحاة عما يجب أن يشغل المواقع المختلفة للجملة، ومدخولات الأدوات، ومن الأبواب النحوية التي يعرضون فيها لمثل هذا أبواب الاشتغال، والنعت، والنداء، والتحذير والإغراء، و المصدر النائب عن فعله، والاستثناء و الشرط، والمفعول معه، والحال و حروف المعاني، والظرف، ومن أحكامهم التفصيلية في بعض هذه الأبواب ما يلي:[1] .

– حذف عامل الحال الدالة على توبيخ حذفاً واجباً.

– حذف عامل الحال السادة مسد الخبر حذفاً واجباً.

– حذف عامل الحال المؤكدة لمضمون الجملة حذفاً واجباً.

– حذف عامل المفعول المطلق النائب عن فعله حذفاً واجباً.

– حذف العامل في المشغول عنه في باب الاشتغال حذفاً واجباً.

– حذف عامل ما وقع منصوباً بعد أمَّا حذفاً واجباً.

– حذف ما وقع من الأسماء بعد الأدوات التي تقرر لديهم أن مدخولها الفعل دون سواه من أنواع الكلمة حذفاً واجباً.

– حذف متعلق شبه الجملة في مواقع الخبر والصفة والصلة والحال حذفاً واجباً (عند من يرى أن شبه الجملة ليس هو الشاغل لتلك المواقع، وإنما يشغل تلك المواقع كونٌ عام محذوف).

– حذف العامل الذي نابت عنه أدوات النداء، وأدوات الاستثناء («إلاّ» أصالة وباقي أدوات الباب حملاً عليها كما يزعمون)، وكل الأدوات التي تعمل

---

(١) ارجع إلى تلك الأبواب في كتب النحو.

عندهم حملاً على الأفعال ونيابة عنها كنواصب الأسماء، ونواصب الأفعال وجوازمها، من كل ما عبّروا عنه بقولهم: «يدل على معنى الفعل دون حروفه»، حذفاً واجباً.

- حذف عامل النعت المقطوع إلى النصب (وكذلك عامل النعت المقطوع إلى الرفع، وإن كان لايدخل تحت العامل الفعلي) حذفاً واجباً.

- حذف عامل النصب في المفعول معه عند بعض النحاة.

ب - أماكن حذف الفاعل وجوباً :

من الأماكن التي يشير فيها النحاة إلى حذف الفاعل (بالإضافة إلى معظم الحالات المتحدث عنها في السطور السابقة والتي يُحذف فيها الفاعل مع الفعل) ما يلي(١) :

- فاعل صيغتي الأمر والنهي للمخاطب الواحد المذكر.

- فاعل صيغة «ما أفعل..» في التعجب.

- فاعل صيغة المضارع الذي تتصدره الهمزة أو النون (مطلقاً) أو التاء (شريطة أن تكون للمخاطب المفرد المذكر).

- فاعل صيغ الاستثناء الفعلية غير الناقصة.

وليس الهدف هو استقصاء جميع صور حذف الفاعل، وإنما الإشارة إلى بعض ماورد مما ينقض ما قُرِّر في مصطلح العمدة، ولايغير من حقيقة الموقف المتناقض أن يُقال: إن المحذوف في نية المذكور أو في قوته، لأن هذا المحذوف

---

(١) انظر ذلك في كتب النحو.

لم يظهر يوماً فى اللغة، وليس له أن يظهر فى التركيب وإلاَّ عُدَّ ظهوره مخالفة للاستعمال، وخروجاً على ضوابط النحاة، وكل ما لايجوز أن يظهر فى التركيب فالقول بإضماره أوحذفه نوع من المغالطة، ومأدق مقولة بعض الأقدمين فى ذلك حين قال: «وإذا كان مُعْتَرفاً بأن العرب لم تستعمله لم... تلتفت إليه لأنا إنما نتكلم بما تكلمت به العرب، ولسنا نُحْدِثُ لغة ثانية»[1] .

جـ – أماكن حذف المبتدأ أو الخبر :

المبتدأ هو الركن المعرَّف المحكوم عليه بالخبر، أو هو الحكم النكرة المسند إليه مرفوعٌ محكوم عليه بالمبتدأ، والحالتان كما سبق يمثلان الجملة الاسمية بركنيها الذين لايصح حذفهما أو حذف أحدهما، وعلى الرغم من الأحكام الصريحة بعدم جواز حذف العمدة من التركيب فإن كتب الأقدمين تواتر القول فيها بوجوب حذف المبتدأ فى كثيرمن المواضع التى يكفى أن نشير إلى أماكنها فى بعض كتب القوم، وكما تواتر الإجماع على أن من أحكام المبتدأ (العمدة) أنه يُحذف وجوباً على المستوى النحوى (التركيبى) ويمتنع ذكره استعمالاً فى مواقع عدة، تواتر الإجماع كذلك على أن الخبر قد ورد فيه على المستوى التركيبى وجوبُ الحذف، وعلى مستوى الاستعمال اللغوى غيبة الاستعمال وامتناعه[2] .

---

(١) كتاب الحلل... ص ٢٥٩.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو... ج١ ص ٢٣٠، والخصائص... ج٢ ص ٣٧٩ – ٣٨١، وخزانة الأدب... ج١٠ ص ٢٢٥، وباب المبتدأ والخبر فى كتب النحو التالية: شرح ابن عقيل... ج٢ ص ١٤٨ وهامشها، وحاشية الصبان... ج٣ ص١٧، وشرح التصريح... ج٢ ص ٨٧، ٨٨، وحاشية الشيخ ياسين... ج٢ هـ ص ٨٨.

الفضلةُ العمدةُ:

تقتضى التفرقة الاصطلاحية بين الفضلة والعمدة، وتعريف هاتين المقولتين على أنهما يتقابلان متقاسمين مواقع الجمل والتراكيب ألاَّ يحلَّ أحدهما محل الآخر، وألاَّ يقع فى موقعه ويؤدى وظيفته، وإلاَّ فقد كلا المصطلحين صلاحيته نقيضاً لقسيمه، ولكن النحاة بعد أن قرروا تمايز المصطلحين وتباين ما يندرج تحتهما إعراباً وموقعاً ودلالة نكص نحوهم على عقبيه، وحاق الوهن بمصطلحى الفضلة والعمدة – كما حاق بغيرهما – فرأينا «الفضلة العمدة» أو الفضلة التى لايجوز حذفها، ولايتم الكلام بدونها، ونعنى بها ما صنف فى الأبواب والأحكام على أنه فضلة ثم مُنح موقع العمدة يشغله ويقوم بما لايصح أن تؤديه الفضلة موقعاً ودلالة.

ومن الأبواب التى حلّت الفضلة فيها محل العمدة فصارت «عمدة» أو «فضلة عمدة» (إن صح الجمع بينهما فى عرف النحاة، وهو ما نعلم مخالفته لتعريف مصطلحى فضلة وعمدة) ما يلى[1] :

– الحال النائبة عن العامل.

– الحال السادة مسد الخبر.

– الحال التى يتوقف عليها المعنى.

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل... ج١ ص ٤٤٣ – ٤٤٥، والأشباه والنظائر فى النحو... ج[illegible] ص ٧١، ٧٢، ج٤ ص ١٦ – ١٨، ٨١، والمسائل المشكلة... ص ٥٨٣، وكشف المشكل فى النحو... ج١ ص ٤١٤، ٤٧٦، والخصائص... ج٢ ص ٣٧٨، ٣٧٩، ومغنى اللبيب... ج١ ص ٢٥٤، وحاشية الصبان... ج٢ ص ١٦٩، وبدائع الفوائد... ج٢ ص ٦٤، ٧١ – ٧٤، والنحو الوافى... ج٢ ص ٣٦٢، ٣٨٠، ٣٨١.

– الحال الواقعة جواباً لسؤال.

– الحال المؤسسة[1] .

– الحال التى يجب تعددها بعد «أمَّا» ، و«لا» النافية.

– الظرف المؤسس[2] .

– ما سُمى مفعولاً به لفعل التعجب.

– المفعول به المحصور (وكذلك كل منصوب أو مجرور محصور).

– كلُّ غيرِ مرفوع حين يكون جواباً لسؤال.

– مفعولا ظن وأخواتها.

– الصفة التى لايُتمُّ الخبرُ إلا بها.

– جواب الشرط الذى لايتم المعنى إلا به (عند من يرى أن الجملة تتكون من اسم الشرط وجملة الشرطى فقط).

– خبر كان (عند من يرى من النحاة أن الجملة تتحقق على المستوى النحوى من كان الناقصة الناسخة مع ما اصطلح عليه بأنه اسمها).

– المفعول المطلق النائب عن فعله.

– المفعول به مع الفعل الدال على المشاركة[3] .

– ما صُنِّف من الضمائر على أنه لغير الرفع حين يحتل موقع الرفع،

(١، ٢) التأسيس مصطلح نحوى يفيد بنفسه نقيض الفضلة.

(٣) انظر: مجلة معهد اللغة العربية ... العدد الثانى سنة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، ص ٣٠٠ – ٣٠٢.

وأعنى بذلك ياء النفس أو التكلم وكاف الخطاب وهاء الغيبة التى صنفها النحاة لموقعى النصب والجر حين تقع فى موقع ضمير الرفع أو فى موقع الاسم الظاهر العمدة، ويرد ذلك كما سبق فيما يلى:

- بعد لولا (لولاى، لولاك، لولاه).
- بعد عسى (عساى، عساك، عساه).
- بعد رب (ـــ ـــ ربّه).
- بعد إذا الفجائية (فإذا بى، فإذا بك، فإذا به).
- بعد «أفعلْ» فى التعجب (... بى، .... بك، ..... به).
- بعد كيف فى مثل: كيف بى...، كيف بك......، كيف به...؟)[1] .

العمدةُ الفـضلةُ :

مما عُدّ من أسرة العمد وقبيلها الخبرُ الذى عرفه النحاة بأنه الجزء المتم الفائدة، أو الجزء العمدة الذى يكوِّن مع جزء آخر عمدة هو المبتدأ كلاماً يتم به المعنى ويحسن عنده السكوت، وعلى الرغم من هذا فإن النحاة قد قرروا فى باب الخبر، وفى باب النعت أن الذى تتم به الفائدة ويحسن عنده السكوت ويتحقق به مفهوم الجملة نحواً ودلالة قد لايكون الخبر وإنما صفة الخبر، وغنى عن البيان أن الصفة فى تصنيفاتهم من الفضلات، وأن الخبر من العمد، ولكن الاثنين (العمدة والفضلة) فى مثل:

---

(١) انظر: خزانة الأدب... ج٥ ص ٢٣٦ - ٢٤٠، ٣٥٠، والجنى الدانى... ص ٤٣٨، ٤٣٩، والأشباه والنظائر فى النحو... ج٢ ص ٢٠٥، ٢٠٦، ومغنى اللبيب... ج١ ص ٣٦١، والنحو الوافى... ج١ هـ ص٤٠٥ .

- ﴿ بل أنتم قوم عادون ﴾ .

- ﴿ بل أنتم قوم تجهلون ﴾ .

- ونحن أناس لاتوسّط عندنا ..

- ونحن أناس نكره ما يوجب المآثما .

- لاخير في رأى بغير رويّة * ولا خير في رأى تُعاب به غداً .

يتبادلان الموقع، فتصبح الفضلة عمدة، وتصير العمدة فضلة، أو على الأقل لايسلمُ لما اصطلح عليه بالعمدة أنه ركن يتم به المعنى وحده دائماً، ولايصح ما أطلقوه على الفضلة من أن المعنى يتم دونها بإطلاق، وأن التركيب يستقيم وتتحقق الجملة دون حاجة إلى تلك المسماة فضلة، ولقد عزّ على بعض النحاة أن يُسلِّم بذلك الواقع، وصعُب عليه أن ينكره، فوصف ذلك النوع من الفضلات بأنها الفضلات «المتممة»[1] .

عُمدٌ تفقد مؤهلات الموقع :

تحدد قواعد النحاة في صرامة ضوابط لما يشغل مواقع العُمد، ولاتلبث قواعدهم أن تتحلل من صرامتها ومما اشترطته أمام كلام العرب الذى وردت نصوصه المحتج بها في العربية على غير شروطهم التى وُصفت أحياناً بأنها ليست إلا توهماً لأمر لايؤيده الاستعمال اللغوى[2] ، ومن تلك الاشتراطات ما قرره النحاة من وجوب أن يكون موقع المبتدأ مشغولاً بالمعرفة التى يقع الحكم عليها بالخبر فرعاً عن تصورها، وينقض هذا المشروط استعمال العربية وما

---

(١) انظر: كشف المشكل في النحو.. ج١ ص ٤٧٤ - ٤٧٦ .

(٢) انظر: المرجع السابق، ج١ ص ٣١٢، وكتاب أصول اللغة.. ج٢ ص ١٢٧، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٥، ١٦٣.

يورده النحاة أنفسهم من وقوع ما اصطلح عليه عندهم بالنكرة التامة فى موقع المبتدأ، ومن وقوع النكرة غير مقيدة بمسوغ شكلى يبرر خرقها لقانون التعريف المعلن وجوبَ التزامه فى باب المبتدأ على المستوى التركيبى، فمن الأول ما ورد من إعراب «ما» فى أسلوب التعجب (ما أفعل...) فى مثل: «ماأحسن العدل» على أنها نكرة تامة مبتدأ (أى: مسند إليه) وما بعدها خبر عنها (أى: حكم على المبتدأ)، وفضلاً عن إبهام «ما» إبهاماً تاماً يحول دون تصوُّرها محكوماً عليها بالخبر فإن الأسلوب برمّته أسلوب إنشائى - عند كثير من النحاة - وهذا فى نفسه يجعل قضية الإسناد باطلة من أساسها، ومن الثانى أمثال قوله تعالى: ﴿ويل للمصلين...﴾ (١) ، و ﴿ ويل للمطففين..﴾ (٢) مما وقعت فيه النكرة مبتدأ دون مسوغ شكلى، ولا أظن أن الاعتماد على التعميم المتصور قصده يكفى تبريراً فى قضيه تركيبية (شكلية) دلالية معاً.

ومن هذا القبيل وقوع ما يلى مبتدأ (أى مسنداً إليه ومحكوماً عليه بالخبر معاً):

- مذ ومنذ (فى أحد أوجه إعرابهما).

- ربّ (عند من يرى إعرابها مبتدأ).

- كم فى مثل: كم مالُكَ؟(٣)

فمذ، ومنذ، وربّ، وكم، كلها نكرات مبهمة لايُتصور الحكم عليها بالخبر من ناحية، ومن ناحية أخرى لايتأتى فى تراكيبها المشتملة عليها إسناد بالمعنى

---

(١) الماعون /٤. (٢) المطففين /١.

(٣) انظر: خزانة الأدب... ج٩ ص ٥٢٥، ٥٥٩، ٥٦٤، ٥٧٦، ومغنى اللبيب... ج١ ص ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٥، والجنى الدانى... ص ٤٦٥ - ٤٦٧، والنحو الوافى... ج٢ ص ٥٠٢ - ٥٢١.

الذى قرره النحاة، لفقد الدلالة التامة التى يحسن عندها السكوت فى الأولين، إلى جانب عدم تصور الإسناد فيهما، ولخروج التركيب إلى دائرة الكلام الإنشائى فى الأخير.

عُمد تفقد الإسناد :

عرضنا فيما سبق لعُمدٍ من قبيل الفضلات، وفضلات من قبيل العُمد، وعُمد تشغل مناصب ليس لها أن تحتلها، لفقدها ما تقتضيه تلك المناصب والمواقع من مؤهلات وخصائص، ونعرض هنا لبعض ما اصطلح عليه بالجمل، وادُّعِى له التكون من عُمد، وأنه يُحقق مقولة الإسناد، و من ذلك:

١- جملة «ما أفعله» فى التعجب.

٢- أسلوب المدح والذم القياسى.

٣- أسلوب النداء.

٤- أسلوب الندبة.

٥- أسلوب الاستغاثة.

٦- أسلوب التحذير والإغراء.

٧- كان مع اسمها (فى تصور بعض النحاة).

٨- اسم الشرط مع جملة الشرط (فى منطق بعض القوم).

فالمرقومات (١-٦) وإن تم بها المعنى وحسن عليها السكوت - لايُتصور فيها إسناد ولا ما يصلح أن يكون محكوماً عليه بخبر أو غيره، كما أن بعضها يخلو من المرفوعات ا لتى قرروا أن الجملة لابد أن تشتمل عليها ضرورة أنها

لاتتكون بدونها[1] ، والمرقومات الباقية لايتأتى فيها الإسناد المتم الفائدة، المحقق للجملة التى يتحدث عنها النحو والنحاة.

متصل ومنفصل :

من المتقابلات المألوفة الاستخدام فى كتب النحاة، تلك التى بين مصطلحى «متصل» و «منفصل»، وقد اقتضى التقابل بين هذين المصطلحين تمايز ما يندرج تحت كل واحد منهما عن الآخر شكلاً وموقعاً ودلالة.

ويرد استخدام المصطلح «متصل» قسيماً للمصطلح «منفصل» (الذى يرادفه أحياناً مصطلح «منقطع») فى الأبواب النحوية التالية:

- باب الضمير.
- باب الاستثناء.
- باب عطف النسق.
- باب التوكيد.

ويعتمد هذا التقابل الاصطلاحى فى تلك الأبواب على ما يلى من مقاييس وأسس:

- مقاييس شكلية تركيبية.
- مقاييس دلالية عرفية.
- مقاييس شكلية تركيبية دلالية معاً .

---

(١) انظر: كتاب الحلل... ص ١٤٤.

فالمقاييس الشكلية التركيبية نراها فى تصنيف النحاة لباب الضمير إلى نوعين رئيسين[1] هما: الضمير المتصل والضمير المنفصل، وهو تصنيف يعتمد أساساً على الشكل الصيغى والموقعى لنوعى الضمير، إذ يجعل من المتصل عنصراً لايستقل تركيبياً بنفسه، ولايتصدر تركيباً كذلك، على حين يجعل هاتين السمتين من خواص قسيمه المنفصل، كماتراهم قسموا الضمير بنوعيه على أسس تركيبية تقسيماً آخر، فصنفوا المتصل منه إلى ما يلى:

– ما يشغل موقع الرفع دون سواه من المواقع فى الجملة.

– ما يشغل موقع النصب أو موقع الجر، ولايُرى فى غيرهما.

– ما يشغل موقع الرفع أو موقع النصب أو موقع الجر.

وبعبارة أخرى: صُنِّفت الضمائر المتصلة إلى الوحدات الصرفية النحوية التالية:

– وحدات صرفية نحوية أُحادية الموقع (موقع الرفع فقط).

– وحدات صرفية نحوية ثنائية الموقع (موقعا النصب والجر).

– وحدات صرفية نحوية حرة الموقع (مواقع الرفع والنصب والجر).

أما الضمير المنفصل فقد صُنِّف إلى قسمين لا ثالث لهما – عندهم – هـما:

---

(١) انظر باب الضمير، أو الضمائر، أو الاسم المضمر، فى كتب النحو التالية: كشف المشكل فى النحو... ج١ ص ١٨٣ – ١٨٨، وحاشية الصبان... ج١ ص ١٠٨ – ١٢٦، وهمع الهوامع ... ج١ ص ٥٦ – ٧٠، وشرح المفصل... ج٣ ص ٨٤ – ١٢٥، وشرح التصريح... ج١ ص ٩٥ – ١١٢، وشرح الكافية ... ج٢ ص ٢ – ٢٩.

- وحدات صرفية نحوية مقيدة بموقع الرفع.

- وحدات صرفية نحوية مقيدة بموقع النصب.

وعليه فلا توجد عناصر ضميرية منفصلة تحتل موقع الجر في تصنيفهم.

على هذا ا لنحو استقرت قوانين باب الضمير وقواعده عند النحاة، فكما لاتقع «ألف الاثنين»، أو «واو الجماعة»، أو «ياء المخاطبة»، أو «نون النسوة»، أو «تاء الفاعل» في غير مواقع الرفع، كذلك لاتقع «ياء النفس»[1] ، و«كاف الخطاب»، و «هاء الغيبة» في موقع الرفع، لأن كلاً لايصح أن يقع في غير ما صُنِّف له من حكم وموقع إعرابيين. والأمر نفسه قد تقرر لديهم في الضمائر المصطلح عليها بالمنفصلة، فكما لاتقع ضمائر التكلم (أنا ونحن) ، وضمائر الخطاب (أنت، أنتما، أنتم، أنتن)، وضمائر الغيبة (هو، هي، هما، هم، هن) في غير مواقع الرفع، كذلك لاتقع ضمائر التكلم (إياي، إيانا)، وضمائر الخطاب (إياك، إياكما، إياكم، إياكن)، وضمائر الغيبة (إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن) في غير مواقع النصب.

وسوف نرى أن هذا كله لم يسلم لهم، ومن ثم فإن المصطلحين «متصل» و«منفصل» اختلطا وتداخلا.

والمقاييس الدلالية العرفية التي اعتمدوها أساساً للتقابل بين مصطلحي متصل ومنفصل (أو منقطع) تنقل عنهم في باب الاستثناء[2] حيث يعرضون

---

(١) انظر: كشف المشكل في النحو... ج١ ص ١٨٧، وحاشية الصبان... ج١ ص ١٢٢.

(٢) انظر باب الاستثناء فيما يلي من مراجع: شرح الكافية ... ج١ ص ٢٢٤ - ٢٢٧، وشرح الوافية... ص ٢٢٩، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم... ص ١١٣، والفوائد الضيائية... ج١ ص ٤١٣، وشرح التصريح ج١ ص ٣٤٩ - ٣٥٠، ٣٥٢، ومشكل إعراب القرآن ج١ ص ٢٠٥، ٢٥٦.

لنوعي الاستثناء المتصل والمنقطع، ويجعلون المتصل خاصاً بما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه وقبيله، وهو أساس كما ترى دلالي عرفي وإن ترتبت عليه أحكام تركيبية.

أما ما اعتمدوا للتفرقة فيه بين مصطلحي متصل ومنفصل على الأسس الشكلية التركيبية الدلالية معًا فنقع عليه في باب عطف النسق في حديثهم عن الأداة «أم»[1] ، وتقسيمهم إياها إلى نوعين:

– «أمْ» المتصلة وهي التي تقع بين أحد أمرين شكليين في تركيبين هما:

– تركيب همزة التسوية، وهي الهمزة المسبوقة بكلمة سواء أو ما يفيد معناها .

– تركيب همزة التعيين، وهي الهمزة المغنية عن أي.

و«أمْ» في الحالتين تحقق مقولة العطف الدلالية والنحوية معًا، أي: تحقق الدلالة المسندة إلى المعطوف عليه بأمْ، وكذلك الحكم النحوي في المعطوف .

– «أمْ» المنقطعة أو المنفصلة، وهي التي تساوي «بلْ»، وتحقق الإضراب، وعلامتها الشكلية صفْريّة أي أن غيبة علامات قسيمتها يحقق وظيفتها الدلالية وهي الإضراب لا المشاركة في الحكم المسند إلى المعطوف عليه .

بعد هذا الحديث عن مفهوم مصطلحي متصل ومنفصل (أو منقطع) في الأبواب التي ورد استخدامهما المتقابل فيها، نود أن نُلفت النظر إلى أن هذين

---

(١) انظر ما يلي: مغنى اللبيب... ج١ ص ٦١ – ٧١، وحاشية الصبان... ج٣ ص ٩٩ – ١٠٥، وهمع الهوامع... ج٢ ص ١٣٢ – ١٣٤ وشرح المفصل... ج٨ ص ٩٧ – ٩٩، وشرح ابن عقيل... ج٢ ص ٢٢٩ – ٢٣١، والجنى الداني... ص ٢٢٥ – ٢٢٧، والأشباه والنظائر في النحو... ج٤ ص ٧٧، ٧٨.

المصطلحين لم يسلم لهما ما أريد من تقابل، وقد ترتب على هذا تداخل المصطلحين واختلاطهما، وخصوصًا فى بابى الضمير والاستثناء، وآية ذلك فيما يلى:

الضمير المتصل والمنفصل :

حدد النحاة في باب الضمير ما يندرج تحت كلا المصطلحين من أفراد ما يُطلق عليه ضمائر، كما حددوا المواقع الإعرابية التى يجب أن يشغلها، أو يمتنع أن يقع فيها، أو يجوز أن يحتلها أفراد كل قائمة من قوائم الضمير المحدودة المعدَّدة Closed Classes of pronouns ، ولكن النحاة بعد أن وقَفُونا على هذا التمييز المفصل، وذلك التصنيف المعدّد قرروا ما لا يستقيم مع ما تقرر فى باب الضمير، تشهد بعض قواعد بابى عطف النسق والتوكيد المعنوى -فيما يلى- على ما فعلوا، وهم المصْطَلحون والناقضُون لما عليه اصطلحوا:

- باب عطف النسق[1] ، وفيه يتحدث القوم عن «أنا» و «أنت» و «هو» (وغيرهما مما يشاركها الدلالة على الشخص ويندرج تحت المصطلح منفصل) حين تكون مستترة جوازًا أو وجوبًا، ويصفونها حينئذ بأنها ضمائر متصلة فى قاعدة تقرر امتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد أن يُفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بفاصل يكثر أن يكون ضميرًا منفصلاً، وقد يكون مفعولاً به، وقد يكون غير ذلك، وقد يرد دون فاصل، والذى يعنينا هنا ليس نوع ما يُفصل به، وإنما ما دُعِي معطوفًا عليه مما صُنِّف فى باب الضمير على أنه منفصل، ثم صنف هنا مع «تاء الفاعل»، و «واو الجماعة»، و «نون النسوة»، أى

---

(١) انظر: شرح التصريح... ج٢ ص ١٥٠، ١٥١، وحاشية الصبان... ج٣ ص ١١٣، ١١٤، وشرح ابن عقيل... ج٢ ص ٢٣٧ – ٢٣٩.

مع ما صُنِّف متصلا لا منفصلاً، وإذا لم يكن هذا مُخلاً بمفهوم المصطلحات ومؤديًا إلى تداخلها واختلاطها، فما الذى يؤدى إلى تلك النتيجة إذن؟.

ولا يستقيم فى معالجة ظاهرة واحدة هى «الضمير» فى نحو واحد أن يقال فى باب: إن «أنا» و «أنت» و «هو» ضمائر منفصلة، ويؤسس هذا الاصطلاح على قيم شكلية وموقعية، ثم يردُ فى باب آخر أن هذه الضمائر نفسها فى نظر قواعد النحو نفسه ليست منفصلة وإنما هى متصلة، ولا يخفف من هذا التناقض ما يطلقه بعضهم من أن الضمائر المستترة من قبيل المتصلة[1] ، أو أن ضمير الرفع المتصل ينقسم إلى قسمين: ضمير رفع متصل له لفظ، وضمير رفع متصل لا لفظ له[2] ، ويقصدون بهذا الأخير الضمير المرفوع المنفصل المستتر، إذ لو كان ذلك مُسلَّماً به – لتسلم لهم قاعدة العطف على الضمير المرفوع المتصل، – لكان علينا أن نستبعد من باب الضمائر تصنيفها إلى متصل ومنفصل، لأن بقاء هذاالتصنيف معناه أن النحاة بعد أن قسموا الضمائر إلى مستتر وبارز، وقسموا الأول إلى مستتر جوازاً ومستتر وجوباً وقسموا البارز إلى متصل ومنفصل، عادوا فخلطوا بين نوعى البارز من ناحية بتمسية المنفصل متصلاً، وبين المستتر والبارز من ناحية أخرى بجعل المنفصل من المستتر، وقد دفع هذا التداخل الصريح فى التصنيف والمصطلح بعض النحاة[3] إلى البعد عن التقسيم الثنائى للضمير إلى متصل ومنفصل إلى تقسيم ثلاثى هو المتصل، والمنفصل، والمستتر، ولو أن قاعدة باب العطف على الضمير عُطفت فيها على كلمة «المتصل» كلمةُ «المستتر» لارتفع الحرج عن القاعدة.

---

(١) انظر: شرح الكافية... ج٢ ص ٦، وحاشية الشيخ ياسين... ج١ هـ ص ٩٨.

(٢) انظر: الخصائص... ج٣ ص ٢٠.

(٣) انظر: حاشية الصبان... ج١ ص ١٠٩ – ١١٣، وهمع الهوامع... ج١ ص ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦١، وشرح المفصل ... ج٣ ص ٨٤، ٨٥، وحاشية الشيخ ياسين ج١ هـ ص ٩٧.

باب التوكيد المعنوى[1] :

وفيه تتكرر الظاهرة المسبِّبة لحرج القاعدة، ولتصنيف باب الضمير، ولمصطلحى متصل ومنفصل، وذلك حين يتحدثون عن توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيداً معنوياً بالنفس أو العين، يوجبون لجواز ذلك توكيده بضمير منفصل قبل تأكيده تأكيداً معنوياً، ففى مثل:

(تقدم أنت نفسُك بأداء الواجب)

يكون الضمير فى تقدم .. وتقديره «أنتَ» - ضميراً متصلاً يؤكدُ بضمير منفصل هو «أنت» لجواز صحة توكيده توكيداً معنوياً بالنفس أو العين، وهذا إلى جانب تناقضه البيِّن فى تضارب المصطلح حيث يصبح المنفصل متصلاً، ويتخلف مفهوم المصطلح «متصل» فى الوقت نفسه تبعاً لذلك - ينتهى بنا إلى تقرير ما يتنافى مع مقررات النحاة (أو جمهورهم الغالب على الأقل) فى التوكيد اللفظى، إذ إنه إعادة اللفظ بنفسه ولست أدرى كيف يُعاد ما لايتأتى عندهم ظهوره أو نطقه أو إحلال ظاهر محله؟

مصطلحا متصل ومنفصل وقضية الموقع :

تختلف الضمائر فى سلوكها الموقعى عن بقية المبنيات، وعن الأسماء المعربة[2] فى أن الضمائر مصنّفة المواقع، مُوقّفة على مناصبها، فليس لها خاصية التصرف الموقعى (باستثناء ضمير الجماعة «نا»). وفى ضوء تلك الحقيقة اللغوية صنف النحاة الضمائر موقعياً على النحو الذى سبق أن

---

(١) انظر: حاشية الصبان... ج٣ ص ٧٩، وهمع الهوامع... ج٢ ص ١٢٢، وشرح التصريح... ج٢ ص ١٢٦، و شرح ابن عقيل... ج٢ ص ٢١٣.

(٢) باستثناء ما سمع عن العرب لزومه مواقع بعينها كالأسماء المعربة التى لاتقع إلا مبتدأ وتلك التى لاتقع إلا فى موقع المصدرية وغير هذا وذلك مما لايقع إلا فى موقع الظرفية.

عرضناه في إيجاز، وترتب على هذا أن ما صنِّف لموقع الرفع لايكون لغيره، وأن ما حُددتْ له وظيفتا موقعي النصب والجر لايتجاوزهما إلى مُخصصَّات غيره من الضمائر، ولكن الأمر وراء باب الضمير يتسع للمخالفة، بل ويقعِّد لها، ويُصيِّرها قانوناً، نلحظ ذلك فيما يلي[1] :

١- صيغة «أفْعِلْ به» (باب التعجب).

٢- صيغة «عسى» المتلوّة بالضمير (باب أفعال المقاربة).

٣- مدخول «ربَّ» إذا كان ضميراً (باب حروف الجر).

٤- مدخول «إذا» الفجائية حين يكون ضميراً مسبوقاً بحرف جر (باب الابتداء، وباب الشرط، وباب الظرف).

٥- «لولا» الامتناعية المتلوّة بضمير (باب الشرط، وباب الابتداء).

٦- أسلوب «كيف بك؟» في موقع «كيف أنت؟».

المواقع التي تحتلها الضمائر في تلك المرقومات مواقع قرر النحو أنهامواقع رفع، ومع ذلك فإن الضمائر التي تشغل هذه المواقع صُنِّفت لغير الرفع، وهكذا نرى ضمائر للنصب أو الجر حلَّتْ محل ما جُعل مقصوراً على ضمائر الرفع، وهذا ما جعل بعض النحاة يطلق عليها في تلك المواقع ضمائر رفع، وسواء أُطلق عليها هذا أم لم يُطلق فإن استخدامها في تلك المواقع على

---

(١) انظر ما يلي: حاشية الصبان... ج٣ ص ٢٠، وشرح ابن عقيل... ج٢ ص ١٤٨ وهامشها، وشرح الكافية... ج٢ ص ٢٠، ٢١، وشرح المفصل... ج٣ ص ١١٨ - ١٢٢، ج٧ ص ١٤٨، ج٨ ص ٢٧، ٢٨، والأشباه والنظائر في النحو... ج٢ ص ٢٠٥، ٢٠٦ وخزانة الأدب... ج٥ ص ٣٣٣ - ٣٤٢، ٣٥٠، ج١١ ص ٢٣١، ومغني اللبيب... ج١ ص ١٨١، ٣٦٠، ٣٦١، والجنى الداني... ص ٤١٧ - ٤٣٠.

المستوى اللغوى يوهن من تصنيف النحاة المرقعى للضمير، ويقوى هذا ما يُورده النحاة أنفسهم من استعمال ماجعلوه مختصاً للرفع فى موقع الجر[1] .

مصطلح الضمير ومقولة الاسمية :

صنّف النحاة الضمائر تحت المقولة النحوية «الاسم» التى جعلوامنها قسمياً لمقولتى «الفعل» و «الحرف»، ومنحوا الضمير كثيراً ممالااسم من وظائف نحوية كالابتداء والفاعلية والمفعولية والإضافة (وقوعه مضافاً إليه لا مضافاً)، ولكن النحاة الذين صنفوا الضمير تحت مقولة الاسم أُثر عنهم الاصطلاح على بعض الضمائر (متصلة ومنفصلة على السواء)بأنها من قبيل الحروف، يُتْلى ذلك عنهم فى باب الضمير نفسه، وفى أبواب الأفعال الخمسة، والفاعل، والمبتدأ الوصف، ففى باب الضمائر يتحدثون عن ضمير الفصل (أو العماد أو الدعامة)، ويختلفون فيما بينهم حول طبيعته، فمنهم فريق يبقى على ضميريته ومن ثمّ اسميته، ويختلف هؤلاء أنفسهم حول موقعيته من الإعراب أو عدم موقعيته من الإعراب، وفريق آخر جرّده من الضميرية والاسمية وعدّه حرفاً من الحروف[2] .

وفى باب الأفعال الخمسة (أو الأمثلة الخمسة) وباب الفاعل، وكذلك باب الوصف الواقع مبتدأ (عند الحديث عن مطابقته لمرفوعه أو عدم مطابقته) يعرض النحاة[3] فى تلك الأبواب لإلحاق الفعل (أو ما يعمل عمله) ألف الاثنين

---

(١) انظر : خزانة الأدب... ج٥ ص ٣٢٧، ٣٢٩،

(٢) انظر: شرح المفصل... ج٥ ص١٠٩، ومغنى اللبيب...ج٢ ص٩٦، وهمع الهوامع...ج١ ص٥٨، والأشباه والنظائر فى النحو...ج٢ ص٢٢١، والإتقان فى علوم القرآن...ج٢ ص٣٤٠ .

(٣) انظر: شرح الكافية...ج٢ ص٨، ٩ ، وشرح المفصل...ج٣ ص٨٧ – ٨٩، وحاشية الصبان...ج١ ص١٩٢، ١٩٣، ج٢ ص٤٦ – ٤٨، وشرح التصريح...ج١ ص١٥٨، ٢٧٥ – ٢٧٧، وحاشية الشيخ ياسين...ج١ هـ ص٩٩، وشرح ألفية بن مالك لابن الناظم...ص٤١، ٨٣، ٨٤، وشرح ابن عقيل... ج١ ص١٩٧ – ١٩٩ وهوامشها، وهامش ص ٢٠٠، ص٤٦٧ – ٤٧٣، وخزانة الأدب...ج٥ ص٢٣٤ .

(حين يكون الفاعل مثنى) ، وواو الجماعة (حين يكون الفاعل جمع مذكر)، ونون النسوة (حين يكون الفاعل جمع مؤنث)[1] ، فنقول مع ألف الاثنين: «أسلماه مبْعدٌ وحميمٌ، أقائمان المحمدان ؟، يكتبان الطالبان الدرس.

ونقول مع واو الجماعة: يلومونني أهلي، أقائمون المحمدون؟، يكتبون الطلاب الرسالة، ونقول مع نون النسوة:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي * فأعرضن عني بالخدود النواضر،

(١) وهذا ما أطلق القوم عليه مصطلح «لغة يتعاقبون فيكم ملائكة» أو «لغة أكلوني البراغيث»، ولم تكن لغة مهجورة أو بعيدة عن الفصاحة كما يريد لها بعض النحاة ومن والاهم، وإنما كانت لغة صحيحة فصيحة ورد ما يطابق تركيبها النحوي في القرآن الكريم والسنة الصحيحة وفي شعر كثير من الشعراء جاهليين وأمويين، وقد احتج بها نحاة عُدُّوا من المحققين،وفوق هذا وذاك فهي لغة جمع من قبائل العرب في عصر الاحتجاج، وفيما يلي نصوص تطابق هذا المسمى المصطلح عليه بلغة «أكلوني البراغيث» :

مع واو الجماعة:

قال تعالى: {وأسروا النجوى الذين ظلموا} (الأنبياء، ٣) وقال: {ثم عموا وصموا كثير منهم} (المائدة ٧١) .

وقال الشاعر: يلومونني في اشتراء النخيل أهلي..

وقال آخر: يدورون لي في ظل كل كنيسة * فينسونني قومي...

مع ألف الاثنين:

عن وائل بن حجر في صفة سجود الرسول – صلى الله عليه وسلم –: «فوقعتا ركبتاه قبل أن تقع كفاه».

وقال الشاعر: «ألفيتا عيناك عند القفا..» ، وقال آخر: نسيا حاتم ثم أوس..»

مع نون النسوة:

قال الرسول – صلى الله عليه وسلم – : «يخرجن العواتق وربات الخدور».

وقال الشاعر: رأين الغواني..»، وقال آخر :

وأدركنه جداته فخلجنه * ألا إنّ عرق السوء لابد مدرك.

وانظر في هذا: كتاب في أصول اللغة... ج٢ ص ٢٠٩ – ٢١٣.

يكتين النساء سيئات الرجال وحدها .

ويصرح النحاة أثناء عرض آرائهم فى هذا الأمر بأن ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة (وهى جميعها عندهم فى باب الضمير مماصنّف فى ضمائر الرفع المتصلة) ليست إلا حروفاً رامزة لعدد الفاعل مع الجميع، ولنوعه كذلك مع الأخيرين، شأنها جميعها فى ذلك شأن تاء التأنيث التى تلحق الفعل علامة على تأنيث فاعله.

وهكذا بعد أن يُحدَّد المصطلح النحوى، وتؤسَّس على تحديده القواعد والتصنيفات ترد استعمالات لغوية تعكرّ على المصطلح وعلى النحاة صفو ما انتهوا إليه فيه، فلا يجدون لبقاء القواعد حلاً إلا جمع النقيضين فى المصطلح، كأن يكون ما يندرج تحته اسماً فى باب وحرفاً فى الباب نفسه وفى غيره كما هو الشأن فى ضمير الفصل، وكأن يكون المستتر قسيماً للمتصل والمنفصل معاً لاندراجهما تحت البارز ثم يصير المنفصل متصلاً ويعدّ من المستتر، وكأن يكون مخصصاً لموقع الرفع ثم يُرى فى موقع الجر، أو لموقعى النصب والجر ثم يُرى شاغلاً ما لا يكون إلا للعمدة، وهكذا..

مصطلح «تام» :

المصطلح «تام» من المصطلحات التى تستخدم استخداماً متقابلاً مع كوكبة أخرى من المصطلحات هى «غير تام» ، و «ناقص» ، و «جامد» ، و «شبه متصرف» (أو شبه جامد)، ويرد هذا الاستخدام التقابلى بين المصطلح «تام» وتلك الكوكبة من المصطلحات فى الأبواب التالية:

– باب الكلام.

– باب الاستثناء.

- باب حروف الجر.

ومصطلح «تام» في هذه لاأبواب يقابل مصطلح «غير تام».

ويستخدم مصطلح «تام» مقابلاً لمصطلح «ناقص» أحياناً، ولمصطلحى «جامد»، و«شبه جامد» (أو شبه متصرف) حيناً آخر في البابين التاليين:

- باب الأفعال المسماة كان وأخواتها الناقصات.

- باب الأفعال المسماة كاد وأخواتها أو تغليباً أفعال المقاربة.

ويقيم النحاة هذه التقابلات بين مصطلح «تام» والمصطلحات المشار إليها على أسس تختلف من تقابل إلى آخر، ففي باب الكلام، وباب الاستثناء، وباب حروف الجر، يستخدم المصطلح «تام» مقابلاً لمصطلح «غير تام» كما سبق أن أشرنا، ويؤسس النحاة التقابل بين هذين المصطلحين في هذه الأبواب على مقاييس متباينة، ففي انباب الأول (باب الكلام)[1] يعتمدون الدلالة والتركيب النحوى أساسين لتحقيق التقابل بين المصطلحين فالكلام التام هو المسموع المركب من كلمتين فأكثر مع تمام الفائدة في مقابل غير التام الذى يشمل غير المفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها ومن ذلك عندهم الجمل الواقعة خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً أو شرطاً أوجواباً لشرط أو جواب قسم، فالجمل في هذا كله لاتفيد معنى تاماً يحسن السكوت عليه عندهم لأنها تُدعى جُملاً بحق الأصل

---

(١) انظر: كشف المشكل... ج١ ص ١٦٥ وما بعدها، وحاشية الصبان... ج١ ص ١٩٥، والأشباه والنظائر في النحو... ج١ ص ٢٥٣، ٣٢٩، ج٢ ص ٢١٤، ٢١٥، وشرح المفصل... ج١ ص ١٩، ج٧ ص ١٥، ٢٩ والخصائص... ج٢ ص ٣٧٩، ج٢ ص ١٧٨، وخزانة الأدب... ج١٠ ص ٣٠٥، ٣٠٦، وشرح ابن عقيل... ج١ ص ٥٤٠، ج٢ ص ٢٨٧، والمسائل المشكلة... ص ٣٦٦ - ٣٦٩، وكتاب الحلل... ص ١٩١، وحاشية الأمير... ج٢ هـ ص ٦٦، وحاشية الشيخ ياسين ... ج١ هـ ص ٢٦٨.

فقط، أما فى تلك السياقات فهى جمل غير تامة لا تحقق وحدها دلالة تامة يحسن السكوت عليها، وفى مقابل ذلك يتحدث النحاة عن الكلام التام الذى يتحقق فيه عنصرا التركيب النحوى وتمام المعنى الدلالى الذى قد يقتضى مكونات مقيِّدة لعناصر الجملة الأساسية مثل صفة الخبر والمفعول به، والحال، ويشمل المصطلح «غير تام» كذلك المسموع غير المركب كالمفردات، كما يشمل أيضاً ما خرج من دائرة الكلام مما هو مفيد غير مسموع[١] .

وفى باب الاستثناء يستخدم النحاة مصطلح «تام» فى مقابلة مصطلح «غير تام» قاصدين بالأول كل أسلوب من أساليب الاستثناء ذكر فيه المستثنى منه مثل: قام الطلاب إلا علياً، وما قام الطلاب إلا علياً، فوجود المستثنى منه وهو «الطلاب» يحقق الوصف النحوى للأسلوب بأنه تام، وجدير بالذكر أن أشير هنا إلى أن وصف الأسلوب بالتمام لايعنى الدلالة أو المعنى أو الفائدة – وإن كان ذلك متحققاً – ، وإنما يعنى التمام هنا وصف التركيب نحوياً لا دلالياً، وقاصدين بالثانى (أى الاستثناء غير التام) أساليب ألحقت بباب الاستثناء وعُدَّتْ منه واستُخدمت لها مصطلحاته، فقيل فى مثل: «ما قام إلا على»: إنه أسلوب استثناء غير تام، أى لم يذكر فيه المستثنى منه، وهو كماترى لاينتمى فى دلالته إلى الاستثناء نحواً (إن صح أن للاستثناء حكماً نحوياً يميزه)، إذ إننا أمام جملة صغرى يتصدرها ويرد فى حشوها وحدة لغوية («ما» و «إلا») موزعة الأجزاء لتحقيق غاية دلالية هى «القصر»، ولسنا أمام جملة مركبة كالتى يزعمون أن الاستثناء يتكون منها[٢] .

---

(١) انظر: كشف المشكل فى النحو... ج١ ص ١٦٥، ١٦٦.

(٢) يعتبر النحاة جملة «قام الطلاب إلا علياً» جملة مركبة من جملتين: الأولى «قام الطلاب» والثانية «إلا علياً»، و«علياً» عندهم نصبتها إلاَّ نائبةً عن فعل، أو نصبها فعل محذوف تقديره – عندهم – استثنى، فنحن أمام جملتين ربطتهما إلا، ولسنا أمام جملة واحدة كالتى نراها فيما زعموه استثناءً مفرغاً.

ومهما يكن من أمر فإن مقياس التقابل فى باب الاستثناء بين «تام» و «غير تام» مقياس شكلى تركيبى يتوقف على وجود عنصر لغوى فى الجملة أو عدم وجوده، فإن وُجد كان أسلوب الاستثناء تاماً، وإن لم يوجد كان الاستثناء —المزعوم — غير تام (وإن شئت الدقة قلت: فُرِّغ الأسلوب من الاستثناء، لأن غير التام يقترن بالمنفى لفظاً أو معنى أو تضميناً[1] ، فلا يصح نحوياً أن تقول : «قام إلا على»).

أما فى باب حروف الجر فإن التقابل بين مصطلحى «تام» و «غير تام» لايُنصُّ عليه فى صراحة اصطلاحية، ولكن النحاة حين يتحدثون عن الجار والمجرور الواقعين أو متعلقهما صلة أو صفة أو خبراً أو حالاً أو نائب فاعل يشترطون لشغل شبه الجملة (الجارو المجرور) هذه المواقع تمام المعنى ويعبرون عن ذلك بمصطلح «مختص»[2] ويفسرون الجار والمجرور المختص بأنه الجاروالمجرور الذى يحقق فى تلك المواقع تمام المعنى، وإلا كان غير مُحقق للاختصاص، ومن ثم غير تام وغير مفيد.

وهكذا نرى أن مصطلح «مختص» ليس له تفسير إلا مصطلح إتمام المعنى أو «تام» (إن شئت)، وأن مصطلح «غير مختص» لاتفسير له فى ضوء ما قرروه — فيما أعلم — إلا عدم إتمام المعنى، أو غير التمام (إن شئت)، والمقياس الذى يمكن انتزاعه من هذاالتقابل (مختص — بمعنى تام أى مُتمّ فى مقابل غير

---

(١) قد يقع الاستثناء المفرغ فى الكلام الموجب قال تعالى: {وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين} وقال: {ويأبى الله إلا أن يتم نوره} (انظر: الأشباه والنظائر فى النحو ... ج١ ص ٢٥٩).

(٢) انظر: كشف المشكل فى النحو.. ج١ ص ٣٠٦، ٣٢٠وشرح التصريح... ج١ ص ٢٨٧ – ٢٨٩، وحاشية الصبان... ج١ ص ٢٠٠ – ٢٠٢، ج٢ ص ٦٤ – ٦٧، وشرح ابن عقيل... ج١ ص ٢١٠ وهامشها، ص ٢١١، ٥٠٨، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم... ص ٤٣، ٤٤، ٩٠.

مختص أى غير متم) هو الدلالة دون سواها.

ونخلص من هذا إلى أن التقابل بين مصطلحى «تام» و «غير تام» فى هذه الأبواب يعتمد على المقاييس التالية:

- مقياس الدلالة والتركيب فى باب الكلام.
- مقياس تركيبى فى باب الاستثناء.
- مقياس دلالى فى باب حروف الجر.

وإذا انتقلنا من هذا التقابل بين تام وغير تام إلى آخر يُقابَلُ فيه مصطلح «تام» بمصطلح «ناقص» لوجدنا النحاة يستخدمون ذلك فى الأفعال التى أطلق عليها أفعال ناقصة، واختلف فى تبرير هذه التسمية وذلك الاصطلاح[1]، فقوم يرون أن الفعل سمي ناقصاً لفقده الدلالة على الحدث الذى هو أحد عنصرى الفعل الأساسين المكونين لحقيقته الدلالية، ومن ثم نقص ملحظا هو الحدث عن دلالة الأصل فيه التى هى الحدث والزمن معاً، ومنهم من يرى أن نقصه إنما جاء من اختلاف سلوكه النحوى عن بقية الأفعال، إذ لايكتفى هذا النوع بمرفوعه فى إتمام المعنى بل يحتاج إلى منصوب، كما أن مرفوعه لايُدعى فاعلاً بل اسماً لتلك الصيغة الفعلية الناقصة، ويرى النحاة أن دلالة الحدث حين تقصد[2]

---

(١) انظر: شرح الكافية... ج٢ ص ٢٩٠، ٢٩٢، وشرح التصريح ... ج١ ص ١٩٠، حاشية الصبان... ج١ ص ٢٣٥، وشرح المفصل... ج٧ ص ٨٩، ٩٧.

(٢) تحسن الإشارة هنا إلى أمرين: الأول أن النحاة يختلفون فى عدد هذه الأفعال، فمنهم من يرى حصرها فى قوائم محدودة مُعددة، وإن تفاوتت هذه القوائم بين النحاة فى عدد أفرادها من ناحية، وفى الصور الاشتقاقية المستعملة لبعض أفرادها، ومنهم فريق – وُصف بعض أفراده بالمحققين كالرضى، يذهب إلى أن هذه الأفعال لا عدد لها (انظر. شرح الكافية... ج١ ص ٣٥). والأمر الثانى أن تضمن هذه الأفعال معنى أفعال أخرى تامة، وصيرورتها تامة تبعاً لذلك أمر يخضع للسماع، ومن ثمّ لاينطبق عليها جميعها، إلى جانب تفاوته فيها.

(تضميناً) فإن الجملة تتم بالمرفوع دلالة، وتصير فعلية بعد أن كانت معدودة ضمن الجمل الاسمية، ويسلمنا ذلك إلى أن مقياس هذا التقابل بين «تام» و«ناقص» يعتمد على مادة الصيغة القاموسية، وعلى ما يأتى من تلك المادة القاموسية من صيغ صرفية استعمالاً، وعلى العمل النحوى أيضاً.

والمصطلح «تام» مع هذه المسماة أفعالاً ناقصة استخدام آخر لايُقابل فيه مصطلح «ناقص» وإنما يقابل مصطلحين آخرين هما «جامد» و«شبه جامد» (أو شبه متصرف) ، والنحاة يستخدمون مصطلح «التام» فى هذا المجال وصفاً لمصطلح «التصرف» الصيغى الذى يسيغه الاستعمال اللغوى لكل فعل من أفراد القائمة المغلقة Closed class of verbs أو المفتوحة opend class of verbs لهذه الأفعال على خلاف بين النحاة كما سبق أن أشرنا[1] ، ومهما يكن من خلاف حول هذا الأمر الأخير فإن بعض الصيغ الفعلية الناقصة لها على مستوى التنوع الصيغى الصرفى صورٌ اشتقاقية أكثر من غيرها، كماأن بعضاً آخر منها يلزم صيغة واحدة لايتجاوزها إلى غيرها، وهذه النسبية فى أشكال التصرف[2] ، وصيغ الاشتقاق جعلتهم يستخدمون مصطلح «تام» وصفاً لما تصرف منها فى مقابل «جامد» وهو لما لا يتصرف، وفى مقابل «شبه جامد» أو شبه متصرف» (أو كما أطلقوا عليه تصرف ناقص)، وإن كنت أرى أن وصف تام وصفٌ غير موفق وغير دقيق، وينسحب الأمر نفسه على وصف «ناقص»، ذلك أن التصريف الموصوف بالتمام، والموصوف بالنقص، كلاهما من قبيل التصرف الناقص الذى لايتحقق فيه استعمال صور المشتقات المختلفة، وتلك

---

(١) انظر هامش الصفحة السابقة (رقم ٢).

(٢) انظر: شرح التصريح... ج١ ص ١٨٦، ١٨٧، وشرح ابن عقيل... ج١ ص ٢٦٨ – ٢٧١، هـ ص ٢٦٨، هـ ص ٢٦٩.

قضية لاتعنينا هنا، وإنما الذى يعنينا هو المقياس الذى بنى عليه هذا التقابل، وهوكما يُلحظ مقياس شكلي صرفي.

ويؤخذ من هذا كله أن استخدام مصطلح «تام» فى صنف من الأفعال خصَّه النحاة بمصطلح «ناقصة» (لتبرير لا مجال للمشاحة فيه هنا) بُنى على أسس الصيغة الصرفية، والمادة القاموسية ودلالتها، والعمل النحوى معاً، مرّة، وعلى أساس الشكل الصرفي الصيغي وحده مرة أخرى.

من الاستخدامات التى وردت لمصطلح «تام» استخدامه وصفاً للاسم مراداً بهذا الاستخدام أن يكون الاسم على حالة لايمكن إضافته معها[1] .

مصطلح «ناقص» :

تحدثنا فى الصفحات السالفة عن مصطلح «تام» وأوضحنا أن مما يستخدم فيه تقابله مع مصطلح «ناقص» الذى يطلق على نوع خاص من الأفعال ينحصر عدده، أو يتجاوز ما عُدّ منه (على خلاف بين النحاة)، كما يطلق كذلك على شبه الجملة حين يقع فى مواقع الصفة والصلة والخبر والحال والنيابة عن الفاعل ولايحقق تمام المعنى. وأود أن أضيف هنا أن مصطلح «ناقص» لم يكن فى تداخله مع غيره وفى تعدد الأسس التى بُنيت عليها استخداماته أقلَّ حظاً من مصطلح «تام»، فمصطلح «ناقص» – إلى جانب ما سبق ذكره – قد استخدم للموصول الاسمى[2] (أو الاسم المبهم) كالذى، ومن، وما، والذين، إلى آخر تلك القائمة المحصورة عدداً، كما أُطلق المصطلح نفسه

---

(١) انظر: الفوائد الضيائية... ج١ ص ٤٠١، وشرح الكافية... ج١ ص ٢١٨.

(٢) انظر: كشف المشكل فى النحو... ج٢ ص ١٧٢ – ١٧٤، ١٩١، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ٥٨، ١٧٥، ١٨١.

(ناقص) على الموصولات الحرفية كذلك[1] ، والنحاة – وإن لم يصرحوا بمقابل المصطلح «ناقص» المطلق على الموصولات الاسمية والحرفية – يفسرون هذا الإطلاق على نحو يجعل مصطلح «ناقص» مع الموصول الاسمي مرادفاً لمصطلح «مبهم»، فكلا المصطلحين (ناقص ومبهم) يعنيان مالا يفيد التعريف بنفسه، وإنما يحتاج إلى صلة تزيل الإبهام والتنكير ونقص الفائدة والتمام، وتنقل الاسم المبهم أو الناقص إلى مصاف المعارف، والمصطلح «ناقص» بهذا يرادف مصطلح «نكرة» ويقابل مصطلح «معرفة»، ولعل وصفهم اسم الموصول دون صلته بالتنكير والإبهام[2] يقوى هذا المعنى الذى تدور تفسيراتهم حوله، وإذا استقام لنا ما كادوا يصرحون به من تقابل فإن الأسس التى أقيم عليها هذا التقابل أسس دلالية تركيبية معاً، تتمثل فى جملة الصلة، وفى تحقق دلالة التعريف بها.

أما استخدام المصطلح «ناقص» وصفاً لحروف السبك (الموصولات الحرفية) أو للمصدر المؤول نفسه فهو استخدام نلحظه فى وصف بعضهم لأن بأنها اسم ناقص، أو أنها «بعض اسم» ، لأنها تكوّن مع ما بعدها اسماً، ونحن إذا حُقّ لنا أن نتلمس مقابلاً للمصطلح «ناقص» فلا أظنه يتجاوز «الاسم الصريح» الذى يقابل «الاسم المؤول»، وعليه يكون مقياس التقابل الذى يرشحه – بل يعيّنه – السياق المنطقى لأسلوب النحاة فى التقعيد مقياساً شكلياً تركيبياً.

بقى بين أيدينامن استخدامات المصطلح «ناقص» التى قررها القوم فى

---

(١) انظر : الجنى الداني... ص ٣٨٨، وكشف المشكل فى النحو... ج٢ ص ١٧٢ – ١٧٤.

(٢) انظر: شرح الكافية... ج٢ ص ١٣٠.

كتبهم استخدامه للدلالة على الفعل الذى اعتَلّ الحرف الأصلى الأخير وحده منه، مثل: يسعى ، يعدو، يرمى[1] ، فقد اصطلحوا على تسمية هذا النوع من الأفعال «أفعالاً ناقصة»، ولم يصنف النحاة مقابلاً واحداً لهذا المصطلح وإنمانجد – عندهم – كوكبة من المصطلحات هى:

المثال: ما اعتَلّ موضع الفاء منه، ويكثر أن يكون واوياً، ويقل أن يكون يائياً، ومن أمثلته: وعد، يسر.

الأجوف: ما اعتُل موضع العين منهويكون واوياً ويائياً، وتنقلب بقانون لديهم إلى الألف، ومنه قال وباع.

اللفيف المقرون: مااعتُل موضعا العين واللام منه، مثل: طوى، وكوى، نوى.

اللفيف المفروق: ما اعتُل موضعا الفاء واللام منه، مثل: وقى، وعى، وشى، فكل هذه المصطلحات مفردة ومجتمعة تشترك مع دعا، ورمى فى مصطلح معتل، وتقابلها فى مصطلح ناقص، وفى الوقت نفسه يقابل مصطلح ناقص – ومعه أربعة الأنواع المعتلة الأخرى مصطلح «صحيح» وغنى عن القول أن مقياس الاصطلاح بين المعتل من الأفعال فيما بينه من ناحية، وبين كوكبة الأفعال المعتلة والصحيح من الأفعال من ناحيةأخرى مقياس صوتى صرفى، – أو إن شئت – صوتى صيغى.

ونخلص من هذا التعدد فى إطلاق المصطلح الواحد «تام»أو «ناقص»، أو غيرهما، ومن تنوع الأسس التى أقيم عليها هذا التعدد فى دلالة المصطلح الواحد، فى الظاهرة الواحدة، فى العلم الواحد،إلى نتيجة حتمية يلمسها المتعلم، والمعلم، والدارس على السواء، ألا وهى اختلاط المص طلح وتداخله.

---

(١) إنما ذكرت المضارع لتتضح طبيعة حرف العلة، لأن نطق الفعل فى صيغة الماضى لاتكشف عن تلك الطبيعة إذ منطوقها فى الثلاثة ألف .

التوكيد

* * *

التوكيد

التوكيد أو التأكيد مقولة من مقولات الدلالة أو «تحقيق المعنى فى النفس»[1] كما يقولون، واللغة العربية فى التعبير الشكلى عنها وسائل عددا تناثر الحديث عن طرائق منها فى جمهرة غالبة من أبواب النحو كالضمير، والمبتدأ، والخبر، والتنازع، والمصدر، والحال، والتمييز، والقسم، والإضافة، والظرف، وحروف الجر، وعطف البيان، والبدل، ونواصب المضارع، وغيرها...، وعلى الرغم من هذا التوزع للظاهرة الواحدة، وذلك التناثر الذى يكاد يُرى فى كل باب من أبواب النحو فإن النحاة أفردوا لهذا المصطلح «توكيد» باباً سمّوه به، و جعلوه عنواناً له، بيّنوا فيه أقسام المصطلح، ووضحوا مفهوم كل قسم، وشرحواوظائفه الدلالية التى يتغيّاها ، والطرق الشكلية التى تستخدمها اللغة فى كل نوع لتحقيق وظائفه، وسوف نعرض لهذا كله فى إيجاز، لأن بيانه أساسٌ سنعود إليه فى مناقشة المصطلح، وفى بيان مدى قصوره من ناحية، و تداخله واختلاطه من ناحية أخرى.

أقسام التوكيد :

للتوكيد عند النحاة – فى الباب الذى عقد له، وأطلق عليه عند بعضهم «الاحتياط»[2] ، وعند آخرين «التوكيد الصناعى»[3] ، تقسيم ثنائى متقابل، فهو إما لفظى، وإما معنوى، أما النوع الأول (وهو التوكيد اللفظى) فيكون – عند المتشددين من النحاة – بإعادة اللفظ اللفظ نفسه عينه لمزيد عناية، ويقع ذلك

---

(١) انظر: كشف المشكل فى النحو... ج٢ ص ٥.

(٢) انظر: الخصائص... ج٢ ص ٢٩٣.

(٣) انظر: الإتقان فى علوم القرآن... ج٣ ص ٢٢١.

في الأسماء والأفعال والحروف والجمل وأشباه الجمل، ولايتخلى هذا الفريق من النحاة عن ضرورة تحقق حرفية المصطلح «لفظي» في هذا النوع من التوكيد إلى الحد الذي يجعلهم لايعدون من قبيله ما يلي من نماذج:

- ﴿ فإذا دكت الأرض دكاً دكًا وجاء ربك والملك صفاً صفًا ﴾ (١) .
- ﴿ فمهل الكافرين أمهلهم رويدا ﴾ (٢) .
- ﴿ فخرّ عليهم السقف من فوقهم ﴾ (٣) .
- ﴿ ولا طائر يطير بجناحيه... ﴾ (٤) .
- ياسعدُ سعد الأوس(٥) .

لعدم استيفاء المطابقة اللفظية والدلالية معاً.

أما الموسِّعون من النحاة فيذهبون إلى أن قيد «لفظي» يشمل(٦) المرادف للفظ، أو التابع له، ويفسرون المرادف بأنه ماخالف المؤكَّد لفظاً ووافقه معنى، ومن ذلك ما يلي:

- توكيد الضمير بما يخالفه لفظاً ويوافقه معنى، كما في:

﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ (٧)

﴿وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجرا ﴾(٨).

---

(١) الفجر / ٢١، ٢٢، وانظر: فتح القدير... ج٥ ص ٤٣٩، ٤٤٠.

(٢) الطارق / ١٧. (٣) النحل/ ٢٦. (٤) الأنعام / ٣٨.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل... ج٢ ص ٢٧٠ - ٢٧٢، وهامش الأخيرة.

(٦) انظر: كشف المشكل في النحو... ج٢ ص ٧.

(٧) الزخرف / ٧٦. (٨) المزمل / ٢٠.

ومن قبيل هذا النوع: مررت به هو، مررت بك أنت، وكنتم أنتم الفاعلون.

– توكيد المصدر لفعله مثل: ﴿ وكلم الله موسى تكليما ﴾ [(١)] .

– توكيد المصدر لمصدر يرادفه .

– توكيد المصدر لفعل مصدر يرادفه مثل: تبسم ضحكاً، حيث يرون – فيما يرون – أن ضحكاً تأكيد لمصدر تبسُّم لا للفعل تبسَّم[(٢)] .

– توكيد كي للام التعليل في مثل: جئت لكي أتعلم (عند من يرى أن كي تعليلية، والفعل منصوب بأنْ مضمرة)[(٣)] .

– توكيد أنْ المصدرية لكي المصدرية في مثل: جئت لكي أن أنصت، (على مذهب من يرى أن الفعل منصوب بكي، وأن الحرف المصدري «أنْ» يؤكد «كي» تأكيداً لفظياً)[(٤)] .

– توكيد اللام لمعنى[(٥)] الإضافة المفهوم من التركيب الإضافي «كتاب محمد» في مثل:

كتاب لمحمد، مع ملاحظة أن هناك فارقاً دلالياً، وآخر تركيبياً بين الشكلين يتمثل الفارق التركيبي في أن «كتاب محمد» كلمة واحدة مركبة من مضاف

---

(١) النساء / ١٦٤، وانظر في توكيد المصدر لفعله ما يلي: حاشية الشيخ ياسين... ج١ هـ ص ٣٢٣، ٣٢٩، وبدائع الفوائد ... ج٢ ص ٨٠ – ٩٠.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل... ج١ ص ٥٦١ وهامشها.

(٣) انظر: شرح المفصل... ج٧ ص ١٩، ٢٠.

(٤) انظر: شرح المفصل... ج٧ ص ١٩، ٢٠، خزانة الأدب... ج١ ص ١٦، ج٨ ص ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٥.

(٥) انظر: الخصائص... ج٣ ص ١٠٦، ١٠٧، وخزانة الأدب ... ج١١ ص ١٤٠، ١٤١.

ومضاف إليه، أما «كتاب لمحمد» فإنها صفة وموصوف، وقد ينظر إليها عند قوم من النحاة على أنها جملة مكونة من مبتدأ وخبر و يتمثل الفارق الدلالى فى أن التركيب «كتاب محمد» بمقتضى مقررات النحاة – يفيد المضاف إليه المعرفة مقولة التعريف للمضاف، وعليه، تكون كلمة كتاب معرفة، على حين أن التركيب الثانى «كتاب لمحمد» تبقى فيه كلمة كتاب – دلالياً – مبهمة، نكرة شائعة فى جنس ما يملك محمد من كتب، ويضاف إلى هذا كله أن النحاة يرون أن ظهور اللام التى تقدر بها الإضافة من الأصول المرفوضة عندهم .

– توكيد ياء النسب للصفة الملحوظة فى المنسوب إليه الصفة مثل: «والدهر بالإنسان دوَّارىّ، أى: دوَّار، إلا أن زيادة هذه الياء فى الصفة أكثر منها فى الاسم، لأن الغرض فيها توكيد الوصف»(1) .

وأما النوع الثانى، وهو قسيم التوكيد اللفظى، فهو ما اصطلح القوم عليه بالتوكيد المعنوى، وينقسم تبعاً لوظائفة المقررة لديهم إلى نوعين، يرفع كل نوع لبْساً خاصاً يؤكد نقيضه، فنوع تستخدم فيه ألفاظ بعينها ترفع لبْسا قد يتأتى من توهّم مضاف محذوف قبل المؤكَّد،كمافى «جاء محمد» التى قد يفهم منها: جاء رسول محمد، أو كتابه، أو شيئ يتعلق به حذف وأقيم المضاف إليه وهو محمد مقامه، ونوع يرفع توهم عدم إرادة الإحاطة والشمول، ففى مثل: «جاء الطلاب» قد يتوهم المخاطب إرادة المجموع والغالبية لا الاستقصاء والحصر، فترد ألفاظ محددة يُوقِّفنا عليها النحاة لتزيل هذا اللبس وتنفى ذلك

---

(1) انظر: الخصائص... ج٣ ص ١٠٧، ٢٠٥، ٢٠٦، ولسان العرب، لا.٠، منظور، مادة شقص، وخزانة الأدب... ج٣ ص ١٤٧، ج١١ ص ٢٧٧، (المحتسب... ج١ ص ٣٨٦وابن جنى على تصريف المازنى... ص ٤٨١وشرح شواهد الجمل... ظهر ص ٥٢، نقلاً عن أسرار العربية لأحمد تيمور، ص ١٤٧).

التوهم بتأكيد استقصاء أفراد المؤكَّد وإرادتهم شمولاً وإحصاءً، ولكل نوع من نوعى التوكيد المعنوى صيغه التوقيفه المحددة المعددة التى لايُزاد عليها عندهم، ولاتستخدم إلا بشروطها وصيغها ومراعاة الرتبة عند اجتماع بعض منها مع بعض آخر. وجملة ما أريد أن أثبته هناأن النحاة أقاموا باباً فى نحوهم وخصوه بمصطلح «التوكيد»، وحددوه لنا أقساماً وألفاظاً، وصيغاً وشروطاً ومواقع ووظائف.و أنهم – إلى جانب هذا الذى فعلوه – قد استخدموا المصطلح موضوع المناقشة (التوكيد) فى معظم أبواب النحو، وأطلقوه على أمور لاتندرج تحت هذا المصطلح بقسميه فى الباب الذى أفردوه له وخصوه به.ومما ورد عنهم فى ذلك ما يلى:

– أن المصدرية تؤكد كى المصدرية الناصبة(١) .

– أن المصدرية تؤكد حتى(٢) .

– كى التعليلية تؤكد لام التعليل(٣) .

– لام الجحود تؤكد النفى الذى يتصدر الأسلوب المشتملة عليه.

– إنّ وأنّ حرفا توكيد.

– ظرف المضى (أمس) يؤكد الفعل الدال على الزمن الماضى.

– ظرف الاستقبال (غداً) يؤكد الفعل الدال على الزمن المستقبل(٤) .

---

(١) انظر: خزانة الأدب... جـ٨ ص ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٥.

(٢) انظر: شرح المفصل... جـ٧ ص ٢٠.

(٣) انظر : المرجع السابق، جـ٧ ص ١٩، ٢٠.

(٤) يؤكد ظرف الاستقبال ما كان دلالة محتملة فى صيغة المضارع، ويؤكد ظرف الحالية ماكان كامناً بالقوة فى صيغة المضارع بجعلها وجوداً بالفعل.

- ظرف الحالية (الآن) يؤكد الفعل الدال على الزمن الحالي[١] .

- الحال المؤكدة لعاملها .

- الحال المؤكدة لصاحبها .

- الحال المؤكدة لمضمون الجملة[٢] .

- المصدر المؤكد لنفسه، وهو المسبوق بجملة لاتحتمل غيره.

- المصدر المؤكد لغيره، وهو المسبوق بجملة تحتمله وتحتمل غيره[٣]

- النعت المقصود به التوكيد[٤] .

- النعت المقطوع يفيد التوكيد.

- الظرف المؤكِّد (في مقابل الظرف المؤسس)[٥] .

- نون التوكيد[٦] .

- لام التوكيد أو لام الابتداء التي تفيد التوكيد[٧] .

- ياء النسب تؤكد معنى الصفة[٨] .

---

(١) السابق. (٢) انظر: شرح ابن عقيل... ج١ ص ٦٥٣، ٦٥٤.

(٣) انظرالمرجع السابق، ج١ ص ٥٧٠، ٥٧١.

(٤) انظر الخصائص ... ج٣ ص ١٠٥، وشرح الكافية... ج١ ص ٣٠٢، والإتقان... ج٢ ص ٢٣٣، والنحو الوافي... ج٣ هـ ص ٤٣٩.

(٥) انظر: النحو الوافي... ج٢ هـ ص ٢٣٩.

(٦) انظر: الاتقان... ج٣ ص ٢١٧.

(٧) انظر المرجع السابق ، ج٣ ص ٢١٧.

(٨) انظر: الخصائص... ج٣ ص ١٠٦ - ١٠٧، ٢٠٥ - ٢٠٦.

- أسلوب «ولا سيّما» وما شابهه وهو:

«لا مثل ما»، «لا سوى ما»، «لا ترما»، «لو ترما».

- أدوات الاستفتاح تفيد التاكيد[1] .

- ضمير الشأن يفيد التوكيد[2] .

- صور تقديم ما حقه التأخير من خبر، ومفعول به، وحال، تفيد التاكيد.

- صور الحصر في أبواب الفاعل، والمفعول، والحال، والمبتدأ، والخبر .

- أمّا تفيد التوكيد[3] .

- القسم يفيد التوكيد[4] .

- الإخبار بالجملة يفيد تكرار الإسناد، ومن ثم توكيده .

- أسلوب التنازع يفيد التوكيد لتكرار الإسناد .

- استخدام قد مع الماضي يفيد التحقيق، ولا أراه في هذا المجال يختلف كثيراً عن التوكيد[5] .

- توكيد الضمير بضمير يخالفه من حيث التصنيف النوعي (متصل ومنفصل) والإعرابي (موقع الرفع في مقابل موقع غير الرفع).

---

(١) انظر: الإتقان... ج٣ ص ٢١٧، والنحو الوافي ... ج١ هـ ص ٥٨٨، ص ٥٩١.

(٢) انظر: الإتقان... ج٣ ص ٢١٧.

(٣) انظر: الإتقان... ج٣ ص ٢١٧، ج٢ ص ١٩٧.

(٤) انظر المرجع السابق، ج٢ ص ٢٨٣، وخزانة الأدب... ج٢ ص ٤٨.

(٥) انظر: الإتقان... ج٢ ص ٢٥١، ٢٥٢.

– صيغ المبالغة وتاكيد الحدث كما وكيفا أو هما معاً[١] .

– أسماء الأفعال وإفادتها المبالغة في الحدث[٢] .

– الإتباع للتوكيد (ومنه: أنت في حلٌّ وبلّ، فلان يكذب وينذب)[٣] .

– استخدام صيغة الماضي في موضع صيغة المستقبل لتاكيد الوقوع .

– عطف البيان، وبدل المطابقة[٤] .

– اللف والنشر[٥] .

– الإسناد المعرّف الطرفين .

– الصيغ المنقولة من فَعَل وفَعِل إلى فَعُل، وما جاء على فَعُل أصالة .

– صيغ المدح والذم .

– صيغ التفضيل .

– صيغ التعجب .

– المضارع الواقع بعد فعل الشرط دون عاطف، ويشارك فعل الشرط في معناه .

– التمييز[٦] .

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل... ج٢ ص ١١١ – ١١٥.

(٢) انظر : الخصائص... ج٢ ص ٤٦.

(٣) انظر: كشف المشكل ... ج٢ ص ٦–٩، وهمع الهوامع... ج٢ ص ١١٨.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر... ج٢ ص ١٣٠، والإتقان ... بج٣ ص ٢٢٨، والنحو الوافي... ج٢ هـ ص ٢٨٨.

(٥) انظر: الإتقان... ج٣ ص ٣٢٠ – ٣٢٢.

(٦) انظر: خزانة الأدب... ج٩ ص ٣٩٤ – ٣٩٧.

- الحروف الزائدة تفيد التوكيد[١] .

- العطف ببل يفيد توكيد تقرير ما قبلها بعد النفي[٢] .

- «لا» العاملة عمل إنَّ تفيد تأكيد النفي كما أنّ إنّ تفيد تأكيد الإثبات[٣] .

- «إذَنْ» بعد «لو» و«أنْ» تستخدم للتوكيد[٤] .

- توكيد اللفظ بمرادفه[٥] .

- الذين تؤكَّد باللائي[٦] .

- «لا» العاطفة ترد لتأكيد النفي المفهوم، أو للتصريح بما اقتضاه المفهوم[٧] .

- «كان» (الزائدة) ترد للتأكيد، وجُعِل منه ﴿ وما علمي بما كانوا يعملون ﴾[٨].

- ضمير الفصل يفيد التوكيد[٩] .

---

(١) انظر: الجنى الداني... ص ٨٦، ٢٣٢ (ويحسن مراجعة جميع الأدوات لكثير منها نُصَّ على أنه يفيد التوكيد، وينطبق هذا على الجزء الأول من مغني اللبيب)، الإتقان... ج٢ ص ١٦٦ - ٣٠٦ (الأدوات التي يحتاج إليها المفسر)، شرح المفصل... ج٢ ص ٩٠، ٩١، ج٨ ص ٤، ٥.

(٢) انظر: شرح التصريح... ج٢ ص ١٤٨.

(٣) انظر : كشف المشكل... ج١ ص ٣٦٥، والإتقان... ج٣ ص ٢١٧، والجنى الداني... ص ٣٠١، وهمع الهوامع... ج١ ص ١٤٤.

(٤) انظر: شرح الكافية... ج٢ ص ٢٣٦.

(٥) انظر: خزانة الأدب... ج١١ ص ٢٤٠.

(٦) انظر: خزانة الأدب... ج٦ ص ٧٨ - ٨٣.

(٧) انظر: الأشباه والنظائر... ج٤ ص ١٤٥ - ١٤٧.

(٨) الشعراء / ١١٢، وانظر: الإتقان... ج٢ ص ٢٥٧.

(٩) انظر: الإتقان... ج٢ ص ٢٤٠، ج٣ ص ٢١٧.

- ﴿ ياأيها ﴾ في النداء تفيد التوكيد[1] .

- عطف أحد المترادفين نسقاً على الآخر يفيد التوكيد[2] .

- «ليت» تفيد توكيد التمنى[3] .

- «لن» تفيد التوكيد[4] .

- «كأنَّ» تفيد تأكيد التشبيه[5] .

- «لكنَّ» تفيد تأكيد الاستدراك[6] .

- «إنَّ» التى بمعنى نعم تؤكد جَيْر[7] .

- التذييل يفيد التأكيد[8] .

- تأكيد المدح بما يشبه الذم، والذم بما يشبه المدح[9] .

والأسئلة التى تفرض نفسها علينا في ظل تحديد النحاة لمصطلح توكيد على النحو الذى فعلوا، والتقسيم الذى قدموا، هى:

- ما معنى مصطلح «التوكيد» فى هذا الذى سبق كله؟

---

(١) انظر: المرجع السابق، ج٢ ص ٣٠٨.

(٢) انظر المرجع السابق، ج٣ ص ٢٣٩.

(٣) انظر: المرجع السابق، ج٢ ص ٢٨٦، ج٣ ص ٢١٧.

(٤) انظر: المرجع السابق، ج٢ ص ٢٧٨، ٢٧٩، ج٣ ص ٢١٧.

(٥) انظر: الأشباه والنظائر... ج١ ص ٧٧، والإتقان... ج٣ ص ٢١٧.

(٦) انظر: الإتقان... ج٣ ص ٢١٧.

(٧) انظر: خزانة الأدب... ج ١٠ ص ١١١.

(٨) انظر: الإتقان... ج٣ ص ٢٥٠.

(٩) انظر: المرجع السابق، ج٣ ص ٢٨٤، ٣٠٣ - ٣٠٤.

- إلى أى نوع من أنواع التوكيد تنتمى هذه المتناثرات فى الأبواب، والتى منحها النحاة مصطلح «توكيد»؟

- هذا المصطلح «توكيد» المخلوع عَلَى كل ما سبق، هل هو من قبيل التوكيد اللفظى؟ وإن كان الأمر كذلك، فماحكم تخلّف قيد «لفظى» فيها جميعها سواء أفهمنا مصطلح لفظى على نحو مايراه المتشددون أم فهمناه على نحو مايراه المتوسعون؟ وإن كان من قبيل التوكيد المعنوى، فماحكم القيود التى فُرضت على ألفاظه عدداً، وترتيباً، ولواحق، ووزناً (مع بعض الألفاظ)؟ -ثم كيف نفهم- على المستوى الاصطلاحى - أن يكون النعت هو التوكيد، مع أن علاقة النعت إنما تكون بمنعوت لا بمؤكدٌ، ولا ترادف بين النعت ومنعوته فى المعنى، كما أنه لاتطابق فى اللفظ بينهما أيضاً؟

- وكيف نبرر - على المستوى الاصطلاحى - أن الحال توكيد، وعلاقتها إمَّا بعاملها، أو بصاحبها، أو بالإسناد، والحال فى ذلك كله تفقد علامة المحاكاة اللفظية التى اشترطوها فى التوكيد اللفظى، وتفقد أيضاً مايشبه تلك المحاكاة اللفظية مما أطلقوا عليه المرادف، كماأن ما عُدّ فى التوكيد المعنوى من ألفاظ مفقود فى علاقة الحال بأركان الجملة عاملاً وصاحباً وإسناداً؟

- وما المقصود بالموافقة أو الاتفاق فى المعنى بين المترادفين فى التوكيد اللفظى؟ وما حدود تلك الموافقة؟ ومامداها؟ أهى المطابقة؟ أم هى المشابهة فى وجه، أو وجهين (كما قرروا: أن كل أمرين تشابها فى أمرين فأكثر صح حمل أحدهما على الآخر فى الحكم النحوى)[1] ؟

فإن كان المقصود بالموافقة المشابهة بوجه أوبأكثر، فلمَ لمْ تُعدَّ هذه الأمور جميعها فى باب التوكيد اللفظى؟ وإذا عُدّتْ منه سألنا:

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو... ج١ ص ٢٥٧ - ٢٦٢، وكتاب الحلل... ص ١١٣.

ما قيمة القيد «لفظي» حينئذ؟

ثم، ما المقاييس التي يُصْطفى على أساسها وجه أو وجهان تنعقد بهما الموافقة، ويُنحَّى ما عداهما؟

وهل يصح تحكيم وجه أو وجهين من مطلق المشابهة في كثير من أوجه المغايرة المقررة على مستوى الصرف والنحو والدلالة؟

وينتهي بنا هذا كله إلى مقولة واحدة هي أن استخدام النحاة المصطلح «توكيد» لم يكن استخداماً موفقاً على مستوى التصنيف، كما أنه كان استخداماً متداخلاً مختلطاً على مستوى الاصطلاح.

* * * * *

المصادر والمراجع

* * *

أولاً: العربية:

١- القرآن الكريم .

٢- الإتقان فى علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات رضى - بيدار، الطبعة الثانية .

٣- أسرار العربية، أحمد تيمور باشا، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤م ، لجنة نشر المؤلفات التيمورية - القاهرة .

٤- الأشباه والنظائر فى النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٩٨٤م .

٥- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة سنة ١٩٦١م ، نشر:دار الحوزة .

٦- بدائع الفوائد ، شمس الدين محمد بن أبى بكر بن قيم الجوزية ، دار الفكر .

٧- التصنيف النحوى، للمؤلف (تحت الطبع) .

٨- التطور النحوى، برجستراسر .

٩- الجنى الدانى فى حروف المعانى، حسن بن قاسم المرادى، تحقيق: طه

محسن، الطبعة الأولى، بغداد سنة ١٩٧٦ م .

١٠– حاشية الأمير على مغنى اللبيب...، الشيخ محمد الأمير .

١١– حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح على التوضيح .

١٢– حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية بن مالك، منشورات الرضى – زاهدى .

١٣– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادى، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٤– الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق: محمد على النجار، دار الكتب المصرية، نشر: دار الكتاب العربى – لبنان .

١٥– دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانى، تعليق وشرح: محمد عبد المنعم خفاجى، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩م، مكتبة القاهرة .

١٦– شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة عشرة سنة ١٩٦٤م .

١٧– شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، انتشارات: ناصر خسرو، طهران – إيران .

١٨– شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهرى ، مطبعة عيسى البابى الحلبى .

١٩– شرح الشافية (شافية ابن الحاجب) ، رضى الدين الاستراباذى ، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازى .

٢٠- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة سنة ١٩٦٣م ، منشورات: الرضوى - إيران .

٢١- شرح الكافية (كافية ابن الحاجب) ، رضى الدين الاستراباذى .

٢٢- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوى، عالم الكتب - بيروت.

٢٣- شرح الوافية نظم الكافية ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة وتحقيق: د. موسى بناى علوان العليلى، مطبعة الآداب فى النجف الأشرف سنة ١٩٨٠م .

٢٤- فتح القدير: الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن على بن محمد الشوكانى، دار إحياء التراث العربى - بيروت.

٢٥- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)، نور الدين عبد الرحمن الجامى، دراسة وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعى سنة ١٩٨٣م.

٢٦- القاعدة النحوية (دراسة نقدية تحليلية) للمؤلف .

٢٧- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه ، انتشارات ناصر خسرو ، طهران-إيران.

٢٨- كتاب الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودى، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية سنة ١٩٨٠ م .

٢٩- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح : عبد

السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة سنة ١٩٨٨م .

٣٠- كتاب فى أصول اللغة، مجمع اللغة العربية ، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٥م .

٣١- كشف المشكل فى النحو، على بن سليمان الحيدرة اليمنى، تحقيق: د. هادى عطية مطر، الطبعة الأولى سنة١٩٨٤م، بغداد .

٣٢- الكامل فى اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، حققه وعلق عليه ، ووضع فهارسه: محمد أحمد الدالى، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٣٣- لسان العرب، جمال الدين (ابن منظور) .

٣٤- مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الأول، ١٤٠٢ - ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢ - ١٩٨٣م .

٣٥- مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الثانى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

٣٦- محاضرات فى النحو (للمؤلف)، مطبعة المدينة - القاهرة، ١٩٨٣ / ١٩٨٤ م .

٣٧- المسائل المشكلة (المعروفة بالبغداديات)، أبو على النحوى، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوى، مطبعة العانى - بغداد سنة ١٩٨٣م .

٣٨- مشكل إعراب القرآن الكريم، مكى بن أبى طالب القيسى، تحقيق: ياسين محمد السواس، الطبعة الثانية .

٣٩– مظاهر تقعيد نحاة العربية للغة المنطوقة (للمؤلف) .

٤٠– مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصارى، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك ومحمد على حمد الله، راجعه سعيد الأفغانى، الطبعة الخامسة، منشورات: مكتبة سيد الشهداء، قم – أصفهان .

٤١– مفاتيح العلوم ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمى ، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة سنة ١٩٨٠م .

٤٢– المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة سنة ١٣٩٩هـ (ج١ ، ٢) ، ١٣٨٦هـ (ج٣) ، ١٣٩٩ هـ (ج٤) .

٤٣– النحو الوافى ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٦ ، انتشارات ناصر خسرو – طهران – إيران .

٤٤– نظرية عبد القاهر فى النظم ، د. درويش الجندى مكتبة نهضة مصر سنة ١٩٦٠م .

٤٥– همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية، جلال الدين السيوطى، منشورات الرضى – زاهدى ، قم – إيران .

المراجع الإنجليزية:

1- An lutroduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages, Sabatino Moscati, Germany 1980.

2- Conditional Sentences within the Arab Grammatical tradition, Ahmed Abdul - Azim, the university of Leeds, 1981.

3- Semantics, John Lyons, Cambridge university press, 1977.

محتويات البحث

* * *

مطبعة العمرانية للأوفست
٤٨ ش زهران . العمرانية الغربية . جيزة
ت : ٥٣٧٥٥٠